

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٩٤
٢٠٠٠
١٧٨٠

الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا

الوسطية في السياسة الخارجية الاردنية

بسم الله

عميد كلية الدراسات العليا



مقدمة من الطالب

عناد أحمد النوايسه

اشراف

الدكتور منذر سليمان الدجاني

(قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية).

أيار - ١٩٩٤

١٧

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٤٤ / ٥ / ٦ و اجيزت

التوقيع



اعضاء اللجنة

١. الدكتور منذر سليمان الدجاني

٢. الاستاذ الدكتور محمد فضه

٣. الدكتور فيصل الرفوع

الاهداء

الى سليل الدوحة الهاشمية، أمير العلم والثقافة والفكر المستنير.

صاحب السمو الملكي الحسن بن طلال
ولي العهد الأمين

أقدم هذا الجهد المتواضع عرفانا بالجميل وتقديرا لدعمه المتواصل وعطائه
الخير لابناء هذا البلد في ظل عميد آل هاشم الملك الحسين بن طلال
المعظم حفظه الله وأدامه.

الشكر

أتقدم بالشكر والعرفان بالجميل لكل من قدم لي العون والارشاد من
الاساتذة الافاضل الذين منحوني من وقتهم وعلمهم الكثير لانجاز هذه
الدراسة المتواضعة.

المحتويات

الصفحة

- ب -	قرار لجنة المناقشة
- ج -	الاهداء
- د -	الشكر
- ه -	فهرس المحتويات
ح - ط	الملخص باللغة العربية
٣-١	المقدمة
٢١-٤	<u>الفصل الاول</u>
	- النظام الدولي
	- تمهيد
	- اطراف اللعبة الدولية
	- الدول وعناصر تكوينها
	- نظام توازن القوى التقليدية
	- النظام الدولي ثنائي القطبية. (١٩٤٥ - ١٩٩١)
	- المراحل التي مر بها النظام الدولي الثاني
	- النظام الدولي الاحادي (١٩٩١ - ٢٠٠٠)
٤٢-٢٢	<u>الفصل الثاني</u>
	- السياسة الخارجية
	- تعريف السياسة الخارجية وتحديد معالمها

- التكيفات
- الادوار القومية
- الاهداف
- ادوات السياسة الخارجية
- نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية

٦٨-٤٣

الفصل الثالث

- ثوابت السياسة الخارجية الاردنية وخصائصها.
- العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية
- التجارب التاريخية
- سعة الرقعة الجغرافية
- خصوصية الموقع الجغرافي
- تركيبة العنصر السكاني
- ضعف البنية الاقتصادية
- نوعية الزعامة السياسية
- الايدولوجية السياسية

٩٠-٦٩

الفصل الرابع

- رسم السياسة الخارجية الاردنية وأهدافها.
- المرتكزات الاساسية للسياسة الخارجية الاردنية
- اعداد السياسة الخارجية الاردنية
- المؤثرات الرسمية
- السلطة التنفيذية

- السلطة التشريعية
- المؤثرات غير الرسمية
- الرأي العام
- جماعة المصالح
- الاحزاب السياسية

١١٨-٩١

الفصل الخامس

- الوسطية في السياسة الخارجية الاردنية
- الوسطية تعريفها ومفهومها
- تطبيقات الوسطية في السياسة الخارجية الاردنية
- القضية الفلسطينية
- أزمة الخليج
- المصالحة اليمنية

١٢٣-١١٩

الخاتمة

١٣٠-١٢٤

المراجع.

١٥٧-١٣١

الملاحق.

١٥٨

ملخص باللغة الانجليزية.

المخلص

الوسطية في السياسة الخارجية الاردنية

اعداد: عناد أحمد النوايسه

اشراف: الدكتور منذر الدجاني

تتناول هذه الدراسة معالجة النهج الفكري لمفهوم الوسطية في السياسة الخارجية الاردنية.

ويعالج الفصل الاول تطور النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا عام (١٦٤٨) الى بروز النظام العالمي الجديد أحادي القطبية.

ويتطرق الفصل الثاني الى تعريف السياسة الخارجية وأهدافها وأدوات تمثيلها ويستعرض نظرية صنع القرار كأطار عام لهذه الدراسة.

ويناقش الفصل الثالث ثوابت السياسة الخارجية الاردنية ويبين العوامل المؤثرة في رسم هذه السياسة.

ويتناول الفصل الرابع أسلوب رسم السياسة الخارجية الاردنية وطرق اعدادها والمرتكزات الاساسية التي تقوم عليها كما يتعرض للمؤثرات السياسية الرسمية وغير الرسمية على صانعي القرار.

- ط -

ويناقش الفصل الخامس النهج الفكري الواسطي وطرق ممارسته على أرض الواقع مسلطا الضوء على بعض القضايا المعاصرة كشواهد على ذلك. وأهمها القضية الفلسطينية، وأزمة الخليج والمصالحة اليمينية.

ويختتم الباحث الدراسة بعدد من الاستنتاجات والدروس المستفادة من ممارسة الأردن الواسطية في سياسته الخارجية.

المقدمة

تكتسب دراسة السياسة الخارجية لأي بلد كان أهمية خاصة باعتبار ان هذا الموضوع يشكل في حقيقة الأمر نافذة واطلالة على البنية العامة في ذلك البلد، فالسياسة الخارجية لدولة في العالم لا تتبع من فراغ ولا بمعزل عن المجتمع الدولي فكل دولة تحدد سياستها الخارجية تجاه الآخرين وفقا لسلوكهم نحوها وهي أما محكومة بمصلحتها القومية، والامنية، وبموقعها الجغرافي وظروفها وقدراتها المختلفة أو محكومة بمعتقداتها السياسية والاجتماعية والدينية.

وفي المملكة الاردنية الهاشمية بشكل خاص فان طبيعة النهج التي تسير عليه السياسة الخارجية له خصوصية معينة كونها تساعد في الوصول الى حقائق موضوعية والى فهم أكثر للظواهر والمواقف السياسية التي تقوم على "ديناميكية" وقدرة صناع القرار من خلال انتهاجهم سياستيحكمها التفكير العقلاني والاعتدال والتوازن النابع من المصلحة المحلية والقومية ومبنية على أسس وثوابت مرنة تتأقلم مع المتغيرات على الساحة، كما أن الاستمرارية للقيادة السياسية اكسبتها خبرة في التعامل وفي انتهاج خط وسطي مميز حتى أصبح هذا النهج مقبولا بسمته المعتدلة من قبل معظم أصحاب القرار في دول العالم.

ولما كانت السياسة الخارجية بصفة خاصة تتأثر بالمتغيرات والتي تحدث واقعا جديدا أحيانا فقد تم في هذه الدراسة تسليط الاضواء على النهج الفكري والسياسة العملية المتمثلة بالوسطية المرنة والتي تربط ما بين الوقائع القديمة والمستجدات ولا تتناقض عموديا معها. الا انه لم يتم العثور على كم من الدراسات والابحاث الاكاديمية التي تتناول هذا الموضوع بنقصي وتحليل علمي ومعظم ما تم العثور عليه عبارة عن مواضيع متفرقة تتناول البحث من جانب معين ولم يتم ادامتها وحتى أن البعض من هذه الدراسات لم تعد تفي بالحاجة بفعل مرور الزمن وتسارع الاحداث.

وهذه الدراسة تسعى لتغطية بعض الفراغ وتلافي بعض النواقص وابرار ما يمكن ابرازه من الحقائق والمواقف في موضوعها على امل أن تتواصل الدراسات من قبل الباحثين مستقبلا .

من أجل الدخول الى موضوع الدراسة فقد تم تقسيمها الى خمسة فصول عالج الفصل الاول منها موضوع النظام الدولي كتوطئة تمكن من الوقوف على أرضية مناسبة تم من خلاله تبيان اطراف اللعبة السياسية على الساحة الدولية مع لمحة عن التطور التاريخي خلال الخمسة قرون الماضية لعملية توازن القوى وصولا الى النظام الدولي ثنائي القطبية تم ابراز مراحل تطور هذا النظام الثنائي والتحديات التي واجهته الى أن برز في العقد الاخير من القرن العشرين النظام الدولي الاحادي والذي تم تبيان بعض ملامحه التي برزت على السطح حتى الآن.

وتطرق الفصل الثاني الى تعريف السياسة الخارجية وأهدافها وأدوات تنفيذها وتم مناقشة نظرية صنع القرار للسياسة الخارجية الاردنية.

وفي الفصل الثالث تم مناقشة السياسة الخارجية الاردنية وتناول البحث في ثوابت هذه السياسة والعوامل المؤثرة عليها والتي تحكم انتهاج سياسة وسطية تتناسب مع هذه الثوابت والعوامل المؤثرة.

وأوضح الفصل الرابع أسلوب رسم السياسة الخارجية الاردنية والمرتكزات الاساسية التي يعتمد عليها وتم تناول المؤثرات السياسية الرسمية وغير الرسمية كما أوضح من هم صناع القرار السياسي الاردني.

وتناول الفصل الخامس النهج الفكري والمواقف العملية التي تبناها الاردن والذي يعتمد الوسطية كإطار فكري وعملي في التعامل مع القضايا السياسية وتم تعريف

الوسطية وتبيان مفهومها الاسلامي والسياسي. وأبرز بعض التطبيقات السياسية العملية مسلطاً الضوء على النهج الوسطي التي يطبقه الاردن مع بعض القضايا المعاصرة وتم أخذ القضية الفلسطينية وأزمة الخليج والمصالحة اليمنية كشواهد على ذلك.

وأخيراً تم الخروج بخاتمة لهذه الدراسة أن تكون لبنة في بناء الدراسات المستقبلية لهذا الموضوع.

الفصل الاول

النظام الدولي

تمهيد

من أجل فهم السياسة الدولية على المرء أن يعرف قليلا عن الطبيعة الاساسية للوحدات التي تؤلف الاطراف الاساسية الناشطة على الساحة الدولية، وكيف تتحرك وما هي العلاقات المتبادلة بينها والتأثيرات الخارجية على سلوكها وتعاملها. والسؤال الاول الذي قد يتبادر الى الذهن هو: ما هي هذه الوحدات الاساسية التي تشكل افعالها جوهر العلاقات الدولية؟ وما هي صفاتها ومزاياها ونشاطاتها؟

اطراف اللعبة الدولية

هنالك نوعان رئيسان من اللاعبين في السياسة الدولية: الدولة والمنظمات الدولية وغيرها مثل الشركات المتعددة الجنسيات. وتقليديا، أنصب الاهتمام على دراسة الدولة وتحليلها وبحث سياساتها وتأثيراتها والدول الرئيسية المؤثرة. ولكن برز في العقدين الاخيرين أهمية المنظمات غير الحكومية لتزايد الدور الهام الذي تلعبه على الساحة الدولية حتى أصبحت قرارات بعض هذه المنظمات الى درجة يتم بموجبها استخدام القوة لتنفيذ هذه القرارات ومن الامثلة على هذه المنظمات منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيه وجامعة الدول العربيه والشركات المتعددة الجنسيات.

الدول

ان اللاعبين الرئيسيين في السياسة العالمية هم ما يزيد على ١٩٠ دولة، تلعب

أدوارا متفاوتة الأهمية على المسرح الدولي، وهي تتسبب في بروز معظم المشكلات الرئيسية وتعمل على حل النزاعات أو عدم حلها وتتخذ قرارات الحرب والسلام وزيادة حدة التوتر وتخفيفها.

العناصر التكوينية للدولة:

مكونات الدولة

تختلف الدول كثيرا بالنسبة للعوامل الجغرافية والسكانية والعقائدية والعرقية والتركيبية السياسية والقدرة والتاريخ وغير ذلك، ولكن على الرغم من هذه الاختلافات فإنها جميعا تتشارك في ميزات معينة عامة تعطيها مفهوم "الدولة". وقد حدد العلماء السياسيون ست مكونات أساسية للدولة (١)، هي:

١. السكان :

من الشروط الأساسية للدولة أن يكون هنالك شعب يشكل سكان هذه الدولة.

٢. الأرض:

وهذه هي أهم ميزات الدولة. فالدولة تتواجد على مساحة جغرافية من الأرض ذات حدود معينة. وبدون الأرض فإنه لا يوجد دولة.

٣. الحكومة:

أي وجود سلطة رسمية لها أجهزتها التي تعمل على فرض النظام والامن والقيام بالخدمات الرئيسية كوضع القوانين وتطبيقها وتنفيذها وتحمل المسؤوليات الدولية وغير ذلك.

٤ . الاستقلال :

أي الحق في المساواة القانونية الدولية والحرية في رسم وتخطيط السياسة الداخلية والخارجية التي ترغبها الدولة والسعي لتحقيقها، على اعتبار ان لكل دولة الحق في أن يكون لها حقوق معينة بما في ذلك حق الدفاع عن النفس والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي والاقتصادي. ولها الحق في أن توقع المعاهدات مع الدول الأخرى التي ترى في مصلحتها توقيعها أو الدخول في أية تحالفات ترغب فيها.

٥ . السيادة:

أي أن يكون للسلطة الرسمية للدولة القدرة على ممارسة القوة ضمن الأراضي التابعة لها وعلى المواطنين الخاضعين لها. ويقصد بالسيادة " ان الدولة ذات السيادة هي ذلك المجتمع السياسي الذي تجتمع لدى الهيئة الحاكمة فيه كافة مظاهر السلطة من داخلية وخارجية بحيث لا يعطو على سلطانها سلطان" (٢).

٦ . الاعتراف الدولي :

أي أن يقر المجتمع الدولي بوجود هذه الدولة ويعترف بها ويفسح لها المجال للتمتع بحقوقها كاملة والتزاماتها .

لقد أدى زيادة التفاعل والتقارب بين الدول في العصور الحديثة وازدياد المشكلات الدولية والإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف الى بروز أهمية اللقاءات الدولية وخاصة تلك التي تعقد على مستوى الملوك ورؤساء الدول لمعالجة المشكلات المعقدة والخلافات المستعصية والقضايا الحيوية الشائكة التي تقع في نطاق

اهتماماتهم ويشكل عدم ايجاد تسويات أو حلول لها الى تفاقم الامور وزيادة حدة التوتر وتهديد السلام الاقليمي والدولي واشتعال الحروب (٢).

نظام توازن القوى التقليدي.

في الفترة ما بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر انتشرت في اوروبا دويلات وجمهوريات واقطاعات صغيرة توزعت السلطة السياسية فيما بينها. وكانت بريطانيا العظمى من الوحدات السياسية القليلة على الساحة الدولية الغربية ذات الحدود والسلطة المركزية والسيادة التامة على اراضيها. ومن خلال التحالفات والزواج بين الاسر الحاكمة والحروب بدأت الدول الرئيسية على الساحة الاوروبية بي التطور والبروز وكان من أهمها فرنسا واسبانيا وروسيا والنمسا والمانيا وايطاليا. وفي الفترة التي سبقت القرن التاسع عشر خلقت الدولة الامة في حين انه في القرنين الاخيرين فان القومية سبقت وفي العديد من الحالات، خلقت الدولة (٣).

والفترة الكلاسيكية لنظام " توازن القوى " هي تلك الحقبة في التاريخ الاوروبي الحديث التي تبدأ في معاهدة وستفاليا Treaty of Westphalia في عام ١٦٤٨ وتنتهي باندلاع الحرب العالمية الثانية. ذلك لان المعاهدة خلقت الدولة القومية. وخلال هذه المدة (٢٦٦ سنة) ساهم مبدأ توازن القوى على أن يسود الامن والنظام في الشؤون السياسية الاوروبية. ومهما يكن الامر فان توازن القوى هيمن على العلاقات الاوروبية في القرن التاسع عشر ومنع ديناميكية هذا النظام أية دولة اوروبية منفردة، باستثناء فرنسا تحت حكم نابليون، من أن تصعد على حساب الدول الاخرى. وكان يتم تصويب عملية الاخلال بتوازن القوى نتيجة دخول عنصر جديد على المعادلة الدولية. ويتم اعادة التوازن بانتقال دولة من التحالف الاقوى الى التحالف الاضعف.

وكان العنصر الرئيسي في نظام توازن القوى هو الدور الفعال الذي لعبته بريطانيا للحفاظ على هذا التوازن. ونظريا، فإنه بموجب نظرية توازن القوى، فإن الدولة التي تلعب دورا في الحفاظ على هذا التوازن يجب أن تكون جغرافيا ونفسيا قوة مستقلة لديها الرغبة والقدرة على منع سيطرة القوى الأخرى عن طريق انشاء أي تحالف قوي. وطوال تاريخ أوروبا الحديث كانت بريطانيا مؤهلة للعب هذا الدور. ومنحها وضعها الجغرافي القدرة على البقاء بعيدة عن الصراعات والنزاعات المنتشرة على القارة الأوروبية، ولكن ليس إلى درجة عزل نفسها تماما عن مجريات الأمور. فكانت في عزلة فخمة Splendid Isolation أي أن تدخلها كان يحسم الصراعات على القارة (٤).

وكانت بريطانيا ترى أمنها القومي يكمن في عدم نجاح قوة منفردة في السيطرة على القارة الأوروبية. ولذا سعت في أن تجعل من نفسها حليف قوي أو خصم عنيد بواسطة اسطولها القوي وسيطرتها على البحار ومواردها المالية الهائلة. وفي الوقت نفسه فإنه لم يكن لديها جيش ضخم يهدد القارة الأوروبية. وأدى إلى استمرارية هذا النظام الاتفاق الأساسي حول قواعد اللعبة، وجاء ذلك نتيجة الانسجام التام بين اللاعبين في المفاهيم الثقافية والفكرية والأخلاقية والدينية السائدة في المجتمع الأوروبي. وجاء أهمية فهم اللعبة الدولية في أساليب ممارستها. فيجد الباحث أنه في حال نشوب حرب بين أطراف اللعبة فإن رؤساء وملوك هذه الدول كانوا متفقين على أن هذه الحروب لن تكون غايتها تدمير الخصم والقضاء عليه بل تحجيمه والسيطرة على جزء من أراضيه.

وفي القرنين التاسع عشر والعشرين وقعت عدة تطورات أدت إلى تغييرات جذرية في بنية العلاقات الدولية ومن ذلك:

١. بروز الوطنية.

بدأ في الظهور على الساحة الدولية نمو المشاعر القوية للارتباط بالدولة المركزية وتدخل المواطن العادي في الحياة السياسية لحكومته، وانعكس ذلك بشدة على العلاقات الدولية (٥). ففي السابق كان الملوك والامراء يتبادلون المناطق والاراضي بسهولة تامة وكانت الاعتبارات الاستراتيجية هي المقياس الاساسي لتقرير الحدود بين الدول، ولكن مع بروز المشاعر الوطنية فان قادة الحركات الوطنية تمسكوا بان الاساس الشرعي للتنظيم السياسي كان الجماعات العرقية، وبناء على ذلك توجب على الدولة ان تقوم على اساس الجنسية. ونتيجة لهذا التوجه ظهرت في اوربا حركات تحرر وطنية عملت على تفويض الدول التي كانت تعبر بوجودها عن جنسيات متعددة وأقامت بدلا عنها دول ذات جنسية موحدة ومنها النمسا، والمجر، والسويد، والنرويج. ونتيجة اخرى لبروز الوطنية كان المشاركة الجماهيرية العريضة التي عملت الحكومات على استغلالها كأحد امكانيات الدولة في علاقاتها مع الدول الاخرى.

٤٣٩٤٩٧

واستغلت الحكومات المشاعر الوطنية لتعبئة السكان لدعم حروبهم وجيوشهم بدلا عن استخدام الجيوش المرتزقة في خوض هذه الحروب. وأدى ذلك الى زيادة حجم الجيوش. ففي حين كانت اعداد الجيوش في القرن الثامن عشر التي كانت تقسم يمين الولاة للملوك والامراء تتراوح بين عشرة الآف الى سبعين ألف جندي، فان هذه الاعداد ارتفعت في القرن التاسع عشر الى مئات الالوف ووصلت خلال الحرب العالمية الاولى الى الملايين، وبذلك تم استبدال نظام جيوش المرتزقة بالجيوش النظامية التي أصبح عمادها المواطن وأصبحت أهداف هذه الجيوش اعادة الامجاد للدولة الام وليس هيبية الملوك والامراء وسمعتهم.

٢. تكنولوجيا الحروب:

كان التطور الثاني الهام في القرن التاسع عشر ذو الأبعاد على العلاقات الدولية تطبيق التكنولوجيا العلمية والصناعية على سير المعارك. فالحماس الجماهيري حول القضايا الدبلوماسية والعسكرية ساعد الحكومات على تعبئة الرأي العام وتجنيد أكبر عدد ممكن في الجيش. كما أدى التحسن في التكنولوجيا العسكرية الى ممارسة خططهم العسكرية بسرعة وعنف أكثر. وبدءا بالحروب النابليونية، فان النزاع المسلح أصبح أكثر ضراوة. ولم يعد مقتصرًا على الأهداف العسكرية. ففي حين نجد انه من الحروب التي سبقت الثورة الفرنسية بلغت نسبة الافراد الذي تأثروا من الحرب في فرنسا ١ من كل ١٠٠٠ مواطن. فانه في خلال الحرب العالمية الاولى أصبحت هذه النسبة ١ الى ١٨ فرنسي أما قتيلا أو جريحا. وفي الحرب العالمية الثانية كانت النسبة في الاتحاد السوفياتي سابقا ١ من ١٠ مواطنين .

وكان تطور الاسلحة النووية من أهم التطورات التكنولوجية للحرب مما جعل من الحرب لا عقلانية. فالاسلحة النووية الاستراتيجية، خلافا للاسلحة التقليدية، تستطيع تدمير قدرة الدولة العسكرية والاقتصادية وأن تقضي على معظم سكانها مع تعريض حياة وصحة الفئة الباقية للخطر الناجم عن التلوث البيئي. وجاء في دراسة هامة نشرت عام ١٩٨٣ عالجت اخلاقيات استراتيجية الردع النووي الغربية، انه في مواجهة قوة سوفياتية تتجاوز الـ ٢٥٠٠٠ سلاح نووي لم يكن يوجد بديل الا أن تحرص دول الناتو على أن يكون لديها بالمثل "قوات مستعدة لها قوة قادرة - بوضوح شديد - على أن ترد على أي ضربة نووية موجهة للغرب بقصفة مدمرة على الاتحاد السوفياتي تمنعهم من التفكير في بدء هذه الضربة" (٦:٩٥) .

وتسببت الاسلحة النووية في اضافة ميزة جديدة للعلاقات الدولية. ففي حين كانت الموانع الجغرافية الاستراتيجية تشكل عقبة رئيسية في وجه التوسعات العسكرية

وامتداد الجيوش، فانها لم تعد كذلك في زمن القدرة النووية. وعلى سبيل المثال، فان الولايات المتحدة التي لم تتعرض اراضيها لاية هجوم مسلح منذ أن احتلتها القوات البريطانية بعد اكتشافها، الا انها قد تجد مدنها وقراها معرضة لاي هجوم بالصواريخ عابرة القارات النووية والبعيدة المدى (ICBMS).

٣. النزاعات العقائدية:

التطور الثالث الهام في القرن التاسع عشر والذي كان له آثار هامة على بنية النظام الدولي كان تزايد أهمية المبادئ الايديولوجية والعقائد السياسية كحافز رئيسي يؤثر في سلوك وصنع السياسة الخارجية. وعلى الرغم من ان حروب الثورة الفرنسية كانت لها غايات توسعية، الا انها شنت باسم مبادئ عالمية مثل "الحرية، المساواة، الاخاء". وفي الوقت ذاته كان الحافز الرئيسي للتحالف الكبير ضد الجيوش الفرنسية ضمان حماية مبادئ الشرعية الملكية ضد العقائد الفرنسية المتطرفة. ولذا فان العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر تأثرت من نمو المسائل العقائدية، وتزايد القدرة التدميرية للحروب، وبروز الوطنية والمشاركة الشعبية في السياسة الخارجية.

٤. امتداد النظام السياسي الاوروبي:

أمتد النظام السياسي الاوروبي في القرن التاسع عشر ليصبح نظاما سياسيا دوليا. ففي حين كانت اوروبا هي المسرح الاساسي للعمليات السياسية الدولية خلال القرن الثامن عشر أصبح العالم بأسره مسرحا للعمليات السياسية الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

وتميزت السياسة الدولية على الساحة الاوروبية في القرنين الثامن والتاسع عشر

بمايلي:

أ. التوزيع النسبي المتساوي للنفوذ الدبلوماسي والقدرة العسكرية بين الدول الرئيسية: بريطانيا، فرنسا، السويد، اسبانيا، النمسا، روسيا، بروسيا، وتركيا. ولم يكن هنالك اختلافات جذرية كبيرة بين هذه الدول في مؤسساتها السياسية الداخلية، والقوة العسكرية أو السمعة الدولية. وأدى هذا التساوي النسبي لهذه الدول الى اجراء تغييرات في التحالفات دون أن يؤدي ذلك الى قلب المعادلات الدولية والنظام الدولي.

ب. كانت المعاهدات الدولية تعقد على أساس المصالح الاقتصادية والعسكرية والعلاقات بين الاسر الحاكمة. ولم يكن للمبادئ الايديولوجية أية علاقة بذلك. ولذا تميز هذا النظام بالمرونة بين تجمعات الدول.

ج. ارتبطت العائلات الاوروبية الحاكمة والطبقات الارستقراطية بروابط سياسية واجتماعية وثقافية مشتركة. فكانت الفرنسية هي لغتهم المشتركة وكانوا يعتبرون انفسهم (باستثناء تركيا) حماة الديانة "المسيحية" وحاملي رايتها، بالاضافة الى كونهم حكام مناطق اوروبية محددة. وكثرت بين هذه العائلات علاقات الترابط بالزواج. في حين عمل الجنود والدبلوماسيين المحترفين بغض النظر عن جنسياتهم لمن منحهم أعلى رتبة أو دفع لهم أعلى راتب. ولم يكن هنالك أي وصمة في أن يتولى الماني قيادة القوات الروسية أو أن يصبح ايطالي من المستشارين المقربين في البلاط الفرنسي. وانخرط العديد من الالمان والايطاليين والفرنسيين في الخدمة العسكرية والدبلوماسية الروسية والاسبانية.

د. كان من أهم الروابط السياسية التي وحدت القارة الاوروبية التأييد السائد المشترك لمبادئ الشرعية الملكية والتوارث العائلي. وعلى الرغم من تطور النظريات السياسية الرديكالية في بريطانيا وفرنسا الا انه كان هنالك التزام كلي بشكل عام للتمسك بالملكية والالنفاف حولها ودعم مبدأ الحق الاساسي للملوك. وأدى ذلك الى نوع من الاستقرار السياسي بشكل عام لان القناعات السائدة لشرعية الحكم

الملكي أدى الى امتناع الملوك عن تأييد أي تدخل لقلب الانظمة الملكية الاخرى لما في ذلك من زعزعة لمبادئ التوارث الملكي والحق الالهي للملوك وهي الاسس التي استندت اليها الانظمة الشرعية.

هـ. وكان للحروب أيضا ميزة محافظة، فالافراد الذين كانوا يشاركون في هذه الحروب الجيوش المحترفة والمرتزقة. ويكون الهدف في العادة التفوق بالمناورات على العدو وليس ابادته. وكانت الخسائر في الارواح والممتلكات نتيجة الحروب محدودة. وفي نفس الوقت كانت الخسائر البشرية بسبب الامراض والابوة تفوق تلك الناجمة عن الحروب. وقد ساعد على ذلك الامور التالية:

- (١) ان التكنولوجيا العسكرية كانت في حالة بدائية.
- (٢) ارتفاع تكلفة مصاريف وجود جيش نظامي محترف بصورة دائمة.
- (٣) ارتفاع نسبة الهروب من الخدمة العسكرية.
- (٤) الاهداف الاستراتيجية لاستخدام القوة كان محدودا.

واستخدمت الحروب، وذلك حسب وصف أحد فلاسفة الحرب الالمان كارل فون كلاوسويتز " لفرض ارادة أحد الاسياد على الآخر بهزيمة قدرته على المقاومة". ولم يكن تحقيق هذا الهدف بحاجة الى الابادة أو الاحتلال أو فرض مؤسسات وعقائد أجنبية على الشعوب المهزومة(٧).

ومارس الملوك والرؤساء والحكام ومستشاريهم شؤون العلاقات الخارجية وكأنها لعبة شطرنج فكانوا يحسبون قوة الخصم ويعملوا على معادلة ذلك من خلال المعاهدات والاتفاقيات أو البقاء على الحياد أو الدفاع عن مصالحهم. وعندما تهدد النزاعات القارة الاوروبية في انها سوف تصبح دموية ومدمرة، فانهم كانوا ينقلون خلافاتهم الى العالم الجديد حيث كانت هنالك فرص أكبر لاتساع الاراضي والمصالح التجارية في تبادل هذه المصالح في الحروب ومعاهدات السلام.

النظام الدولي ثنائي القطبية (١٩٤٥ - ١٩٩١).

وضعت الحرب العالمية الاولى حدا لنظام توازن القوى التقليدي وأعطت الحرب العالمية الثانية زخما لولادة نظام جديد ثنائي القطبية أستمر من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٩١ (٨). ويتميز نظام توازن القوى الذي برز ما بعد الحرب العالمية الثانية عن نظام توازن القوى السابق في عدة أمور أهمها:

١. انتهى عهد السيادة الاوروبية على النظام الدولي واستبدل النظام الدولي الاوروبي الذي كان محدود الحجم بنظام دولي عالمي ازداد فيه عدد الدول وأنواعها واختلفت انظمتها السياسية.

٢. تغيرت طبيعة النظام من نظام دولي متعدد القطبية الى نظام دولي ثنائي القطبية.

٣. تغيرت طبيعة العلاقات بين الدول الاقطاب ففي حين أتسمت العلاقات الدولية في النظام الدولي السابق بالمرونة والتعاون ولعبت الدبلوماسية دورا هاما فيها، الا ان العلاقات الدولية في النظام الدولي الثنائي اتسمت، في مرحلتها الاولى خاصة، بالشعور العدائي العميق والحرب الباردة والصراعات الدولية.

٤. تغيرت طبيعة الحوافز الديناميكية لحركة الدول. ففي حين أخذت الدول في النظام الدولي السابق الاعتبار الاقتصادية والاستراتيجية كمحرك رئيسي لسياساتها الخارجية وعلاقتها مع الدول الاخرى، الا ان ضمن النظام الدولي اللاحق برز على الساحة الدولية الاعتبارات الايديولوجية كواحد من أهم العوامل المؤثرة، وتمحور الصراع بين المعسكر الشرقي ذو الايديولوجية الشيوعية والاشتراكية والمعسكر الغربي ذو الايديولوجية الليبرالية الرأسمالية.

٥. تغيرت طبيعة الاولويات المطروحة أمام الدول الاقطاب. ففي حين لم يكن التسلح من أهم الاولويات في النظام الدولي الاول عملت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على تخصيص مبالغ طائلة نحو تطوير قدراتها العسكرية وأصبح كل معسكر نتيجة لذلك منطقة مدججة بالاسلحة. ورفع امتلاك هذه الدول للأسلحة النووية من نسبة مخاطر الحرب المدمرة الشاملة.

وبرز أمام النظام الدولي ثنائي القطبية عدة تحديات أهمها:

- أ. بروز دول العالم الثالث كقوة سياسية واقتصادية على الساحة الدولية.
- ب. بروز المجموعة الأوروبية واليابان والصين كقوى اقتصادية مهمة.
- ج. التهديد المتزايد للارهاب الدولي.
- د. انتشار الاسلحة النووية.

ومر النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في المراحل التالية:

١. مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٥ - ١٩٦٢).

وشهدت هذه الفترة درجة من التنافس والتوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وصلت ذروتها خلال أزمة الصواريخ عام ١٩٦٢. ونظرت كل من الدول الكبرى الى الوضع الدولي نظرة صفرية: أي أن مكسب لاحدهما يعد خسارة للطرف الآخر، ومن ثم لا يقبل أي طرف أن يحقق الآخر أية مكاسب دولية لانها حسب قناعاته سوف تكون على حسابه. وتحكم بالعلاقات بينهما أزمة ثقة حادة.

٢. مرحلة الوفاق (١٩٦٢ - ١٩٧٢).

مرحلة تمتد ما بين التوصل الى تسوية سلمية لازمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ والتوصل الى اتفاقية سولت في عام ١٩٧٢. واتسمت بالوفاق وتخفيف حدة التوتر وتوفير فرص واسعة للتعاون الوثيق وأقرار كل طرف بالمجال الحيوي للطرف الآخر وفي عام ١٩٦٣ أنشأ " الخط الساخن " الذي ربط البيت الابيض في واشنطن بخط اتصال مباشر وسري مع الكرملين في موسكو للتداول بخصوص أي من الازمات التي قد تنشأ حول العالم وفي عام ١٩٦٢ جرى توقيع اتفاقية الحد من خطر نشوب حرب نووية.

٣. مرحلة الانفراج (١٩٧٢ - ١٩٧٩):

المرحلة التي تمتد من التصديق على اتفاقية سولت (١) الى التوصل الى اتفاقية سولت (٢) عام ١٩٧٩، للحد من الاسلحة الاستراتيجية. وقد توصل الطرفان الى الاتفاق على تقييد عدد الصواريخ النووية في كلا البلدين، وتجميد عدد الصواريخ العابرة للقارات لدى كل طرف لمدة خمس سنوات. وفي عام ١٩٧٤ تم توقيع اتفاقية فلاديفستك. كما انعقد في عام ١٩٧٥ مؤتمر هلسنكي للامن الاوروبي، الذي جمع بين دول اوروبا الشرقية ودول اوروبا الغربية بالاضافة الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبحث في مسائل الامن والسلام وحقوق الانسان واقرار الحدود الاوروبية. وفي عام ١٩٧٩ تم التوقيع على اتفاقية سولت (٢) التي نقضي بالحد من انظمة نقل الصواريخ الاستراتيجية. والحد من قاذفات القنابل المزودة بصواريخ كروز.

٤. الحرب الباردة الجديدة (١٩٧٩ - ١٩٩١):

واتسمت هذه الفترة بما يلي:

- الغزو السوفياتي لافغانستان عام ١٩٧٩ .

- عدم الثقة بين القطبين.
- ازدياد توجه الاتحاد السوفياتي لاستخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافه.
- ازدياد حدة التوتر في عدة مناطق في العالم مثل افريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط.
- فشل اللقاءات الثنائية بين القطبين بخصوص التوصل الى اتفاقيات جديدة للحد من الاسلحة الاستراتيجية.

النظام الدولي الاحادي (١٩٩١ - ٢٠٠٠)

أدى التفكك السياسي والايديولوجي للامبراطورية السوفياتية السابقة الى ولادة نظام عالمي جديد برزت فيه الولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية كقوة عظمى منفردة بسلطة مطلقة ممثلة في قوة نووية هائلة، وانهار النظام الدولي الثنائي القطبية الذي كانت تؤخذ داخل مداره كافة الخيارات المصيرية الدولية والاقليمية والوطنية. وحتى حركة عدم الانحياز لم يكن لقراراتها المصيرية أية استقلالية وكانت محدودة النطاق بالهامش الضيق لخطوط التماس الرمادية التي كانت تفصل وتجمع ما بين معسكري الجبارين الاعظمين. وبرز ما أطلق عليه اصطلاح " النظام العالمي الجديد" النور قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. ولكن منحت تلك الحرب لهذا النظام الفرصة للتبلور وللتعبير عن نفسه بقوة.

وتم تدشين ما أطلق عليه اصطلاح " النظام العالمي الجديد"، في خطاب القاه الرئيس الامريكي السابق جورج بوش أمام الكونغرس الامريكي بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ عندما قال: " اننا نتطلع الى نظام عالمي جديد يصبح أكثر تحررا ازاء التهديد بالارهاب، وأكثر مناعة في اقرار العدالة، وأكثر أمنا في السعي من اجل السلام، اننا نتطلع الى عالم جديد يسوده القانون بدلا من شريعة الغاب، وتعترف فيه الامم بمسؤولياتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة" (٦٥:٩).

وجاء التحديد الأمريكي لملاحح النظام العالمي الجديد في خطاب القاه جورج بوش بتاريخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ حدد فيه مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام وترسو عليها علاقات الولايات المتحدة مع باقي الدول: " ان النظام العالمي الجديد يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الامم الاخرى من أجل ردع العدوان، وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل شيء تحقيق السلام. انه ينبع من التطلع الى عالم مبني على التزام مشترك بين الامم، كبراهها وصغراها، بمجموعة من المبادئ التي ترسو عليها علاقاتنا: التسوية السلمية للنزاعات، والتضامن في وجه العدوان، وتخفيض ترسانات الاسلحة ومراقبتها، والتعامل العادل مع الشعوب" (٦٥:٩).

وأدى بروز النظام العالمي الجديد الى انفجار العديد من النزاعات القومية والعرقية والعصبيات الدينية والطائفية التي كانت مكبوتة وكان يلجمها العملاقين، ووجدت أمامها فرصة ذهبية بتفكك القيود التي كانت تقيدتها فانطلقت تعبر عن نفسها تعبيراً كان من العمق والاتساع في دول كيوغسلافيا أدى الى تدمير الدولة وتفككها وتشرذ أهلها.

واتسمت تضاريس خريطة النظام العالمي الجديد بقوة القمع العسكري والتأديب الاقتصادي لاي دولة تحاول الابتعاد عن المركز والمساس بدائرة مصالحه كما حدث للعراق، بالاضافة للسيطرة على الاقتصاد العالمي والهيمنة الثقافية.

ويلخص الدكتور محمد السيد السعيد الملاحح الرئيسية للنظام العالمي الجديد بالاشارة الى القواعد الرئيسية التالية:

١. فرض الانتقال المباشر الى اقتصاد السوق على العالم أجمع.
٢. اطلاق شعار الديمقراطية والليبرالية السياسية وتكثيف الضغوطات بهدف التحول الى الديمقراطية، ولكن بصورة انتقائية تبعا للمصالح والرؤى الغربية والامريكية خاصة.

- ١٩ -

٣. إعادة هيكلة الاطار المؤسسي والتنظيمي للعلاقات الدولية لتركيز السلطة فيها في عدد محدود من الدول واعادة هيكلة مجالات نشاطاتها وأهليتها الفعلية بما يتناسب مع السياسات والاهداف الامريكية بصورة أساسية، والغربية بصورة ثانوية، وفي هذا السياق، تبرز عملية إعادة هيكلة فعلية لمنظومة الامم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها.

٤. التقييد الانتقائي للعنف في العلاقات الدولية بتفويض الولايات المتحدة بالرقابة المباشرة وغير المباشرة على التجارة الدولية للسلاح. وفي هذا السياق، يتصرف الكارتل العالمي لتجارة السلاح بصورة تضمن تدفق السلاح على دول معينة بحكم ولانها الاستراتيجية للغرب وحجبه عن دول أخرى مشكوك في عمق ولانها الاستراتيجية للغرب.

٥. تقييد سيادة الدول القومية فيما يتعلق بمجالات معينة من شؤونها الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان والاقليات (١٠).

وزادت نهاية الحرب الباردة وأزمة حرب الخليج من آمال احتمال أن يتحول العالم الى الديمقراطية. ولكن يشير منتقدو " النظام العالمي الجديد" الى الاضطرابات والفوضى المتزايدة في مناطق مختلفة من العالم بوصفها علامات على أن الامور تتدهور. ويرى المتشائمون الدبلوماسيون انه مع نهاية " ميزان الرعب " الذي أوجدته الحرب الباردة أصبح الطريق ممهدا لما يلي:

١. مخاطر الزعزعة الناجمة عن التناقس العرقي والقومية العدوانية ومثالا عليه العنف الذي نشب في البلقان والقوقاز .

٢. بروز الصحوة الدينية.

٣. الانتشار النووي يعززه تسرب الاسلحة والعلماء مع قيام نحو ١٥ دولة غير نووية بشكل رسمي أما بحيازة أو محاولة حيازة أسلحة ذرية.

٤. الهجرة الجماعية من الدول الفقيرة الى الدول الغنية.

٥. زيادة مشكلة انتشار الاسلحة نتيجة ازدهار سوق الاسلحة الدولية وعدم فعالية الجهود الدولية للحد من التجارة النشطة للأسلحة في العالم كونها تدر نمو ثابتا وأرباحا عالية ومعيشة جيدة.

وإذا تم عمل تقدير موقف لحروب المستقبل فإنها لن تكون تكرارا للحروب السابقة ويعزى ذلك لما يلي:

١. أثبتت حرب الخليج بانه لن يقبل أي مجتمع ديمقراطي عصري نوع وكمية الخسائر التي تفرزها الحروب الطويلة، فليس مثلا لدى البنثاغون-وزارة الدفاع الامريكية-أية خطة عسكرية تفترض امتداد أية حرب مستقبلية أكثر من بضعة أشهر.

٢. ان قوة النار التقليدية المتوفرة لدى القادة العسكريين المعاصرين كبيرة جدا الى درجة ان المقاتلين لن يستطيعوا الحرب لفترات طويلة كالتي عرفتها الحربان العالميتان. وكما ظهر في الخليج فان الدمار الذي أحدثته الاسلحة المتطورة مشابه للدمار الذي تسببه حرب ذرية محدودة. فالجنود الذين يتلقون قذائف المدفعية والغارات الجوية سيفقدون ارادة القتال وحين يتعادل الطرفان فان المعنويات ستتهار خلال أيام أو أسابيع على الاكثر.

٣. ان الاسلحة الحديثة المتطورة جدا لا تتيح أن يكون هناك أسلحة وذخائر كافية لدى أي طرف مقاتل يجعله يحتمل صراعا شاملا لفترة زمنية طويلة، ومثال ذلك، اذا خاضت الولايات المتحدة حربا في عام ١٩٩٧ فانها ستحتاج الى واحد وخمسين شهرا لتبدأ خط انتاج لدبابات جديدة. وستحتاج الى تسعة شهور لزيادة معدلات الانتاج الى ستين دبابة في الشهر، وهي الفترة التي سينتظر فيها مسار الحرب(١١).

ولذا جهدت الدول الغربية الى ايجاد وفاق دولي يهدف الى منع نشوب النزاعات وتشجيع اللجوء الى اجراءات الوفاق والتحكيم. فخلال قمة باريس التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٠ قرر مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي انشاء هيئات مهمتها العمل على ايجاد وفاق اوروبي يشمل الولايات المتحدة. كما أكدت الدول الاثنتان والخمسون المشاركة في المؤتمر الذي عقد في هلسنكي في شهر تموز/ يوليو عام ١٩٩٢ في الوثيقة النهائية المبرمة تحت عنوان " تحديات التغيير" على الدبلوماسية الهادفة الى الوقاية وعلى تعزيز آليات تسهيل الادارة السياسية للاثمات والتسوية السلمية للخلافات.

أما منظمة حلف شمال الاطلسي (ناتو) فقد تكيفت مع الحقائق الدولية الجديدة عن طريق انشاء علاقات تعاون مع الدول التي كانت أعضاء في حلف وارسو عن طريق مجلس تعاون شمال الاطلسي(١٢).

ويحدد جلالة الملك الحسين بن طلال أسس تطوير وتحديد النظام العالمي الجديد بقوله: " بالنسبة لحقوق الشعوب وكذلك بالنسبة لعالم يسعى لتطوير وتحديد نظام عالمي جديد يجب أن يقوم على احترام المبادئ وتطبيقها بشكل متساو في حالات متشابهة" (١٣:١٦).

الفصل الثاني

السياسة الخارجية:

تعريفها وتحديد معالمها ونظرية صنع القرار

تعريف السياسة الخارجية:

ان النظام الدولي هو المجال الذي تعمل فيه وحدات السياسة الدولية. وتتأثر أهداف هذه الوحدات وامالها واحتياجاتها وتصرفاتها وفعالها بشكل كبير من التوزيع الكلي للقوة داخل النظام وبالقواعد الدولية السائدة على المسرح الدولي. ومن أجل شرح وتفسير الظروف التي تؤثر على سلوك الدول، فاننا نحتاج اولاً الى وصف ما يفعلون. ولتحقيق ذلك فإنه يتوجب علينا التعمق في بحث مكونات السياسة الخارجية.

ما السياسة الخارجية؟ وكيف نستطيع أن نفهم هذه الظواهر التي تعبر الحدود الإقليمية للدول كعقد المعاهدات أو الاتفاقيات وتعيين السفراء وارسال الوفود والدخول في مفاوضات وغير ذلك من الممارسات الدبلوماسية على الساحة الدولية، فهذه جميعها من نتائج السياسة الخارجية: أفعال أو أفكار يصيغها ويصممها صانعو السياسة لحل مشكلة أو للسعي الى أحداث تغييرات على المجال الدولي - أي في السياسات والسلوك والافعال لدولة أو دول أخرى.

يعرف العالم السياسي الأمريكي جيمس روزنو السياسة الخارجية بانها ذلك "المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم (أو مراقبة) محيطها الخارجي، سواء من خلال تكريس الوضعيات الايجابية، أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لاتخدم مصالحها" (٦٢:١٤)، ويعرفها د. محمد ابراهيم فضه بانها "مجموعة القرارات والاجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الاخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها" (١٨:١٥)، كما يعرف بيرجستراسر "السياسة الخارجية" في كتابه السياسة الدولية (١٩٦٥) بانها:

" مجموعة الاعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى، أو مجموعة العلاقات لانظمة دول (كتل) أو حتى مجموعة العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل" (١٦:٦١).

يشير جوزيف فرانكل في مطلع الفصل الاول من كتابه في صنع السياسة الخارجية (١٩٦٨) الى أن السياسة الخارجية " تتألف من قرارات وأفعال تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما" (١٧:١٧).

ويرى ر.ب. رينولدز في كتابه مقدمة للعلاقات الدولية (١٩٧٣) " ان السياسة الخارجية فعل أو مجموعة أفعال تتخذ بشأن حالات أو مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعل،" وهو يضيف: " ان السياسية الخارجية هي مدى الافعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقاتها مع نظيراتها الفاعلة على المسرح الدولي من أجل تحسين أغراض الافراد الممثلين لها" (١٧:١٨).

وهنا يتوجب التمييز ما بين ارسال اشارة دبلوماسية واحدة الى دولة صديقة أو تعريف ما تسعى اليه الدولة عالميا على المدى البعيد. وعليه فانه من الممكن تعريف السياسة الخارجية بانها القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والاعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات . وهي الاهداف التي تسعى الوحدات السياسية في المجتمع الدولي لتحقيقها. وهي تستخدم في ذلك ما لديها من مخزون القوة.

وتهدف السياسة الخارجية لاية دولة الى تحقيق الاغراض الاساسية التالية:

١. حماية أمن الدولة وبقائها والحفاظ على استقلالها.
٢. تعزيز رفاهية الأمة والمواطنين.
٣. تنمية ورعاية المصالح الوطنية للدولة.

٤. ضمان المصلحة الوطنية وربط الاوضاع الدولية السائدة مع القوة المتاحة للدولة.

٥. حماية مصالح الدولة الاقتصادية.

ويتم اختيار اهداف السياسة الخارجية من قبل صانعي القرار للسعي الى تغيير أو الحفاظ على أوضاع معينة في المحيط الدولي. وتتجم السياسة الخارجية عن تحليل الغاية والوسيلة. فالغاية التي تسعى اليها الدولة تقرر الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها. فمن الخيارات المتعددة المتاحة أمام الدولة، فإنه يتم اختيار الخيار الذي يعمل على دعم المصلحة الوطنية، وتختلف أهداف السياسة الخارجية من دولة لاخرى ولكنها تتضمن:

- الحفاظ على النفس

- الأمن

- الرفاهية

- السمعة الوطنية

- حماية ونشر العقيدة السياسية

- السعي نحو القوة

ويطلق على المكونات الرئيسية للسياسة الخارجية التي تعكس الاهتمامات الواسعة للدول وتحدد تصرف كل دولة خلال فترة زمنية معينة مع العالم الخارجي مايلي:

أولاً: التكيفات

ويلاحظ على الساحة الدولية عبر العصور ثلاثة أنواع من التكيفات:

١. العزلة

٢. الحياد

٣. عقد التحالفات

وكافة هذه التكاليف هي استراتيجيات لصنع أو تفادي الالتزامات للدول مع بعضها البعض ويتم تبنيها على ضوء اعتبارات متعددة، منها الموقع الجغرافي، تصور التهديد، والاحتياجات الوطنية.

ثانياً: الادوار القومية

وتحدد الوظائف والمهام التي ترى الدولة نفسها ملتزمة بالقيام بها في الظروف والاحوال الدولية المتعددة، فالدولة التي تحدد دورها على الساحة الدولية كمعقل للثورة، على سبيل المثال، قد توفر الدعم الدبلوماسي والعسكري والاعلامي لحركات ثورية تنشط في الدول المجاورة لها. كما وأن الدولة التي تحدد دورها كمعقل للديمقراطية تجد نفسها ملزمة بدعم الديمقراطية على الساحة الدولية وعدم التعامل مع الانظمة الديكتاتورية.

وتكمن الصعوبات الرئيسية التي يواجهها دارسو السياسة الخارجية في ما يلي:

١. كون طبيعة ظاهرة السياسة الخارجية معقدة وكثيرة التغيير.
٢. غياب نظرية متكاملة للسياسة الخارجية تستطيع التنبؤ بسلوك الدولة الخارجي.
٣. السرية والغموض التي تحيط بصنع السياسة الخارجية.
٤. نقص المعلومات بسبب عوامل عدة منها المشكلات الامنية.
٥. صعوبة تحديد تأثير الرأي العام وجماعات المصالح على صنع السياسة الخارجية.
٦. وجود عدد كبير من الاطراف في المواقف التي تتناولها قرارات السياسة الخارجية مما يجعل من الصعب التعرف على ردود الفعل أو التنبؤ حول التفاعل بين أطراف المواقف المتعددة.

ثالثاً: الاهداف

تكون الاهداف :

١. محددة لحل مشكلة معينة كالتوصل الى حل للنزاع العربي- الاسرائيلي.
٢. عامة ومثال على ذلك انشاء الوحدة الاوروبية.

ويضع بعض رؤساء الدول مجموعة من الاهداف ويعملون على صياغتها وتطويرها على أساس أن تصبح "قدر الامة". ومثال على ذلك، اعتبار حمل رسالة الثورة العربية الكبرى والعمل على تحقيقها " قدر الأمة العربية" (١٨:٥).

ولا تقوم كافة الدول بتحديد أهداف عامة معينة لها بل قد يعمل البعض منها على تحقيق أهداف خاصة أو صياغة سياسات لمواجهة أوضاع أو أزمات أو التزامات خارجية معينة. وذلك ليس بمستغرب إذ أن معظم التفاعلات بين الدول تقوم بصورة روتينية ودون تخطيط مسبق وتخدم في العديد من الاحيان مصالح واحتياجات أفراد قلائل. كما أن في العديد من الحالات معظم القرارات الهامة تؤخذ ليس كجزء من سياسة مخططة بعيدة المدى، ولكن تحت ضغوطات بعض الازمات الطارئة. ولا يوجد لمعظم دول العالم سياسة خارجية محددة طويلة الامد، ولكنها تتجاوب مع المبادرات الصادرة عن الآخرين. وتكون السياسة الخارجية في بعض الاحيان نتيجة للرضوخ الى ضغوطات سياسية داخلية أو عدم القدرة على مواجهة ضغوطات خارجية.

وليس بالضرورة أن تكون أهداف السياسة الخارجية منسجمة ومتناسقة. ومن الممكن أن تتبنى بعض الدول سياسات خارجية متعارضة. ففي الوقت الذي كانت فيه السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي في الخمسينات تقوم على دعم الحركات الشيوعية والثورات على الساحة الدولية، عملت على دعم أنظمة سياسية (كالعراق ومصر) كانت تضطهد الشيوعيين وتمنع تشكيل الاحزاب الشيوعية.

أدوات السياسة الخارجية

ومن الادوات الرئيسية للسياسة الخارجية:

١. المفاوضات الدبلوماسية: وهي من الطرق الدبلوماسية المستخدمة على الساحة الدولية للتوصل الى تسوية ودية بين دولتين او اكثر، وذلك من خلال تبادل الاراء ووجهات النظر للوصول الى حل تقره كافة الاطراف المشتركة في هذه المفاوضات. وليس بالضرورة أن يسبق عملية التفاوض نزاع او خلاف حول موضوع معين، بل قد تستخدم الدول اسلوب التفاوض الدبلوماسي لتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بينها. وتسبق في العادة اجراءات التفاوض الدبلوماسي مشاورات ومباحثات تمهيدية لتقريب وجهات النظر والوصول الى اتفاق مبدئي يصلح اساسا لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها عقد معاهدة بين الدول المعنية .

٢. الدعاية والاعلام: وهي المحاولة المدروسة لاقناع الشعب، اما كافراد او كجماعات، القبول بافكار معينة او مبادئ محددة من خلال التلاعب بالعواطف او اثاره الشعور والحماس وذلك لغايات توجيه سلوكه في اتجاه معين مرغوب فيه. وتستخدم الانظمة السياسية المتعددة وسائل الاعلام لتحقيق غاياتها. وتعتمد فعالية الدعاية السياسية على قدرة الدولة على احتكار مصادر المعلومات الداخلية والخارجية للحد من تأثير الدعاية المناوئة لها. وتهدف الدعاية السياسية بشكل عام الى خلق قاعدة شعبية النظام السياسي وضمان التفاف الجماهير حوله.

٣. الادوات الاقتصادية. وهي التدابير الاقتصادية التي تمارسها دولة ما للضغط على دولة اخرى لغايات فرض هيمنتها عليها. وتستخدم الاسلحة الاقتصادية في صورة احتكارات واتفاقيات غير متكافئة لحرمان الدول من النمو والتطور ولشل اقتصادها الوطني وخفض مستوى معيشية الفرد بهدف السيطرة عليها واخضاعها لسياسات الدول الكبرى .

ومن اهم الادوات الاقتصادية على الساحة الدولية مايلي :

- العقوبات الاقتصادية.
- التعرف .
- الحصص .
- المقاطعة .
- الحظر .
- القروض والاعتمادات والتلاعب بالعملات.
- الحصار الاقتصادي.
- اللوائح السوداء.
- المساعدات الخارجية.
- العقوبات الاقتصادية:

نوع من الاساليب الاقتصادية التي تتضمن استخدام قدرة الدولة او مجموعة من الدول مجتمعة على ارغام دولة مستهدفة سلوك نهج سياسي معين يتفق مع مصالحها او لارغامها على الالتزام باحكام القانون الدولي. والوسائل التي تستخدمها هذه الدول لضمان خضوع الدولة المستهدفة يكون ام بحرمانها من حرية التبادل التجاري او الحيلولة دون استيرادها لسلع تنتجها الدول الفارضة للعقوبات او منعها من تصدير منتجاتها. وتتميز العقوبات الاقتصادية عن الحروب الاقتصادية في أن الدول التي تفرض العقوبات الاقتصادية تسعى لاضعاف اقتصاد الدولة المستهدفة، اما كاجراء مؤقت او دائم. وتأتي هذه الاجراءات كجزء من سياسة تأديبية تنتهجها منظمة الامم المتحدة بمقتضى قرار يصدره مجلس الامن على دولة عضو خالفت احكام القانون الدولي او خرقت ميثاق الامم المتحدة. ومثال على ذلك العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة على روديسيا وجنوب افريقيا والعراق .

- التعرفة :

قائمة جمركية تشتمل على نسبة الرسوم المفروضة على السلع الواردة لدى الجمارك حسب اسعارها الرسمية. وترفع الدول الكبرى التعرفة على البضائع التي تستوردها من الدول الاخرى او تخفضها للضغط عليها سياسيا .

- الحصص :

نظام تتبعه الدول بحيث تحدد بموجبه حصة السلع الاجنبية التي تسمح باستيرادها او تصديرها لغايات عدم مزاحمة المنتجات الوطنية .

- المقاطعة :

رفض عدد من الدول مجتمعة اقامة علاقات اقتصادية مع دولة ما لغرض ممارسة الضغط لتفادي اللجوء الى القوة العسكرية. ومثل ذلك المقاطعة العربية لاسرائيل .

- الحظر :

وهي ممارسة اقتصادية تهدف الى منع تصدير سلع استراتيجية او مواد تموينية لدولة ما بغرض الضغط عليها واضعاف قوتها وضعف مركزها السياسي .

- القروض والاعتمادات والتلاعب بالعملات :

وهي وسائل مالية تستخدمها الدول الكبرى وترمي بالدرجة الاولى الى اضعاف المركز الاقتصادي للدول التي ترفض أن تدور في فلكها .

* الحصار الاقتصادي :

وهو من الوسائل المشروعة في القانون الدولي التي تقوم بها منظمة الامم المتحدة للضغط على دولة عضو لارغامها على التقيد بميثاق المنظمة ومبادئها. كما تمارس الدول الكبرى مجتمعة او منفردة هذا الاسلوب لفرض نفوذها وسيطرتها على دول العالم النامي .

* اللوائح السوداء :

وهي كشوفات تضعها الدول القوية اقتصاديا تضمنها اسماء الدول او المنظمات او الشركات التي لاترغب بالتعامل معها. ومثال على ذلك اللوائح السوداء التي وضعتها الدول العربية وشملت اسماء الشركات التي تتعامل مع اسرائيل وتسري عليها المقاطعة العربية .

- المساعدات الخارجية:

وهي قروض او هبات او مساعدات تقنية تقدمها الدول الغنية والمتقدمة صناعيا للدول النامية بهدف معلى هو تحسين اوضاعها الاقتصادية وبهدف ضملي هو اخضاعها لهيمنتها وسيطرها ووضع ضمن دائرة نفوذها. ونجد هنالك على الاقل ثلاثة انواع من الدوافع وراء برامج المساعدات الخارجية التي تمنحها الدول الغنية للدول الفقيرة هي:

أ. الاعتقاد بأن عليها "التزام اخلاقي" لمساعدة شعوب الدول الفقيرة على تحسين احوالها .

ب. القناعة بأن في مد يد المعونة لشعوب الدول المتخلفة اقتصاديا فانه سوف يكون لذلك مردود اقتصادي وذلك من خلال اسغلال المصادر الطبيعية للدول التي تتلقى المساعدات وجعلها سوقا لترويج بضائع الدول المانحة الامل في ان تحصل الدولة المانحة للمساعدات على ميزات استراتيجية نتيجة لكسب حلفاء جدد من خلال تعزيز روابط الصداقة مع شعوب الدول المستفيدة من المساعدات .

٤ . التدخل العسكري .

وهو أن تتدخل الدول القوية في الشؤون الداخلية للدول الصغرى وتفرض عليها ارادتها من خلال استخدام قواتها العسكرية. ون الامثلة على ذلك، التدخل العسكري الامريكى في فييتنام وجمهورية الدومينكان وجمهورية بنما، والتدخل العسكري السوفيياتي في المجر وتشيكسلوفاكيا وافغانستان. ويكون التدخل العسكري في العادة الملاذ الاخير الذي تلجأ اليه الدول لفرض سياساتها على الدول الاخرى الاضعف منها وذلك خوفا من تدخل الدول المنافسة أو المعارضة لها لتأييد الدولة المستهدفة، كما حدث في أزمة الخليج عام ١٩٩١ عندما تدخلت الدول الكبرى عسكريا لاجراج الجيش العراقي من الكويت. وتقع على عاتق وزارة الخارجية بشكل عام الوظائف الرئيسية التالية:

- (١) التفاوض مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية والاقليمية.
- (٢) حماية المواطنين التابعين للدولة وضمان مصالحهم في الخارج.
- (٣) السعي لتأمين مصالح الدولة الاقتصادية في الخارج.

- (٤) جمع المعلومات الخاصة بالشؤون الدولية وتحليلها ودراسة أثارها على أمن الدولة وسلامتها.
- (٥) تمثيل الدولة في الاوساط والمحاقل الدولية.
- (٦) العمل على توطيد أواصر السلم العالمي وتحسين العلاقات بين الدول .

ونتيجة للتقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات في العصر الحديث اصبح رؤساء الدول بغض النظر عن خلفيتهم السياسية والعقائدية يتخذون القرارات السياسية الرئيسية والاساسية بنفسهم فيما يتولى بقية الاجهزة في الدول شرح وتطوير وجهة نظر رؤسائها كما تتولى دعمها تاريخيا ان أمكن، فقد أصبح رؤساء الدول يمكنهم الاتصال خلال دقائق مع بعضهم البعض ليتبادلوا وجهات النظر والافكار بل ويناقشوا بعض الامور والقضايا السياسية التي تهم بلادهم وحتى يتوصلوا أحيانا الى الاطار العام لطريقة حل المشاكل والقضايا المتعلقة بين الدول والخروج بتصوير للحلول ويقومون باتخاذ قرارات هامة، ومن أقرب الامثلة على ذلك أن الرئيس الامريكي كلينتون (١٩٩٢-....) خلال أزمة البوسنة عندما أتصل مع عدد من رؤساء دول الحلف الاطلسي وتداولوا في امكانية قيام طائرات للحلف الاطلسي بقصف مواقع الصرب حول مدينة سراييفوا عاصمة جمهورية البوسنة والهرسك. المحاصرة التي كانت تقصف باستمرار من قبل الصرب ولا يغيب عن البال أهمية وجود الخط الساخن (الاحمر) ما بين واشنطن وموسكو والذي من خلاله يمكن أن يتم الاتصال ونزع فتيل المواجهة أو مناقشة قضية سياسية أو عسكرية هامة جدا بين الولايات المتحدة وروسيا.

نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية

ان مهمة تطوير نظرية خاصة باتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية ما زالت تستحوذ على اهتمام ووقت وجهد كثير من العلماء السياسيين .

وكمدخل عام يتم اللجوء الى محاولة تحديد كيفية ارتباط العوامل المختلفة بنتائج القرار وتحت أية ظروف والى أي حد. وفي هذا المجال فإنه يلاحظ بشكل عام بان الاستراتيجيات والتكتيكات التي يستخدمها صانعوا القرار السياسي في دولة ما تكون تابعة لعوامل القوى والضغوطات المؤثرة عليهم كأصحاب مناصب حساسة في هيكل معين، ولذلك فإن الجهود تتركز أيضا على تحديد المدى الذي تؤثر به المتغيرات النفسية لاولئك الاشخاص على عملية صنع القرار (١٩).

وعملية اتخاذ القرار في تعريف مبسط صاغه جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، هو: " الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، ويكون في السياسة الخارجية " عدد البدائل محدودا بل ربما لا يكون هناك بدائل،" وجوهر نظرية اتخاذ القرار هو "الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة" (٢٠:٣٠٥).

ونظرية صنع القرار تعني "الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى لتحديد العلاقة- بشكل مفيد - بين هذه المتغيرات، ولكنها لا تضع - بالضرورة - فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها (اذا- فأن)" (٢٠:٣٠٧).

ويتفق المحللون السياسيون أمثال سنايدر واليسون على ضرورة أن تكون السياسة الخارجية عقلانية وعلى أنه يتوجب أن تجري صياغتها وتنفيذها بعقلانية، وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد أن ما يقع على أرض الواقع ينحرف كثيرا عن المخططات التي يرسمها صانعو السياسة الخارجية. وقد طور بعض الخبراء السياسيون عددا من الفرضيات حول صنع السياسة الخارجية، يطلق عليها أنموذج

صنع القرار Decision- Making Model، وبموجب هذا النموذج فإنه يتوجب لصنع القرار العقلاني Rational Decision تحديد خمسة أمور هي:

١. ما أهداف صانع القرار ؟

وهنا يتوجب تحديد الاهداف بوضوح، وتصنيفها حسب أولوياتها.

٢. ما تصور صانع القرار للمحيط الذي يعيش فيه ؟ وهنا يحتاج صانع القرار الى أن يتوافر لديه أكبر قدر من المعلومات على أن تكون هذه المعلومات صحيحة ودقيقة حول طبيعة التهديدات التي تواجهه والفرص السانحة له في المحيط الدولي.

٣. ما البدائل والخيارات الرئيسية المطروحة أمام صانع القرار ؟
وهنا يتوجب تحديد هذه الخيارات بوضوح .

٤. ما التكاليف المالية والسياسية والاجتماعية التي سوف تنجم عن كل من الخيارات المطروحة ؟ وهنا يتوجب تحديد هذه التكاليف بدقة والاختذ في عين الاعتبار أكبر عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي سوف تتأثر من القرار.

٥. ما البديل الذي سوف يثمر عنه أقصى الفوائد ؟ وهنا يتوجب تحديد البديل الذي سوف يعطي أكبر مردود بموضوعية وتجرد بعد دراسة كافة البدائل الأخرى.

ويحدد د. كمال المنوفي في كتابه نظريات النظم السياسية (١٩٨٥) الخطوات الخمس التالية لصنع القرار في السياسة الخارجية:

١. تحديد وبلورة المشكلة، ويتحقق في النظم الديمقراطية عن طريق المناقشة والحوار الذي تشارك فيه وسائل الاعلام الاحزاب السياسية والنقابات المهنية والمؤسسات التعليمية ومراكز البحث وغيرها.

٢. حصول صانعي القرار على تصورات وافكار تتعلق بما يجب عمله لمواجهة المشكلة.

٣. تبويب وتفسير المعلومات وتقدير آثار كافة الحلول البديلة.

٤. تنفيذ القرار عقب اتخاذه.

٥. تقييم القرار (٢١).

وبشكل مختصر، أتفق على ان اتخاذ القرار الرشيد يتم على ثلاثة مراحل :

١. تحديد مجموعة من الاهداف مصنفة حسب اولوياتها.
٢. البحث عن كافة السياسات الممكنة والتي يمكن بواسطتها تحقيق تلك الاهداف مع الأخذ بعين الاعتبار كافة النتائج المترتبة على اتباع تلك السياسات.
٣. اختيار السياسة التي تمكن صانع القرار من تحقيق الاهداف بأفضل صورة ممكنة.

وهنا فان معيار التفرقة بين السياسات هو مقدار لنتائج المترتبة عليها وكما ازدادت أهمية تلك النتائج وفعاليتها كلما كانت السياسة أفضل. وعادة توجد في كل موقف مجموعة من البدائل القابلة للتطبيق أي المتوافقة مع المصادر المتاحة للمجتمع ومع درجة التقدم التكنولوجي فيه وبالتالي يتم اختيار أفضل البدائل المتاحة وفقا لكل موقف، وبصورة مبسطة فان هذه الاستراتيجية تجعل القائمين على صنع السياسة يختارون أكثر الوسائل كفاءة للوصول الى هدف معين، رغم امكانية تطبيق علم الرياضيات على عملية صنع القرار واحتمالية قيام علماء الرياضيات بتزويد القادة الوطنيين بنماذج مثالية لصنع القرار بصورة عقلانية، فان النماذج المطبقة فعلا لا بد وأن تخضع لضغوطات الانظمة التي تعمل ضمنها. وبالتالي فان المتغيرات التنظيمية لاي تنظيم تضع على السلوك القيادي المحددات التالية:

١. تحدد دائرة الاختيارات التي لايمكن صنع القرار الا ضمن نطاقها.
٢. توفر نظام تسلسل هرمي للبدائل أو ترتيبات للاختيارات وفقا للاولوية.

وكنتيجة لذلك فان كثيرا من العلماء السياسيين هاجموا هذه الاستراتيجية التي

يصنفونها بانها شاملة لكافة البدائل والمبينة على أساس حرية الاختيار لاي بديل وامكانية التوصل الى كافة المدلولات التي تشير اليها قبل القيام بعملية الاختيار الفعلي.

ويشير كابلان واليسون في تحليلهما للمحددات العقلانية في التنظيم الى أن المدخل المناسب لحل المشكلات هو استخدام نموذج محدد ومبسط للموقف الفعلي. ويتم تبسيط وتعريف الموقف وفقا لمعطيات الهيكل التنظيمي المطبق وانماط الهياكل المطبقة سابقا. وانتقد البعض المدخل التقليدي وتم طرح مفهوما مفصلا لنموذج اتخاذ قرار يمتاز بدرجة أكبر من الواقعية. وعارضوا بشدة الطريقة الشاملة لاتخاذ القرار على اعتبار انها لاتمثل وصفا فعليا ولا وصفا مثاليا للاجراءات المتخذة في عملية صنع القرار، على أساس أن المفهوم التقليدي (أو الاستراتيجية الشاملة) يؤدي الى مشاكل يصعب على المفهوم المثالي أن يوفر لها حولا مناسبة. وتتبع تلك المشاكل من قدرة الفرد على الحصول على كافة الحقائق المتعلقة بالاهداف أو السياسات أو النتائج أو عدم قدرته على استخدامها بشكل متواصل وتحت كافة الظروف كما تتبع من تعدد القيم ومرونتها والصراع الدائر بينها. ولنفادي تلك المشكلات فان على صانعي القرار أن يطوروا انماطا مختلفة من التكيف تتمثل "بالاستراتيجية" والتي يجب أن تحقق مستوى مقبولا من العقلانية في المجتمع ككل. ويمكن تلخيص الاعتراضات الاستراتيجية الشاملة بالنقاط التالية:

١. قيمة الحسابات اللازمة لها: اذ انها تتطلب استخدام كمية كبيرة من الحسابات المتعلقة بالموقف والقيام بجمع المعلومات وتطوير الاستنتاجات المنطقية وتشكيل أو حل العلاقات بالاضافة الى الحصول على تقديرات عديدة(كمية) بحتي.

٢. ظروف عدم التأكد المحيطة بها: فنحن نواجه ظروف عدم تأكد فيما يتعلق بنتائج الافعال التي نقوم بها أو حتى بالقيم التي نعطيها لتلك النتائج.

٣. صعوبة الاجماع الشخصي:فحتى لو استطاع كل فرد أن يحسب بدقة قيم ونتائج البديل الذي يختاره من بين البدائل المتاحة رغم كافة التعقيدات الا ان هناك مشكلة تبقى قائمة وهي مشكلة التوفيق بين اختيارات الافراد المختلفين في أي موقف اجتماعي. فكل شخص يختار وفقا لمصالحه الشخصية ونظراته الخاصة الى المصلحة الاجتماعية وتقديراته (التي ربما تكون غير دقيقة) لظروف عدم التأكد.

ويزودنا مورتن هالبرن ودستلر باطار لوصف وتحليل المواقف الادارية كما يزودونا بمجموعة عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار عند محاولة التوصل الى أي اقتراح محتمل للتنظيم الاداري. وتتمثل مساهمتهم الهامة في هذا المجال في اقتراحهم لنظرية الاختيار الانساني أو صنع القرار التي تهدف الى التميز بالشمول والواقعية لتلائم ما بين هاتين الصفتين العقلانيتين للاختيار واللذان كانتا محور اهتمام العلماء السياسيين وبين الصفات التي أهتم بها علماء النفس وصانعو القرار العمليون. وبدلا من اعتبار عملية اتخاذ القرار وحدات منفصلة غير قابلة للتحليل فانهم ينظروا لعملية الاختيار الانساني على انها عملية "استنتاج" أي التوصل الى النتائج بناء على الافتراضات وبالتالي فان الافتراضات وليس القرار ككل هي التي تعتبر أصغر وحدة اساسية للتحليل. ويوضح ذلك أهمية تجزئة القرارات بهدف دراسة الاجزاء المكونة لها (أي المقدمات أو الاساسات المنطقية) كلا على حده. فعلى سبيل المثال: تتوقف المناقشات الدائرة حول المركزية أو اللامركزية في الادارة عادة عند التساؤل التالي: من هو الذي يتخذ القرار فعلا؟ ومثل هذا السؤال يمتاز بعدم الجدوى، اذ أنه يشبه القرار المعقد بالنهر العظيم الذي تصب فيه روافده المتعددة مجموعة كبيرة من الافتراضات المكونة له. وتساهم وحدات الافراد والتنظيمات على حد سواء في صنع أي قرار هام كما ان مشكلة المركزية واللامركزية في الادارة ما هي الا مشكلة ترجمة هذا النظام المعقد الى اخر يمتاز بالفعالية.

ومن الامثلة التطبيقية للعوامل المؤثرة على صنع القرار المتعلق بالسياسة الخارجية ما نتج عن تورط الولايات المتحدة بالتزامات عالمية زائدة عن الحد في العقود الثلاث الماضية مما أدى الى ارهاق لكافة الموارد المالية والتنظيمية فيها. بالإضافة الى التحول المعاصر الى مفهوم " المصير الواضح " والذي أحدث ثورة تنظيمية في عملية وضع السياسة الخارجية. وما زالت المناقشات تدور حول أهداف ومحددات تلك السياسة حتى تم تقليص الخلاف ليدور حول تحديد العلاقة السليمة بين السياسة والقوى وبين الاهداف والتنظيم وذلك بهدف تفادي الانعكاس في التسلسل المنطقي للسياسة والقوة. ومع ذلك فان خطر تحول أدوات أو عمليات صنع السياسة من وسائل الى محددات يبقى دائما. من خلال تركيزهم على الهيكل التنظيمي والعلاقات الادارية على حساب التصير في التطرق لعملية صنع القرار. ويشير عدد من الموظفين السابقين في وزارة الخارجية الاردنية الى ان المسؤولين في الوزارة على أعلى المستويات يسلمون بمنطقية الدور الذي يلعبه التنظيم كقائد للسياسة الخارجية. كما يشيرون الى أن الدور الذي قد يلعبه مجلس الأمة الاردني هو بأفضل صورة ممكنة ليس كواضع للسياسة بل كمناقش وناقد ومحقق وحارس للسياسات الموضوعة. أما بالنسبة لوزير الخارجية فان الافضل هو النشيط القوي الذي يعمل جنبا الى جنب مع رؤساء الاقسام .

ومن المفكرين الذين ناقشوا دور رئيس الدولة في عملية صنع القرار المتعلق بالشؤون الخارجية يبرز الكاتب ديستلر M.Destler في كتابه الرؤساء، البيروقراطيون والسياسة الخارجية Presidents, Bureaucrats and Foreign Policy والذي يطالب بقدر أكبر من المركزية، وتنظيم وادارة وتنسيق للسياسة الخارجية بهدف احكام السيطرة الرئاسية عليها ويحاول وضع اطار عمل خاص باعادة تشكيل البيروقراطية بحيث تقوم بوظيفتها الاساسية وهي توفير العون لرئيس الجمهورية في الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية. ومن ناحية أخرى يجدر الاهتمام بما يقوله بان صعوبة قيام معاوني الرئيس بالنيابة عنه بتنظيم الاساليب التي تدار بها السياسة بشكل فعال يعود

الى الصراع الناجم عن ازدواجية دورهم كمعاونين شخصيين للرئيس وكاداريين عاملين في الحكومة. ويناقش ديستلر بان وجود المتطلبات الزمنية يحد من انسياب تأثير الرئيس الى المستويات البيروقراطية الادنى منه وبالتالي يمنع من استجابة الموظفين في وزارة الخارجية للقرارات المتخذة على المستوى الرئاسي (١).

وهنا يطرح ديستلر التساؤل التالي: هل يعتبر العامل الزمني جوهر المشكلة فيكون هو العائق الوحيد وراء استجابة الموظفين لتوجيهات الرئيس؟

ويتطرق ديستلر للسياسة التي يتبناها البيروقراطيون في صنع وتنفيذ القرارات. ومن ناحية أخرى نجد أن القائمين على صنع السياسة الخارجية كغيرهم من صانعي السياسات يخضعون للتغييرات الداخلة ضمن عملية التحديث ، ومن أهم تلك التغييرات ازدياد التأثير الذي تحدثه البيروقراطية على السياسة والذي أدى الى ايجاد فجوة ما بين اهداف القائمين على الفعل الحكومي ونتائج ذلك الفعل. وقد مهد صنع القرار المستوى الوزاري الى ايجاد ما يسمى بالسياسة الادارية وكذلك فقد ازدادت الحاجة الى جمع المعلومات الخاصة بوضع السياسات وفقا لازدياد حجم العمل في وتكاثر الجهات الوظيفية التي يجب التعامل معها وازدياد التخصص في مستويات العاملين. ولذلك فقد أصبح من الصعب على المستويات العليا احكام الرقابة على المستويات الدنيا بسبب ازدياد بيروقراطية عملية صنع القرار. لكن التحول الاساسي الذي أحدثته تلك التغييرات في عملية اتخاذ القرار هو انها قللت من صلة النماذج العقلانية بفهم السياسات الموضوعة وزادت من أهمية النموذج البيروقراطي في ذلك المجال. كذلك فان الكاتب جراهام اليسون في كتابه، جوهر القرار، تفسير للامنة الكوبية (١٩٧١) Essence of Decision: Explaining the Cuban Crisis. يحاول أن يبني نظرية لاتخاذ القرار باستخدام اسلوب دراسة الحالة وتقديم تفسيرات هامة للنماذج العقلانية، ويوجه جهوده نحو اكتشاف تأثير الافتراضات الكامنة والمجهولة على طريقة تفكير الافراد وذلك من خلال تطبيقه لاسلوب دراسة الحالة على أزمة

القذائف الكوبية. وبهدف تفسير عمليات صنع القرارات المتخذة خلال الازمة الكوبية قام اليسون ببناء النماذج المفاهيمية الثلاثة التالية:

النموذج الاول: النموذج الكلاسيكي أو نموذج الفاعل العقلاني، يطبق الدبلوماسيون عادة هذا النموذج في تفسير قرارات السياسة الخارجية. ويبنى هذا النموذج على حساب الاختيارات العقلانية والاستراتيجية التي يتخذها الافراد الرئيسيون دون الرجوع الى المصائد البيروقراطية العاملة داخل حكوماتهم. يعتبر اليسون ان هذا النموذج غير ملائم ولذا فهو يطرح نموذجين بديلين آخرين:

النموذج الثاني: نموذج العملية التنظيمية. الفاعل ضمن هذا النموذج قد يكون القسم أو المكتب ويتسم بالمساهمة في وضع السياسة الكلية في جو من الروتين ومحدودية أفق التفكير. وينظر هذا النموذج الى السياسة والسياسة الدولية كمخرجات لعمل تنظيمي واسع يجري وفقا لانماط محددة من السلوك. كما يمتاز بالمرونة المحدودة والتغيير المتزايد.

النموذج الثالث: نموذج السياسة الحكومية. يقدم وصفا لالعب المساومات التي تجري بين صانعي السياسة بناء على اختلاف مراكز القوى الخاصة بهم في داخل الحكومة. ينظر هذا النموذج الى السياسة على انها نتاج المساومات الجارية بين الشخصيات الرئيسية في البيروقراطية. أما قرارات السياسة الخارجية فينظر اليها على انها نتاج التنسيق اللامركزي للضغوطات المتعددة التي يمارسها ممثلو جماعات المصالح (جماعات الضغط) في داخل أو خارج الحكومة. ويعتبر السياسات التي تتبعها جماعات المصالح هذه ذات أهمية خاصة لان السياسة الخارجية تصبح بموجبها انعكاسا لما يحدث في البيروقراطيات التي تعتمد قيادتها على المعلومات والتقارير المتعلقة بالمراكز (١).

يضيف مدخل اليسون هذا افاقا جديدة لدراسة العمليات المعقدة لصنع القرار خلال أزمة السياسة الخارجية. والآن، ما هي العبر المختلفة التي نستطيع استخلاصها من نماذج العمليات السابقة؟

كخلاصة نجد أن النموذج الأول يقود الى الاستنتاج بإمكانية ادارة الازمات النووية بينما يستعرض كلا من النموذج الثاني والثالث بوضوح سهولة تعثر الدول في مستتقع التبادل النووي بسبب عدم وجود فهم كافي لديها لمخاطر عمليات اتخاذ القرار خلال الازمات الدبلوماسية.

من الجدير بالذكر ان هنالك جهود عديدة أخرى لعدد كبير من الكتاب موجهة نحو بناء نظرية صنع القرار باستخدام اسلوب دراسة الحالة المفردة.

ويعتبر رتشارد سنايدر R.C. Snyder من طلائع الباحثين في أخذ القرار كأسلوب لدراسة السياسة الخارجية وذلك في كتابه، صنع القرار في السياسة الخارجية Foreign Policy Decision Making، الصادر في الولايات المتحدة عام ١٩٦٢. وهو يرى أن الانطباعات والصور الذهنية عن الطرف الآخر لا تتحكم بطبيعة العلاقات بين الدول بقدر ما تؤثر في اتجاهها. فالعلاقات الامريكية - السوفياتية خلال الخمسينات خضعت لاعتبارات الحرب الباردة وليس الى موقف جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكي من النوايا السوفياتية خلال فترة الحرب الباردة (١٧).

ويرى أصحاب نظرية اتخاذ القرارات الخارجية انها "أقدر من غيرها على تفسير حقائق السياسة الدولية بتشابكتها المعقدة وعلاقتها غير المستقرة"، (٤:١٨٣) وذلك للأسباب التالية التي يعدها د. اسماعيل صبري مقلد في مؤلفه نظريات السياسة الدولية (١٩٨٧):

١. أهلية النظرية على خلق أرضية مشتركة لحصر جوانب الاتفاق والاختلاف في السياسات الخارجية للدول على أساس مقارن لأنها تقوم على أساس تصنيف الدول حسب نوعية تنظيماتها ومؤسساتها السياسية لشرح الطريقة التي تتخذ بها قرارات السياسة الخارجية.

٢. استخدام نظرية الدولة القومية كوحدة سياسية أساسية كتفسير عملية اتخاذ القرارات الخارجية حيث ان الدول كانت وما تزال وستظل الوحدة السياسية المسؤولة في المجتمع الدولي وذو التأثير الاكبر على السياسة في الساحة الدولية.

٣. شمول النظرية على كافة العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد في المحصلة النهائية حركة الدول وسلوكها وترسم الاطار العام الذي تنبثق تصرفاتها على الساحة الدولية من خلاله.

٤. كون النظرية تجمع بين عدة مستويات للتحليل في مشروع واحد متكامل، فعلى مستوى تعمل على تحليل أثر العوامل النفسية التي تحيط بشخصية صانع القرار وتؤثر على تفكيره وكيفية اتخاذه للقرار، وعلى مستوى اخر تعمل على تحليل أثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تؤخذ القرارات الخارجية في بيئتها. وعلى مستوى آخر تعمل على تحليل أثر الطريقة التي تتفاعل مع بعضها البعض.

٥. قدرة النظرية على أن تخدم كأساس لربط العديد من نظريات العلاقات الدولية ببعضها كمنظريات الاتصال ونظريات التفاوض والمساومة ونظريات القوة والصراع وغيرها (٤).

الفصل الثالث

ثوابت السياسة الخارجية الاردنية وخصائصها

هنالك عوامل مؤثره وأسس ومبادئ ثابتة قامت عليها السياسة الخارجية الاردنيه تهدف الى تحقيق مصلحة الوطن والامة، ومن أهم هذه الثوابت التي انطلقت منها السياسة الخارجية الاردنية واثرت في رسم هذه السياسة مايلي:

- اولا. التجارب التاريخية.
- ثانيا. سعة الرقعة الجغرافية.
- ثالثا. خصوصية الموقع الجغرافي.
- رابعا. تركيبة العنصر السكاني.
- خامسا. قوة البنية الاقتصادية.
- سادسا. نوعية الزعامة السياسية .
- سابعا. الايديولوجية .

او لا: التجارب التاريخية.

مرت المملكة الاردنية الهاشمية منذ تأسيس اماره شرق الاردن عام ١٩٢١ واستقلال الدولة الاردنية عام ١٩٤٦ احداث تاريخية ساهمت في بلورة الفاسفة السياسية للدولة، وأثرت على علاقاتها مع الدول الاخرى سواء المحيطة بها او البعيدة عنها واثرت في رسم سياستها الخارجية . وكانت اماره شرق الاردن قد تأسست سنة ١٩٢١ وشرع في بنائها الامير عبدالله بن الحسين (١٨٨٢ - ١٩٥١) وبفضل شخصية الامير القوية وحزمه وحكمته تم تمهيد الطريق للعمل والاستقرار واستتباب الامن والسيطره على كافة انحاء البلاد وبقيت الامارة تحت الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٦ (٢٢). وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية قرر سمو الامير عبدالله الوقوف الى جانب الحلفاء للحصول على الاستقلال، ولجأت بريطانيا

الى المماثلة ولم تستجب الا في مطلع عام ١٩٤٦ ووقعت معاهدة صداقة بين الاردن وبريطانيا الغيت بموجبها معاهدة عام ١٩٢٨، وفي ٢٥ أيار/ مايو ١٩٤٦ توج الامير عبدالله ملكا على المملكة الاردنية الهاشمية (٢٣). وبعد وقوع نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ اجتمع وجهاء الفلسطينيين وقرروا الطلب من الملك عبدالله بن الحسين الانضمام الى المملكة الاردنية الهاشمية.

وفي مؤتمر الشونة عام ١٩٥٠ تمت الاجراءات الرسمية للاتحاد بين الضفتين والمناداة بالملك عبدالله ملكا على الضفتين، ونتج عن هذا الاتحاد أن أصبح جميع أهلي الضفة الغربية يتمتعون بحقوق الشعب الاردني ويشاركون في جميع وجوه النشاطات والعمل في المملكة (٢٤).

وفي ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥١ استشهد المغفور له الملك عبدالله بن الحسين وخسرت بذلك المملكة مؤسسها وباني عزتها ونهضتها، ونودي بأبنة البكر الامير طلال ملكا على البلاد، وبسبب اعتلال صحته وتعذر ممارسته اعباء الحكم فقد قرر مجلس الامة انهاء ولاية الملك طلال والمناداة بالابن البكر للملك طلال الامير حسين ملكا دستوريا على البلاد في ١١ آب/ اغسطس ١٩٥٢ ولم يكن قد بلغ بعد سن الرشد فتألف مجلس للوصاية على العرش بينما تابع جلالته دراسته في الخارج. وتسلم جلالة الملك الحسين سلطاته الدستورية في الثاني من أيار/ مايو عام ١٩٥٣ (٢٥).

وفي منتصف الخمسينات مرت بالاردن عدة احداث سياسية عاصفة منها التنافس العراقي المصري وانعكس ذلك في الدعوة للانضمام الى حلف بغداد، ووقع الاردن تحت ضغوطات عربية ودولية للانضمام لهذا الحلف وضغوطات أخرى لعدم الانضمام للحلف، وأثر الملك حسين الالتزام بالموقف العربي وأمتنع عن الانضمام للحلف الذي أيد انضمام الاردن اليه رئيس الوزراء الاردني في ذلك الحين المرحوم هزاع المجالي (٢٦).

وفي شهر آب/ اغسطس ١٩٥٧ تعرضت العلاقات الاردنية - السورية الى أزمة سياسية وزادت حدة الحملات الاعلامية بين البلدين بسبب الانقلاب العسكري في سوريا الذي شكل اتحادا مع جمهورية مصر العربية مما أدى الى اختلال ميزان القوى في المنطقة. ودعا ذلك الاردن الى اعلان الاتحاد الفيدرالي مع العراق في ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٨ بهدف تقوية أوضاعه العسكرية والسياسية، ولكن الغي هذا الاتحاد نتيجة الانقلاب العسكري في بغداد في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ (٢٧). وأغلقت سوريا حدودها مع الاردن وتردت العلاقات مع مصر ورفضت المملكة العربية السعودية السماح للولايات المتحدة ارسال الوقود الى الاردن عبر اجوائها، وواجه الاردن عزلة عربية انعكست على الظروف الداخلية مما أضطر الاردن الى طلب المساعدة من بريطانيا التي عملت على تهدية الاوضاع الداخلية (٢٨)، ثم تعرضت المنطقة الى تغييرات سياسية منقلبة فتحسنت العلاقات بين الاردن والسعودية عام ١٩٦٢ ثم تحالفت مصر وسوريا والعراق عام

١٩٦٣، وفي عام ١٩٦٤ عقد أول مؤتمر قمة عربي في القاهرة حضره جلالة الملك حسين ووافق فيه على قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل قيادة موحدة بقيادة مصر، ثم في عام ١٩٦٦ حدث انقلاب عسكري في سوريا واستولى حزب البعث العربي الاشتراكي على الحكم مما غير من المعادلات السياسية للمنطقة.

وفي هذه الفترة زاد التوتر مع اسرائيل بسبب غارات الفدائيين الفلسطينيين، وردت اسرائيل بغارات انتقامية ضد الاردن وأشهرها العدوان ضد قرية السموع الاردنية الواقعة في قضاء الخليل. ثم وقعت حرب حزيران ١٩٦٧ وفقد الاردن جزءا كبيرا من أراضيه، ووقع تحت الضغط الاسرائيلي نتيجة التهجير القسري للفلسطينيين من أراضيه (٢٩).

وفي عام ١٩٧٠ وقعت أحداث أيلول وكانت المواجهة المسلحة بين الجيش العربي والمنظمات الفدائية التي كانت تتلقى الدعم من الخارج وسعت لزعة نظام الحكم. مما كان له أكبر الأثر على العلاقات الاردنية - الفلسطينية والعلاقات الاردنية - العربية.

وفي مؤتمر القمة السابع المنعقد في العاصمة المغربية الرباط عام ١٩٧٤، طالب الزعماء العرب اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ووافق الملك حسين على ذلك (٣٠).

وفي شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٠ تازمت العلاقات السورية- الاردنية بسبب نشاط منظمة الاخوان المسلمين في سوريا ونشرت سوريا قواتها على الحدود السورية الاردنية ولكن تم نزع فتيل الازمة بالوساطة الدبلوماسية وضغوطات الدول الغربية، وتم التوصل في ١١ شباط ١٩٨٥ الى صيغة اتحاد كونفدرالي بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ولكن نتيجة للخلافات حول عدد من المسائل لم يثمر ذلك الاتفاق (٣١). وأعلن جلالة الملك الحسين قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨ (٣٢)، وتبع ذلك اعلان المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الجزائرية اقامة " دولة فلسطينية مستقلة" في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

وفوجيء العالم العربي والغربي عندما أعلن بتاريخ ١٩ آب ١٩٩٣ انه تم التوصل الى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل خلال لقاءات سرية جرت في العاصمة النرويجية اوسلو يتناول الخطوط العريضة للتفاوض حول اقامة حكم ذاتي في الاراضي المحتلة للضفة الغربية يبدأ تطبيقه في غزة واريحا. وكان من تأثير هذا الاتفاق ان قام الاردن بالموافقة على جدول أعمال المفاوضات الاردنية الاسرائيلية الهادفة الى تحقيق السلام العادل والشامل بين العرب واسرائيل على اساس تطبيق قرارات الامم المتحدة.

ثانيا: سعة الرقعة الجغرافية.

تبلغ مساحة الدولة الاردنية ٩٢٥٥١ كيلومتر مربع تقريبا ولها ميناء واحد هو ميناء العقبة الواقع في جنوب البلاد. وتعد المملكة الاردنية من الدول الصغرى في المنطقة نسبة للدول العربية المحيطة به.

ويفرض صغر حجم الدولة الاردنية قيودا هاما على سياسة الاردن الخارجية يتمثل بالابقاء قدر الامكان على علاقات حسنة وودية مع دول الجوار ويحتم عليها الاعتماد على علاقاتها الودية مع الدول الكبرى والمجاورة لحماية أمنها وسلامتها، ويفرض عليها بناء قوة عسكرية برية وجوية لحماية اقليمها وحراسة حدودها. ويجعل صغر الاراضي الاردنية من السهل غزو هذه الاراضي واحتلالها بسهولة خاصة بعد التطور التكنولوجي الذي شهدته الاسلحة الحربية سيما وانه لا يتوفر عمق استراتيجي كافي لاراضيها وخاصة مقابل دولة اسرائيل ولا يستطيع ايضا الاحتفاظ بقطاعات وقوات لتقوم بالهجمات المعاكسة من العمق كون هذه القطاعات العسكرية يجب ان تكون من الوحدات المدرعة والتي تحتاج لمساحات واسعة لانتشارها.

ويؤثر صغر حجم الدولة الاردنية في ثلاث نواحي هامة:

١. عدم تمكين الدولة من ايواء تعداد سكاني ضخم.
٢. عدم توفير التنوع في الموارد الطبيعية، ويحد من قدرتها على أن تصبح قوة مؤثرة في السياسة الدولية.
٣. حرمان الدولة من العمق الاستراتيجي الذي تحتاج اليه للدفاع عن نفسها مما لايفسح امامها امكانات الصمود والتقهقر والاستدراج الذي يوفره الاتساع للدول الكبرى، وكما حصل عندما غزت الجيوش الالمانية الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية.

ثالثا: خصوصية الموقع الجغرافي.

تقع المملكة الاردنية الهاشمية على خطي الطول ٣٤ - ٣٩ شرقا، وخطي العرض ٢٩ - ٣٣ شمالا، على الحافة الشمالية الغربية للوطن العربي الافريقي، في مركز وسط بين اقطار الوطن العربي في آسيا وافريقيا. ويتوسط الاردن خمس دول قوية في المنطقة، مكونا نقطة الاتصال بينها، وهي: سوريا التي تحد البلاد من الشمال، والعراق من الشرق، والسعودية من الجنوب وفلسطين من الغرب، وله نقطة التقاء مائي مع مصر في الجنوب الغربي، ويأتي أهمية الموقع الجغرافي من كونه أحد أهم تقاطعات الطرق في العالم وكان منذ قدم التاريخ جسرا رئيسيا ومعبرا هاما للقوافل التجارية والدينية. وقد ألقى موقع الاردن الجغرافي نمطا خاصا لسياستها الخارجية كدولة محاطة بدول قوية يتوقف بقائها على تحييد القوى المعادية لها والارتباط مع دول الجوار بعلاقات حسن الجوار لحماية اقليمها وللحفاظ على حدودها. والدولة الاردنية بحكم كونها دولة برية فانها بذلك تفقد ما يشكله البحر بالنسبة للدول البحرية من منعة كونه يشكل حاجزا استراتيجيا مهما، وما يسهله من عملية التبادل التجاري مع الدول الاخرى.

ويحيط بالاردن أربع من أقوى دول المنطقة هي: اسرائيل وسوريا والعراق والسعودية، بالاضافة الى مصر التي لاتربطه بها حدود جغرافية، ولكنها ترتبط بالاردن وكان لها وجودا جغرافيا أكثر من الدول الاخرى. ولهذا العامل أهمية خاصة، إذ أنه يشكل مصدر ضغط رئيسيا ومستمرا على سياسة الدولة الداخلية والخارجية، لا سيما وان هذه الدول تنتهج في معظم الاحيان سياسات غير منسجمة مع بعضها، وفي كثير من الاحيان تتضارب مع السياسة الاردنية. فتحاول كل منها شد الاردن الى معسكرها، والضغط عليه لاخذ مواقف مؤيدة لمواقفها، ومنسجمة مع وجهات نظرها.

ويمكن تقدير أهمية هذا العامل عند تحليل عناصر قوة هذه الدول (٣٣):

١. الأردن.

- عدد السكان (تقدير ١٩٩٢): ٣٥٧٠٠٠٠٠ نسمة.
المساحة: ٣٧٧٣٧ ميل مربع
الدفاع (١٩٩٠): ١٣٪ من الناتج القومي الاجمالي
الاراضي الزراعية الخصبة: ٥٪
الناتج القومي الاجمالي GDP (١٩٩١): ٣٦٦ بليون دولار
الميزانية الوطنية National Budget (١٩٩٢): ٨١ بليون دولار مصاريف .
الصادرات: (١٩٩١): ١١ بليون دولار.
الواردات: (١٩٩١): ٢٣ بليون دولار.
نسبة التعليم: Literacy (١٩٨٩): ٧١٪

٢. السعودية.

- عدد السكان (تقدير ١٩٩٢): ١٧٩٠٠٠٠٠ نسمة.
المساحة: ٨٣٩٩٩٦ ميل مربع
الاراضي الزراعية الخصبة: ٢٪
الناتج القومي الاجمالي GDP (١٩٩١): ١٠٤ بليون دولار
الميزانية الوطنية National Budget (١٩٩٠): ٣٨ بليون
الصادرات: (١٩٩٠): ٢٨٣ بليون دولار.
الواردات: (١٩٩٠): ٢١٥ بليون دولار.
نسبة التعليم: Literacy (١٩٩٠): ٦٢٪

٣. سوريا.

- عدد السكان (تقدير ١٩٩٢): ١٣٧٣٠٠٠٠٠ نسمة.
المساحة: ٧١٤٩٨ ميل مربع

الاراضي الزراعية الخصبة: ٢٨٪
الناتج القومي الاجمالي GDP (١٩٩١): ٣٠ بليون دولار
الميزانية الوطنية National Budget (١٩٩١): ٧٥ بليون
الصادرات: (١٩٩١): ٣٣ بليون دولار.
الواردات: (١٩٩١): ٢٧ بليون دولار.
نسبة التعليم: Literacy (١٩٩٠): ٦٤٪

٤. العراق.

عدد السكان (تقدير ١٩٩٢): ١٩٥٢٤٠٠٠٠ نسمة.
المساحة: ١٦٧٩٢٤ ميل مربع
الدفاع (١٩٩٠): ٣٢٪ من الناتج القومي الاجمالي.
الاراضي الزراعية الخصبة: ١٣٪
الناتج القومي الاجمالي GDP (١٩٨٩): ٣٥ بليون دولار
الميزانية الوطنية (١٩٩٠): ٣٥ بليون دولار مصاريف
الصادرات: (١٩٩٠): ١٠٤ بليون دولار.
الواردات: (١٩٩٠): ٦٦ بليون دولار.
نسبة التعليم: (١٩٩١): ٦٠٪

٥. مصر.

عدد السكان (تقدير ١٩٩٢): ٥٦٣٨٦٠٠٠٠ نسمة.
المساحة: ٣٨٦٦٥٠ ميل مربع
الدفاع (١٩٩٠): ٧٣٪ من الناتج القومي الاجمالي.
الاراضي الزراعية الخصبة: ١٣٪
الناتج القومي الاجمالي GDP (١٩٩١): ٣٩٢ بليون دولار
الميزانية الوطنية (١٩٩١): ١٦٧ بليون دولار مصاريف

الصادرات: (١٩٩١): ٥ ر ٤ بليون دولار.

الواردات: (١٩٩١): ٥ ر ١١ بليون دولار.

نسبة التعليم: (١٩٩٠): ٤٤٪

٦. اسرئيل.

عدد السكان (تقدير ١٩٩٢): ٤٧٤٨٠٠٠٠ ر ٤ نسمة.

المساحة: ٧٨٤٧ ميل مربع

الدفاع (١٩٩١) : ١٣٩٪ من الناتج القومي الاجمالي.

الناتج القومي الاجمالي GDP (١٩٩١): ٥٤٦ ر ٦ بليون دولار

الميزانية الوطنية (١٩٩٢): ٤٧٦ ر ٦ بليون دولار مصاريف

الصادرات(١٩٩١): ١٢ ر ١٢ بليون دولار .

الواردات(١٩٩١): ١٨ ر ١٨ بليون دولار .

نسبة التعليم (١٩٩١): ٩٢٪ (اليهود) و ٧٠٪ (للعرب)

ويرتبط الاردن بأطول حدود مع العدو الصهيوني مما يجعله يرتبط باتفاقيات ومعاهدات مع دول كبرى كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا للحفاظ على كيانه ووجوده. ويبلغ طول الجبهة الاردنية مع اسرئيل ٤٨٠ كم، بالمقارنة مع ٨٠ كم في الجولان، ونحو ١٠٠ كم مع لبنان.

وبشكل الاردن حلقة وصل بين سوريا والحجاز من جهة، وبين شمال الحجاز وشرق العراق وجنوب سوريا من جهة ثامية، وبين سوريا وفلسطين ومصر من جهة ثالثة. ويعلق بن غوريون رئيس دولة اسرئيل الاسبق على أهمية موقع الاردن بقوله: " ان احتلال الاردن عسكريا لايفرق الدول العربية عن بعضها فحسب، ولكن يقضي على آمال الوحدة العربية وروحها" (٢٩:٦٢).

ويفرض موقع الاردن المتوسط بين دول المشرق العربي عليه "توجها ثابتا في سياسته الاقليمية، قوامها تبوء مركز التوازن في وسط القوى التي تحيط به" (٤:١٨).

ويعتبر الموقع الجغرافي (الجيوسياسي) من المحددات الموضوعية الثابتة التي تلعب دورا هاما في عملية تقرير السياسة الخارجية على الرغم من التطورات التكنولوجية والعسكرية الحديثة، والتي ازلت جزءا من أثر الموقع الجغرافي على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية (٣٤). ويتأثر السلوك السياسي الخارجي للدول بنسب ودرجات متغيرة ومتعددة تبعا للواقع الجغرافي للدولة من حيث الحجم والموقع والحدود. فموقع الدولة يؤثر في صنع السياسة الخارجية لانه يمنحها القدرة على حرية الحركة ويعطيها المخارج والتعدد في مواردها الطبيعية والاقتصادية (٣٥). ويضع الدول الاخرى المجاورة لها تحت رحمتها ان كانت هي المتنافس الخارجي الوحيد لهم.

وهكذا فإن الموقع هو من العوامل التي تؤثر على مدى مشاركة الدولة في نشاطات المجتمع الدولي، فالدول التي لها موانئ بحرية تمتاز عن الدول التي لا تتمتع بذلك لما يشكله لها البحر كحاجز استراتيجي ولامكانية استخدامه في عمليات التبادل التجاري مع الدول الاخرى مما يشكل للدولة مصدرا اقتصاديا هاما.

رابعاً: تركيبية العنصر السكاني.

للسكان دور بارز في التأثير على رسم السياسة الخارجية للدول بشكل عام، ويلعب هذا العنصر دورا هاما في عملية تطبيق السياسة الخارجية الاردنية وذلك لطبيعة التركيبة السكانية للمجتمع الاردني وقلة الكثافة السكانية وتركيزها في المدن الرئيسية وتنوعها مما يحد من قدرة الحكومة في رسم وتنفيذ سياستها الخارجية

ويجعلها تنطلق في تنفيذ قراراتها من أساس ضعيف يحول دون تحقيق أهدافها المرجوة. ويبرز من دراسة خصائص الطبيعة الديموغرافية للشعب الاردني وجود أبعاد رئيسية وهامة تؤثر كثيرا في السياسة الخارجية الاردنية هي:

١. العنصر القبلي.
٢. العنصر العربي.
٣. العنصر الفلسطيني.
٤. العنصر المسيحي.
٥. العنصر غير العربي.

١. العنصر القبلي. ان نسبة عالية من الشعب الاردني عربي الاصل من القبائل العربية ويلعب ذلك دورا هاما في التوجهات القومية للسياسة الخارجية الاردنية.

٢. العنصر العربي. يتكون الشعب الاردني من فئات متعددة منهم الاشراف والقبائل الحجازية التي رافقت سمو الامير عبدالله بن الحسين عند قدومه من الحجاز عام ١٩٢٠، والضباط العرب الذين التحقوا به، وأحدث ذلك تغييرا في طبيعة الزعامات المتواجدة في المنطقة، حيث برزت زعامة تعتمد على تراث ديني عظيم له تأثير كبير على حياة شعوب المنطقة.

٣. العنصر الفلسطيني. أعطى الاردن حق المواطنة الكاملة للفلسطينيين الذين نزحوا اليه نتيجة نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ بسبب التهجير القسري والارهاب الذي مارسته القوات الصهيونية ضدهم. وأدت النكبة ونزوح المهجرين الى حدوث تغيير جذري على التركيبة السكانية للشعب الاردني من الناحية الكمية والنوعية وأخذ الاردن ذو الامكانيات المحدودة جدا يتحمل اعباء تفوق طاقته، مما أثر على رسم السياسة الخارجية نتيجة الالتزامات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقومية التي أمّلت

الظروف عليه أن يتحملها. وعلى أثر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ تضاعف سكان المملكة الاردنية الهاشمية من نحو ٤٠٠ ألف نسمة الى نحو مليوناً وثلاثمائة وستين ألف نسمة وأضاف ضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠ أربعماية وخمسون ألف نسمة. وعلى أثر حرب عام ١٩٦٧ نزح نحو ٤٠٠ ألف فلسطيني الى الضفة الشرقية. وأصبح العنصر الفلسطيني بذلك يكون نسبة مرتفعة من سكان الضفة الشرقية ولعب الفلسطينيون دوراً هاماً في الحياة العامة السياسية والادارية والثقافية الاردنية بسبب تفوقهم التعليمي والاقتصادي. كما أدى اختلاط الانساب بين الشعبين الاردني والفلسطيني الى تعميق الروابط التاريخية والمصيرية بينهما.

٤. العنصر المسيحي:

يشكل المسلمون الغالبية العظمى للسكان في الاردن وتبلغ نسبتهم ٩٤ بالمئة. وتشكل الاقلية المسيحية قوة في التجارة والصناعة والمال، وتبلغ نسبتهم نحو ٦٪ من السكان. وتشغل الفئة المسيحية ما نسبته ١٥٪ من المقاعد النيابية في مجلس النواب أي تسعة أعضاء من ثمانين عضواً.

٥. العنصر غير العربي:

استقر في الاردن مجموعات قومية غير عربية انصهرت في البوتقة الاجتماعية وأصبحت جزءاً من المجتمع الاردني وأهم هذه الاقليات الشركس الذين استقروا في منطقة شرق الاردن ما بين سنة ١٨٧٠ و ١٨٨٠ بتأييد من الدولة العثمانية ويبلغ عددهم نحو العشرين ألف وهم موالون للأسرة المالكة الهاشمية وكانوا من أوائل المؤيدين للملك عبدالله بن الحسين مؤسس الدولة الاردنية الهاشمية وشاركوا في بداية تأسيس الامارة بإدارة الجيش وساهموا مساهمة فعالة في استتباب الامن .

وتسعى القيادة الاردنية لوضع حداً قاطعاً للتقسيم الطائفي أو الاقليمي أو السياسي بهدف اقامة مجتمع مبني على الوحدة الوطنية ليصبح عامل التعددية السياسية في

المجتمع عنصر قوة وليس عنصر انقسام وضعف(٤:١٨). ويعبر سمو الامير الحسن بن طلال عن ذلك بقوله: "ان الوحدة الوطنية ليست مرهونة بوحدة العرق أو الجنس بل بوحدة الهدف." (٥٠:٣٦) واستثمر الاردن عنصر التعددية في تطوينه السياسي وعمل جاهدا من أجل صهر قيم الاجيال واهدافها في بوتقة الوطن الواحد، الوطن الكريم المتقدم بعيد عن العرق والجنس والمذهب واللسان"(٤٨:٣٦).

وأولت القيادة الهاشمية المواطن الاردني بالغ الاهتمام وتمثل ذلك في قول جلالة الملك الحسين بن طلال: " الانسان أغلى ما نملك". وأصبح القول شعار المسيرة الاردنية. وعمق هذا الاهتمام الانتماء العربي للمواطن الاردني.

ويؤكد جلالة الملك الحسين: "ان المواطن الاردني، في كلتا الضفتين - الاردن وفلسطين -، أغلى مواردنا وما نملك، ومن هنا فنحن نكرس الجهود في تعليمه وتدريبه والعناية الصحية به واسكانه، وتشغيله، ويبقى هدفنا الرئيسي دوما تحسين نصيبه في الحياة وتوفير كل المرافق والتسهيلات التي من شأنها أن ترفع مستوى معيشته"(٣٧). ومعظم الشراكسة من أصحاب الاملاك، ويعمل بعضهم في وظائف حكومية ويشغلون مناصب رفيعة في الجيش وسلاح الجو، وهم موالون للنظام السياسي وليس لهم نشاط سياسي.

خامسا: ضعف البنية الاقتصادية.

تشكل الموارد الطبيعية العصب الرئيسي لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة ولتحقيق أهدافها الوطنية. حيث ان امتلاك بعض الموارد الطبيعية التي تفتقر اليها الدول الاخرى تحتاج اليها يلعب دورا مساعدا في دعم السياسة الخارجية. والبوتاس والفسفات من أهم الموارد الطبيعية للاردن ويشكل نسبة ٦٠٪ من الصادرات الاردنية.

ما أن تولى جلاله الحسين المسؤولية حتى أخذ في النهوض بهذا الوطن والتخطيط للمستقبل، فكانت أولى المحاولات خطة التنمية الخمسية ١٩٦٢-١٩٦٧ والتي أستعيز عنها ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤-١٩٧٠ بسبب الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك مما أوجب تغييرات جوهرية على أهداف وأولويات البرنامج.

وقد أستهدفت هذه الخطة تخفيض العجز في الميزان التجاري وتخفيض مستوى البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ومنذ السبعينات أخذت مسيرة التنمية والتخطيط بعدا شموليا تمثل في اعداد خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ التي استهدفت تحريك الفعاليات الاقتصادية في مختلف أوجه التنمية، وقد شهدت هذه الفترة معدلات نمو اقتصادية حققت الهدف المرجو، وأدت الى زيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية ولمواصلة التقدم الانمائي تم اعداد خطة التنمية الخمسية الاولى ١٩٧٦-١٩٨٠ منطلقة من منجزات خطة التنمية الثلاثية ضمن اطار أوسع وفهم أعمق للتنمية، وقد واكب هذه التجربة الاقتصادية حسن استغلال الموارد المتاحة وانشاء المشاريع التي أدت الى تدعيم القدرة الانتاجية وواكبها، وتوسع في الانفاق على مشاريع البنية التحتية لتتلاءم مع متطلبات المشاريع الكبرى.

وتم اعداد الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١-١٩٨٥ التي هدفت الى تعزيز التقدم الانمائي الذي حققه الاردن في السنوات السابقة بغية تحقيق نقلة نوعية في مسار الاقتصاد الوطني ولقد أثبت الاردن بان لديه قدرة كبيرة على التكيف مع الظروف التي استجدت على الساحتين العربية والدولية ومن هنا جاءت خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦-١٩٩٠ التي تعتبر تطورا مهما في التخطيط الاقتصادي لانها هدفت الى النهوض بالاقتصاد الوطني الذي تأثر بالركود الاقتصادي الدولي (٣٨).

وقد أخذ الاردن منذ مدة في اعادة ترتيب اولوياته الاقتصادية بحيث أخذ يكثف تحركاته في اتجاه بناء مؤسساته الاقتصادية وتثبيت عملته الوطنية واعادتها الى مكانها الطبيعي في سلة العملات الدولية وقد صمد الاردن بفضل قيادة الملك الحسين بن طلال الحكيمة في وجه الهجمة الصهيونية التي استهدفت الاقتصاد الاردني وعملته الوطنية.

وتطور قطاع الصناعة والتجارة تطورا ملحوظا ويظهر ذلك من خلال خطط التنمية العديدة والدعم الحكومي المتواصل لهذه القطاعات عن طريق فتح البنوك الجديدة والشركات الاستثمارية والتركيز على الصناعات والمشاريع الانتاجية وتشجيعها.

وقد قامت الحكومة الاردنية بانشاء لجنة عليا للصناعات الكيماوية واستغلال املاح البحر الميت واثرواته وانشاء العديد من المؤسسات الصناعية الضخمة مثل شركة الفوسفات ومصانع الاسمدة ومصفاة البترول ومصانع الاسمنت والادوية والملبوسات وغيرها من الصناعات الانتاجية. وتعمق الانفتاح الاردني على الاسواق العربية وذلك بتوقيع عدة اتفاقيات تجارية مع الدول الشقيقة وانشاء الشركات العربية الاردنية المشتركة اضافة الى تشجيع رؤوس الاموال العربية والاردنية على الاستثمار في الوطن. ويعتمد الاردن اعتمادا أساسيا على القطاع الزراعي حيث خطا خطوات ثابتة في تنفيذ العديد من المشاريع الزراعية الكبيرة مثل شق قناة الغور الشرقية التي تروي مئات الالوف من الاراضي الزراعية في الغور وانشاء السدود مثل سد الكفرين وسد اليرموك وسد العرب وسد الملك طلال، وحفر الابار الارتوازية وتخزين المياه واستصلاح مساحات واسعة من الاراض الزراعية المهملة.

وعمل الاردن على تنظيم القطاع الزراعي من خلال تطبيق النمط الزراعي ووضع الاسعار التشجيعية وتأجير الاراضي الصالحة للزراعة بتطوير البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا، وتوعية المزارعين وتقديم القروض الزراعية والارشادات. ولا يزال العمل مستمرا لتطوير حوض نهر الزرقاء وحوض حماد وزيادة الانتاج الزراعي الاردني وتسويقه الى الاسواق العربية المجاورة (٣٩).

يعاني الاردن من نقص المواد الغذائية والسلع الاستراتيجية فهو لا يتمتع باكتفاء ذاتي من المواد الغذائية ولا يمتلك موارد طبيعية كالبتروول يعطيه نفوذا قويا على الساحة الدولية، ولذا فانه يعتمد على الاستيراد مما يضعف من قوته ويجعله يفقد كثيرا من نفوذه لصالح الدول المصدرة ويجعله في مركز ضعف يسهل فيه ممارسة الضغوط الخارجية عليه. ويلعب هذا العنصر دورا هاما في التأثير على رسم السياسة الخارجية الاردنية، لان الحكومة الاردنية ملزمة بتأمين حد معقول ومقبول من مستوى المعيشة لمواطنيها مما يدفعها للتنازل عن الطموحات الخارجية من أجل الحصول على امدادات المواد الغذائية خاصة في أوقات الحروب والازمات، ولذا فإن ذلك من الاسباب الرئيسية التي تتدفع الحكومة الاردنية الى السعي نحو السلام وتخفيف حدة الحرب ومحاولة التوصل الى حل عادل وشامل للنزاع العربي الاسرائيلي.

وشهد الاردن أزمة اقتصادية عام ١٩٨٨ تمثلت في تدني كبير في الاحتياطي من العملة الاجنبية لدى البنك المركزي، واضطرار الحكومة الى تعويم سعر صرف الدينار وانعكس الوضع الاقتصادي المتردي في المملكة على موازنة السنة المالية ١٩٨٩ حيث بلغت الموازنة (١٣٥ر١) بليون دينار بانخفاض قدره ١٪ عن سنة ١٩٨٨ وجاء في خطاب الموازنة ان الصعوبات الاقتصادية التي واجهها الاردن هي نتيجة لتطورات عربية ودولية وكذلك مواجهة مشاكل واختلالات، منها العجز في الانتاج السلمي والعجز في ميزان المدفوعات والبطالة في سوق العمل، وضخامة الانفاق

العسكري، الذي يشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي حيث يصل نحو ٢٥٪ من حجم ميزانية الدولة، ويشكل عدد القوات المسلحة في الاردن نسبة كبيرة من القوى العاملة في الاردن اذ تضم القوات المسلحة واحد من كل أربعة رجال في قوى العمل وتبلغ مخصصات الامن الداخلي والخارجي ما يزيد على ٢٥١ مليون دينار كانت تشكل ربع الموازنة العامة.

وفي عام ١٩٨٨ وقعت بعض الاضطرابات في جنوب الاردن احتجاجا على رفع اسعار بعض المواد الاستهلاكية، وتسببت أزمة الخليج عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ في هبوط المساعدات الخارجية للاردن التي كانت تشكل مصدرا رئيسيا ليرادات الاردن . فالدول العربية التي تعهدت في مؤتمر قمة بغداد العاشر بتقديم (١٢٥) بليون دولار للاردن سنويا ولمدة عشرة سنوات لم تف بوعودها كاملة. وقدرت المساعدات العربية لعام ١٩٨٩ ما يعادل (٤٠٠) مليون دولار، والمساعدات الامريكية (٣٥) مليون دولار، وفي عام ١٩٩٢، تراكم على الاردن مبلغ ثمانية مليار دولار من المديونية الخارجية (٤٠).

وجاء في الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣ - ١٩٩٧ ان الاداء الاقتصادي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات أتصف بالتباين، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وباسعار عام ١٩٨٥ أدنى مستوى له ليصل الى حوالي ١٨٧٣ مليون دينار عام ١٩٨٩ مقارنة بحوالي ٢١٢٣ مليون دينار عام ١٩٨٦، أي بنسبة انخفاض سنوية مقدارها ٤١٪ ونتج ذلك عن انخفاض حجم الطلب الكلي بسبب تناقص المساعدات العربية، وانخفاض مستوى حوالات العاملين في الخارج، وتقلص حجم الصادرات الوطنية واعادة التصدير، حيث انخفض حجم الطلب الكلي باسعار ١٩٨٥ من ٣٢٥٢ مليون دينار عام ١٩٨٦ الى ٢٨٩٨ مليون دينار عام ١٩٨٩، أي بمعدل نمو سنوي سالب مقداره ٣٨٪ .

وقد شهد الاقتصاد الاردني بداية مرحلة انتعاش منذ منتصف عام ١٩٨٩، نتيجة للسياسات المالية والنقدية والتجارية التي تبنتها الحكومة ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي، الا ان أزمة الخليج أدت الى تراجع النمو ابتداء من النصف الثاني من سنة ١٩٩٠، وقد تمكن الاقتصاد الاردني من تجاوز الاثار السلبية لهذه الازمة بعد انتهاء الحرب حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمال بسعر السوق وباسعار ١٩٨٥ ليصل الى ٢١٥٩ مليون دينار عام ١٩٩٢ محققا نموا مقداره ١١٣٪ (٤٠).

ومن أهم الموارد للاقتصاد الاردني:

١. حوالات الاردنيين في الخارج من ابنائها العاملين في دول الخليج. وقدرت تحويلات العاملين في الخارج بنحو بليون دولار عام ١٩٨٢ وساهمت في سداد العجز في ميزان التجارة الخارجية، ولكنها تقلصت الى حد كبير بعد أزمة الخليج عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ (٤١).

٢. المساعدات العربية والاجنبية حيث تعتمد الاردن بنسبة ١٨٪ على القروض الخارجية و ٤٦٪ على المساعدات الخارجية. وكانت الدول العربية ما تغطي نسبته ٩٥٪ من المساعدات الخارجية قبل أزمة الخليج عام ١٩٩١، و ٤٤٪ من الولايات المتحدة.

٣. زود العراق الاردن بالنفط مقابل الخدمات والبضائع، وكان لاغلاق الموانئ العراقية نتيجة الحرب العراقية الايرانية واغلاق طريق سوريا العراق بأن أصبحت العراق تعتمد على ميناء العقبة في تجارتها الخارجية ولكن أدى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من مجلس الامن الى اغلاق ميناء العقبة في وجه الصادرات والواردات العراقية.

وتحد البنية الاقتصادية للدولة الاردنية التي لم يكتمل ارساء قواعدها بعد بشكل كاف، من قدرتها على التمتع بقوة سياسية. ومع ان الحكومة الاردنية تسعى لتطوير منشآتها الصناعية الا ان هذه المنشآت ما زالت في طور النمو. ويلعب هذا العنصر دورا أساسيا في رسم السياسة الخارجية الاردنية وتنفيذها.

سادسا: نوعية الزعامة السياسية.

تمتد الاسرة الهاشمية الحاكمة في الاردن بجذورها الى أشرف بيت من بيوت العرب أجمعين وتنتسب الى هاشم بن عبد المناف. ولهذا البعد الديني تأثير كبير على السياسة الخارجية الاردنية وتتميز القيادة الهاشمية انها تجمع في آن واحد تراث الأمة العربية الروحي والقومي مما يعطيها أبعادا وأعماقا يجعلها تحظى بالمحبة والاعتزاز والولاء في نفوس العرب والمسلمين (٤٢).

يقول دانيال كولار في كتابه العلاقات الدولية، (١٩٨٥): "ان رجال السياسة هم أولا مقررين ويتصرفون باسم ولحساب الدولة، لذلك يجب أن يؤخذ العامل البشري النوعي كأساس مهم مؤثر في صنع القرار الخارجي ذلك ان هنالك اختلاف كبير في صفات المقررين ينعكس على عملية القرارات المختلفة، ذلك ان كل حاكم هو حالة فريدة وخاصة، واتخاذ قرارات الحاكم يفسر جزء منه بشخصية الموجودين في السلطة" (٤٣:٤٣).

لذلك فان شخصية رئيس الدولة وثقافته ومزاياه الشخصية وتصوراتهِ للامور وبيئته وطبيعة المنظار الذي ينظر من خلاله للعالم الخارجي وتقديره للاحداث وعقيدته وايمانه تؤثر كثيرا في مجملها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (٤٤).

ومن أجل فهم نور جلالة الملك الحسين بن طلال في صنع السياسة الخارجية الاردنية لابد لنا من القاء بعض الضوء على حياته وشخصيته، وأسلوب نشأته وتربيته، والبيئة السياسية والاجتماعية التي نشأ وترعرع بها.

ولد جلالة الملك الحسين بن طلال في عمان في الرابع عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٥ حيث نشأ في رعاية جده المغفور له الملك عبدالله بن الحسين ووالده الملك طلال الذي عرف بالحكمة والرزانة والتروي في كل الامور، وأكمل جلالتة دراسته في الكلية العلمية الاسلامية بعمان ودراسته الثانوية في كلية فكتوريا بالاسكندرية، ودرس العلوم العسكرية في كلية ساندهرست البريطانية، وتسلم جلالة الحسين بن طلال مهام الملك رسميا في ١٩٥٣/٥/٢ بعد عودته من الدراسة في بريطانيا، وتأثر الملك في طفولته بجده المرحوم الملك عبدالله بن الحسين، ووضع موضع التنفيذ جميع الخبرات والتجارب التي تعلمها منه واستفاد منها في الازمات التي واجهته (٤٥).

ويتمتع جلالة الملك الحسين بن طلال بقوة الشكيمة أمام التحديات والمصاعب التي واجهته منذ سنة ١٩٥٣. ومن أبرز صفات جلالتة الحلم والتسامح والتواضع والذكاء وقد عايش وتعامل جلالة الملك الحسين بن طلال نخبة من زعماء العالم البارزين عبر نصف قرن بدأ من الرئيس الامريكي ايزنهاور (١٩٥٢-١٩٦٠) والرئيس كندي (١٩٦٠-١٩٦٣) والرئيس جونسون (١٩٦٣-١٩٦٨) والرئيس نيكسون (١٩٦٨-١٩٧٤) والرئيس كارتر (١٩٧٦-١٩٨٠) والرئيس ريغان (١٩٨٠-١٩٨٨) والرئيس بوش (١٩٨٨-١٩٩٢) وأخيرا الرئيس كلنتون (١٩٩٢-٠٠٠٠) كرؤساء للولايات المتحدة الامريكية والجنرال ديغول والرئيس جورج بومبيدو والرئيس ديستان والرئيس ميتران كرؤساء لفرنسا والسير مكميلان وانتوني ايدن واللورد هيوم وادوارد هيث وثاتشر وميجر كرؤساء وزارات في بريطانيا والمارشال تيتو ونهرو وبندرانايكا وعبدالناصر كزعماء لدول عدم الانحياز والرئيس

تشان كاي شيك والرئيس خروتشوف والرئيس بريجنيف والرئيس جورباتشوف كزعماء لدول عظمى ومؤثرة في السياسة وفي التعامل في العلاقات الدولية والخارجية وهذا جعله سياسيا مخضرمًا ذو خبرة طويلة.
سابعاً: الأيديولوجية السياسية.

منذ انشاء الدولة الاردنية وهي تعترز بهويتها العربية والاسلامية وترفع راية الثورة العربية الكبرى التي انطلقت عام ١٩١٦ لتحرير الانسان العربي من الحكم العثماني ولتصويب اوضاع الامة العربية من الانحرافات والنواب التي أصابتها. وتعني الأيديولوجية السياسية ذلك النسق " من الافكار والمفاهيم والتصورات المتفاعلة السائدة في مجتمع الدولة وذات التأثير في سلوك صانع القرار، ومجمل هذه الافكار والمفاهيم تعبر عن ذاتها من خلال نظرية متكاملة تختلف باختلاف ظروف وخصائص كل أمة ومكوناتها الطبقية لتلبي حاجاتها القومية والانسانية لمرحلة تاريخية كاملة" (٤٣:٣٥).

ويعبر التزام صانع القرار بهذا النسق عن أيديولوجية النظام السياسي. وفي هذا الخصوص يلتزم جلالة الملك الحسين بن طلال بافكار الثورة العربية الكبرى ومبادئها الوحدوية. وقد تأثر كثيرا في فكره السياسي من مرافقته لجدده المغفور له الملك عبدالله بن الحسين (١٨٨٦-١٩٥١) والذي كان مؤمنا محبا لشعبه وعربيا مخلصا لمبادئ أسرته ووحديا سعى جاهدا لتحقيق الوحدة العربية. وكان من أهم انجازاته في هذا المجال الوحدة بين الضفتين عام ١٩٥٠. وسار حفيده الحسين بن طلال على هدي خطاه وكان من أهم الشعارات التي رفعها الاردن على الساحة العربية العمل على تحقيق التضامن والتكامل العربي على كافة المستويات. وتلعب الهوية العربية والاسلامية دورا هاما في تحديد توجهات السياسة الخارجية الاردنية ورسم معالمها.

ويمكن تحليل كافة هذه الخصوصيات والثوابت المؤثرة على مسار السياسة الخارجية الاردنية ووجهاتها العامة، على النحو التالي :

١. ان الاردن بلد قليل السكان (٣٥ مليون نسمة) شحيح الموارد نسبيا ولا يمتلك مقومات القوة الذاتية بالمقارنة مع أكثر القوى الاقليمية المحيطة به والمتفاعلة معه. وهناك تباينا بين قوة الاردن الفعلية من جهة، وحجمه السياسي ودوره التاريخي على الصعيد الدولي والصعيد الاقليمي وفي سياسات المغرب والمشرق العربي عموما، ويشكل هذا التباين مصدر ضغط مستمر على الاردن وعلى شبكة علاقاتها الخارجية عامة.

٢. يتميز الاردن في كونه يضم نسبة عالية من السكان ذو الاصول والمنابت المتعددة. وتذهب بعض التقديرات الى ان نسبة عالية من سكان شرق الاردن هم الاردنيين من أصل فلسطيني مما يضع الاردن في مكانة خاصة بين دول المنطقة ان كان على صعيد علاقاتها مع الشعب الفلسطيني وقضيته، أم على صعيد بنيتها الاجتماعية - السياسية الداخلية. ويبقى " العامل الفلسطيني" بكافة أبعاده مؤثرا على الاردن بشكل مباشر، ومختلف عن تأثيرات هذا العامل على أي من القوى العربية الاخرى. وكقوة ثانوية بالمقارنة مع القوى المحيطة بها، تبدو بيئة عمل الاردن، بيئة صعبة، خاصة بعد الاخذ بعين الاعتبار ان هذه القوى تنتهج في الكثير من الاحيان سياسات غير متناغمة مع السياسات الاردنية أو متضاربة معها أو معاكسة لها.

٣. على الرغم من بعض الصدمات والاهتزازات، يتميز الوضع الاردني بثبات نظام الحكم فيه، وغياب التقلبات الحادة في البنية السياسية الداخلية. وقد استطاعت القيادة الهاشمية الحفاظ على استمراريتها التاريخية، كما استطاعت احتواء أكثر التهديدات التي واجهتها خلال العقود الماضية بما في ذلك التيارات القومية العربية، والصراعات الاقليمية (بين سوريا والعراق مثلا) والصدمات

التي أفرزتها انطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني من الاراضي الاردنية في أواخر الستينات. وفي وقت أصبح الملك حسين أطول زعماء العرب خبرة في الحكم، يمكن القول ان المملكة الاردنية نجحت حتى الآن في ايجاد سبل التوفيق ما بين التناقضات الكامنة في الوضع الاردني الداخلي (بين نظام الحكم الملكي والنظام البرلماني مثلا، أو بين الاردنيين والفلسطينيين) مما ساعد على تطوير نظام الحكم وتثبيت الهوية الاردنية المستقلة.

٤. يملك الاردن أطول خطوط الحدود مع اسرائيل بالمقارنة مع أي من الدول العربية الاخرى. بالاضافة الى أهمية هذا العامل على الصعيد العسكري - الاستراتيجي، فان الوضع الجيو - سياسي الاردني قد أعطى القيادة الاردنية خبرة متميزة، عربيا في التعامل مع اسرائيل، ومنذ عام ١٩٦٧ نشأت شبكة من المبادلات والعلاقات الاسرائيلية - الاردنية بشأن الاراضي العربية المحتلة، تفوق في نطاقها شبكة العلاقات القائمة بين مصر واسرائيل منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد وبالرغم من ان العلاقات الاسرائيلية - الاردنية ليست بطبيعة الحال علاقات ودية، فهي تتطوي على نوع من التكيف المتبادل مع ظروف ما بعد عام ١٩٦٧ (فيما يتعلق بالتجارة عبر نهر الاردن مثلا، أو سياسة الجسور المفتوحة" الخ). وينعكس هذا الوضع في الرؤية الاسرائيلية للدور الاردني في عملية السلام، حيث تعتبر اسرائيل الاردن الطرف العربي المؤهل لتسلم الضفة الغربية في حال انسحاب اسرائيلي منها.

٥. تحتل المملكة موقعا جيو - استراتيجيا حيويا في المشرق العربي فهي تشكل المجنبة الشمالية لشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج حيث يمكن اعتبارها امتدادا طبيعيا للصحراء العربية وحاجزا عازلا يفصل ما بين عمق الجزيرة العربية من جهة، والضغط الناجمة عن صراعات المشرق العربي بما في ذلك الصراع العربي - الاسرائيلي من جهة أخرى. وبنفس هذا المقدار، تشكل المملكة

عازلا بين العراق واسرائيل، وبين اسرائيل وسوريا (عدا منطقة الجولان)، وما بين منطقتي الشرق الاوسط والبحر الاحمر. وهذا الموقع المتميز، يعطي المملكة أهمية استراتيجية تفوق حجمها الجغرافي، وتجعل وجهات السياسة الاردنية الداخلية والخارجية مدار اهتمام خاص من قبل القوى الاقليمية الرئيسية المحيطة بها، والقوى العالمية الاخرى المعنية بالمنطقة.

٦. هنالك علاقات تقليدية وثيقة بين الاردن والغرب، تختلف في طبيعتها عن العلاقات الوطيدة بين الغرب وبعض الدول العربية الاخرى. ومع ان مفهوم العلاقات الاردنية - الغربية قد تطور منذ الخمسينات والستينات، الا ان النظام الاردني لا يزال صديقا للغرب عموما والولايات المتحدة وبريطانيا بالتحديد، ولو كان ذلك بشكل ضمني. والملك حسين بن طلال الذي أستمر في الحكم أكثر من أي من الزعامات العربية المعاصرة يمتلك أوسع خبرة ومعرفة بالغرب مما ولد تفاهم وتعاطف غربي خاص للاردن متميز عن المنظور الغربي الى القوى العربية الصديقة الاخرى. وينعكس هذا "الارتياح" الغربي للاردن والثقة الغربية بالمملكة في الدعم الامريكي للاردن على صعيد عملية السلام، وسعي الولايات المتحدة الى توسيع الدور الاردني الاقليمي (٣٥).

وينجم عن هذه الخصوصيات للوضع الاردني، ثوابت عديدة في السياسة الخارجية الاردنية يمكن النظر اليها على النحو التالي:

(١) تسعى المملكة الى حماية سيادة الاراضي الاردنية وضمان استمرار وحدتها وحفظ استقلالية الكيان السياسي الاردني شرق نهر الاردن. وتسعى المملكة كذلك الى ادامة نظام الحكم القائم وصون طابعه الملكي - الهاشمي الخاص. وبغية تحقيق هذا الغرض تهدف السياسة الخارجية الاردنية الى ابعاد مصادر الخطر والتهديد عليها من الخارج عبر تفادي التورط في صدامات

مباشرة مع القوى الاقليمية الاخرى والى تعزيز الاستقرار الداخلي عبر حماية قواعد النظام التقليدي مثل الولاء البدوي- العشائري للحكم الملكي. وضمان استمرار اخلاص القوات المسلحة الاردنية للعرش الهاشمي.

(٢) يعتبر الاردن نفسه جزءا لا يتجزأ من الامة العربية، وهو على هذا الاساس يسعى بكل امكاناته لاذابة أكبر قدر ممكن من الحواجز بينه وبين الدول العربية الاخرى أملا في الوصول الى الوحدة العربية المنشودة. وان كانت الدعوة الى الوحدة العربية قد أصيبت بعدة نكسات بسبب فشل المحاولات الوحدوية التي فرضتها ظروف سياسية معينة وأوضاع شاذة، مما دفع البعض الى السعي الى انشاء وحدة شكلية عن طريق المؤامرات والانقلابات والتحريض وهدم المؤسسات القائمة في البلد الآخر، فإن الاردن لا يزال يعتبر الوحدة العربية من أهم أهدافه. وبطبيعة الحال فإن الوحدة التي ينشدها الاردن هي الوحدة الحقيقية التي تربط بين مصالح الشعوب ومصائرهم وتذيب على مراحل الحواجز والتناقضات والمبادئ الدخيلة، الوحدة القائمة على مبدأ الاحترام المتبادل والعمل الطوعي القائم على التفهم المتبادل لظروف كل بلد.

(٣) يسعى الاردن عن طريق اقامة روابط طيبة مع دول العالم المتعددة الى خلق أفضل العلاقات سعيا لتبادل الخبرات في الميادين المختلفة لخلق أردن عصري متطور قادر على مواجهة كل التحديات وتحمل كل المشاق وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. وقد حققت الدبلوماسية الاردنية في هذا المجال انجازات كبيرة بهدف أن تكون علاقات الاردن الطيبة مع دول العالم المتقدمة أفضل رصيد له في مجالات التطوير والتحديث (٤٦).

ويتبنى الاردن سياسة واضحة المعالم تجاه العالم العربي يمكن تلخيصها بمايلي :

١. أمن الاردن وطبق مبدأ حق كل دولة عربية بالاستقلال والسيادة على اراضيها وحريتها في اختيار النظام السياسي الذي تنتهجه ونظامها الاقتصادي الذي تدير عليه، ولذا يقف بحزم ضد اي محاولة تتطرق الى تقسيم او المس بسيادة هذه الدول مثل محاولات تقسيم العراق او السودان او لبنان .

٢. أمن الاردن بوجود عدم تأثير الخلافات السياسية بين حكام الدول لعربية على وحدة الشعب العربي في مختلف الاقطار العربية كأمة لها تاريخها وتقاليدها وتطلعاتها القومية العربية بما تمثل من انتماء ومبادئ سامية، فالشعب العربي الواحد هو الاساس واما الانظمة فهي المتغير ، ولتحقيق ذلك نادى الاردن الى جمع الصف العربي ونبذ الخلافات جانباً وأكد بضرورة لقاء الزعماء العرب على مستوى القمة لحل الخلافات بطرق ودية والخروج بقرارات موحده .

اما على صعيد العالم الاسلامي فان مواقف الاردن تتبع أولاً من كونه دولة اسلامية وثانياً من واقع انتماء قيادته الهاشمية الى أسرة الرسول الكريم (صلعم) صاحب الرسالة الاسلاميه. ويحافظ الاردن على وسطيته واعتداله على الرغم مما يعانيه العالم العربي من التفكك والفرقة وكذلك مما يعتريه العالم الاسلامي من تهديد ومتناقضات .

الفصل الرابع

رسم السياسة الخارجية الاردنية وأهدافها

أقام الاردن علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول وله سفارات وقنصليات في معظم عواصمها. وتختلف مصالحه من دولة لاخرى، ففي حين تقتصر علاقاته مع بعض الدول على الامور الدبلوماسية والسياسية والثقافية تمتد هذه العلاقات مع دول أخرى كالولايات المتحدة لتشمل أيضا الشؤون الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية. كما يحتفظ الاردن بعلاقات ودية مع منظمات دولية كمنظمة الامم المتحدة ومنظمات اقليمية كالجامعة العربية بصفته عضوا عاملا فيها. ولهذه المنظمات الدولية والاقليمية وظائف وأهداف متعددة أهمها السعي لتوطيد السلم العالمي والاقليمي وتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول الاعضاء. ولوجود اعداد كبيرة من أشخاص المجتمع الدولي انعكاسات هامة على صنع السياسة الخارجية، أهمها انه على صانع السياسة الخارجية الأخذ بعين الاعتبار عند رسم هذه السياسة مصالح وغايات كافة هذه الدول والمنظمات التي تلعب أدوارا متنوعة وتمارس نفوذا متفاوتا على الساحة الدولية وفي تنشيط السياسة العالمية. ولعدد قليل من هذه الدول والمنظمات نفوذا فعالا وسيطرة كبيرة على القرارات والاحداث الدولية، في حين ان لمعظمها دورا هامشيا ومحدودا.

ولكثره وتتنوع أشخاص المجتمع الدولي انعكاسات أخرى في صنع السياسة الخارجية اذ انها تعني ان على صانع السياسة الخارجية التعامل والتفاعل مع أعداد كبيرة من الفاعلين على الساحة الدولية. وخلال عام واحد تتلقى وزارة الخارجية الآف البرقيات والرسائل والانباء التي تحتاج الى اتخاذ مواقف سياسية أو التعبير عن وجهات نظر سياسية ولل بعض منها حساسية كبيرة تحتاج الى معالجة خاصة ودراسة متعمقة تتجاوز صلاحيات الموظف العادي أو حتى مدراء الوانر والاجهزة المعنية في الوزارة لتصبح من صلاحيات واختصاصات رأس الهرم التنفيذي سواء رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية.

ومثال على ذلك: النبأ الذي تناقلته وكالات الانباء العالمية في الثاني من آب/ أغسطس عام ١٩٩٠ المتضمن اجتياح القوات العراقية للكويت واحتلالها. ولا يستطيع أي موظف عادي في وزارة الخارجية أن يتعامل بمفرده مع خبر كهذا، مما استدعى اعلام جلالة الملك الحسين بن طلال بالنبأ بصورة مستعجلة. وفي الولايات المتحدة الامريكي تم ايقاظ الرئيس الامريكي السابق جورج بوش واعلامه بالخبر لاتخاذ موقف رسمي امريكي تجاهه. ومن المؤكد ان ذلك ما حدث في كافة عواصم الدول حيث تم ابلاغ رئيس الدولة أو رئيس الحكومة بالنبأ قبل أن تتخذ وزارة الخارجية أي موقف رسمي أو أن تعلن بيان رسمي يعبر عن موقف الدولة سواء استنكارها للحادث أو تأييدها له أو وقوفها على الحياد.

وبالاضافة الى ما يرد وزارة الخارجية الاردنية من رسائل مكتوبة فانها تتلقى مئات الرسائل الشفوية تعلمها بما يتخذ من قرارات في اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات التي تعقد في الارحاء المختلفة من هذا العالم. كما انها تتسلم العديد من التقارير التي تضعها أجهزة ودوائر أمنية مختصة في جمع المعلومات والاطار. ويزيد عدد هذه الرسائل في دولة عظمى كالولايات المتحدة عن ملايين الرسائل سنويا والآف الرسائل يوميا.

ولذلك فان على صانع السياسة الخارجية الاردنية التعامل اليومي مع هذا التدفق الهائل للمعلومات والعمل على التأكد من صحتها وتصنيفها حسب أهميتها وتحديد موقف مما جاء فيها، خاصة وان للعديد منها أثارا متفاوتة على مصالح الدولة وأمنها.

ويمر رسم السياسة الخارجية الاردنية من خلال المؤسسات والاطر الدستورية ذاتها التي تمر بها السياسة الداخلية، فالرأي العام وجماعات المصالح والاحزاب السياسية ومجلس النواب مؤسسات تلعب دورا متميزا في رسم السياسة الخارجية ولكنها تعمل بصورة مختلفة عن الدور الذي تلعبه في الشؤون الداخلية.

وتثير القضايا والمشكلات الخارجية درجات مختلفة من الاهتمام الوطني على الساحة الاردنية. ففي الحالات التي تنشب فيها أزمة - كأزمة الخليج عام ١٩٩٠- فان فئة قليلة من الافراد في قمة الهرم السياسي هي التي تتخذ القرارات الخاصة بها. وفي هذه الحالة فان النخبة الحاكمة - رئيس الدولة والمستشارين والمسؤولين- يتخذون قراراتهم مع معرفتهم أن عليهم في المحصلة النهائية تجنيد الدعم الرسمي والشعبي وتأييد الرأي العام والمجلس النيابي لهذه القرارات.

وفي الحالات التي لا تكون هنالك أزمة فان المواطنين يقسمون الى ثلاثة شرائح: الشريحة الاكبر وتتألف من ٧٠-٧٥ ٪ من المواطنين البالغين. وهذه الفئة لا تعلم الا القليل عن الشؤون الخارجية مهما بلغت أهمية الموضوع، وهي لا تهتم بالمشكلات الدولية الا في حالة نشوب نزاع أو صراع حاد على الساحة الدولية. والشريحة الثانية تتألف من نحو ١٥-٢٠ ٪ من المواطنين وهي فئة لها اهتمام فعال في الشؤون الخارجية. والشريحة الثالثة تتألف من ٥-١٠ ٪ من المواطنين وهي أصغر فئة وأكثرها فعالية وتحاول صياغة الرأي العام والتأثير على صنع السياسة الخارجية.

المرتكزات الاساسية للسياسة الخارجية الاردنية

تتميز السياسة الخارجية الاردنية بانها ديناميكية مرنة بعيدة عن الجمود ويسترشد صانعو القرار بمبادئ ثابتة ومستقرة، وعلى الرغم من تغير الوزارات الاردنية خلال عهد جلالة الملك الحسين بن طلال منذ أن أعتلى العرش وأستلم سلطاته الدستورية عام ١٩٥٣، الا ان السياسة الخارجية الاردنية بقيت ثابتة في مجالات معينة كثيرة، وارتكزت السياسة الخارجية للوزارات الاردنية المتعددة على مرتكزات الاستراتيجية التالية:

١. تحقيق الامن والسلام. يسعى الاردن بكل طاقاته الى العمل على ارساء قواعد الامن والسلام في المنطقة العربية وذلك للقناعات الراسخة ان ذلك يؤدي الى الازدهار والتطور لشعوب المنطقة.
٢. انتهاج سياسة حسن الجوار.
٣. انتهاج سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. يلتزم الاردن بمبدأ التعايش السلمي مع الدول الاخرى والذي في مضمونه يفترض عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى أما لتغيير نظام دولتها أو نمط حياتها أو سياساتها الداخلية والخارجية. وهي تعتبر أن لكل دولة الحرية في تقرير الطريق الذي تختاره لنفسها.
٤. انتهاج سياسة عدم الانحياز.
٥. مقاومة التدخل الاجنبي.
٦. دعم التعاون بين الدول العربية والاسلامية.
٧. احترام القوانين والاعراف الدولية.
٨. الوقوف الى جانب القضايا العادلة العربية والدولية.
٩. الايمان بسياسة الحوار لحل المشكلات العربية والدولية.
١٠. عدم اقرار الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة .
١١. عدم تجزئة السلام في منطقة الشرق الاوسط.
١٢. دعم الديمقراطية وحقوق الانسان.

أصبح من ركائز السياسة الخارجية الاردنية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة دعم الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم والعمل على تأييد انتشارها وترسيخ قواعدها وبناء العلاقات الوطيدة مع الدول الديمقراطية بهدف وضع حد للنزاعات السياسية وتبني منهج ديمقراطي في التعامل بين الدول في المجتمع الدولي. وأكد جلالة الملك الحسين بن طلال ان الديمقراطية في الاردن قد أصبحت "حقيقة واقعة وليست تجربة أن الديمقراطية أصبحت ضرورة للاردن وللمنطقة خصوصاً

في ظل القرارات المصيرية التي تتخذ بشأن عملية السلام، خاصة وان صنع السلام يحتاج الى الديمقراطية... ان الديمقراطية أصبحت الآن أحد العوامل المهمة في الاستقرار والثقة تجاه التصدي للاخطار الخارجية... ان جميع القوى والفئات على اختلاف اصولهم ومنابتهم تنشط وتقيم في الاردن في حماية الدستور وتحت الميثاق الوطني التي نسجت خيوطه اللقاءات والمناقشات والحوارات المطولة والمكثفة وأقر في مؤتمر وطني عام عقد لهذه الغاية عام ١٩٩١. وتلتزم الدولة من جهة وكافة الفئات والاحزاب والتجمعات السياسية من جهة أخرى بالميثاق الوطني الذي أصبح وثيقة رئيسية في العملية الديمقراطية... ان هناك شعورا عارما بالانتماء للوطن ينمو داخل كل فرد أردني من كل الاصول والمنابت، والاردن كجزء في هذه المنطقة مر بنفس التجارب التي شهدتها المنطقة ونحن نستفيد منها. وأنني آمل أن يصبح الاردن أنموذجا للجميع يشع بالافكار والمثل العليا. ذلك ولن يكون هجوما ضد أي كان فأننا لا نجبر أحد على الاقتداء بنا ولكنني أريد أن أبرهن على أن الديمقراطية يمكن أن تعمل هنا لتصبح هي النظام الافضل" (٤٧).

وينتهج الاردن في سياسته الخارجية المبادئ التالية:

١. تحمل مسؤوليته الوطنية والقومية ازاء القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني، وعلى ذلك، تسعى السياسة الاردنية لكسب أكبر قدر ممكن من التأييد الدولي لتحقيق تسوية عادلة مرضية، تضمن للشعب الفلسطيني كامل حقوقه على ترابه الوطني.

٢. السعي لاذابة أكبر قدر ممكن من التناقضات والحوازر بينه وبين الدول العربية الاخرى، أملا في تحقيق الوحدة العربية المنشودة، على اعتبار أنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

٣. السعي الى خلق علاقات حسنة مع دول العالم الاخرى، وتبادل الخبرات في الميادين المختلفة، لتطوير الدولة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

٤. احترام سيادة جميع دول العالم واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وتجارية على أساس المصلحة المتبادلة.

٥. الالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع مختلف دول العالم .

ويستخدم لتحقيق ذلك الاساليب التالية:

التعقل والواقعية والوضوح والعلمية في معالجة الامور، والابتعاد عن التهويل والمبالغة والخيال والعاطفة.

اعداد السياسة الخارجية الاردنية

أولاً: المؤثرات الرسمية.

١. السلطة التنفيذية.

أ. رئيس الدولة.

يمارس رئيس السلطة التنفيذية في المملكة الاردنية الهاشمية جلاله الملك، وهو بهذا الوصف يعبر عن ارادة الدولة ويمارس وفقاً للدستور الاردني الصادر سنة ١٩٥٢ سلطات فعلية، ومن الاختصاصات المتعلقة بالسياسة الخارجية التي يحق له عملاً باحكام الدستور الاردني ممارستها، مايلي:

(١) أعطت المادة(٣٢) من الدستور الحق للملك أن يتولى منصب القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية والجوية.

(٢) أعطت المادة (٣٣) من الدستور الحق للملك في اعلان الحرب وعقد الصلح ويمارسه عن طريق الوزارة نظرا لخطورة الامر، وتكون الوزارة مسؤولة أمام البرلمان عن استعماله (٤٨:٦٩٣).

(٣) أعطت المادة (٣٣) من الدستور الحق للملك لابرام المعاهدات والاتفاقات على أن يوافق مجلس الامة اذا كان يترتب عليها تحميل خزانة الدولة بشيء من النفقات أو مساس بحقوق الاردنيين العامة أو الخاصة. ولا يجوز أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط المعلنة. ويعرف المجلس العالي لتفسير الدستور لفظة (معاهدات) بانها: "الاتفاقات التي تعقدها دولتان أو أكثر سواء أكانت تتصل بالمصالح السياسية أو الاقتصادية أو غيرها" (٤٩:٧١٨).

(٤) أعطت المادة (٣٥) من الدستور الحق للملك في تعيين وعزل رئيس الوزراء. كما منحه الحق في تعيين وعزل الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء.

ويقوم رئيس الدولة في النظم الرئاسية كالولايات المتحدة الامريكية برسم السياسة الخارجية لدولته وهو المسؤول عنها، ويساعده في ذلك وزير الخارجية، الذي هو عبارة عن مساعد للرئيس ولا دور له الا تجميع المعلومات وحفظها. وأما في الانظمة البرلمانية فأن مجلس الوزراء ورئيس الوزراء يلعبون الدور الهام في رسم السياسة الخارجية للدولة، وان كان وزير الخارجية هو المسؤول الاول عن السياسة الخارجية لبلاده أمام مجلس الوزراء.

ويساهم جلالة الملك بشكل فعال ومباشر في المفاوضات الدولية ومن خلال الاتصالات التي يجريها مع قادة الدول الاخرى، ويشترك في مؤتمرات القمة التي تعقد لبحث قضايا عربية أو دولية هامة. وفي ممارسته لاختصاصاته فإنه كثيراً ما يستعين بمبعوثين خاصين للقيام ببعض المهام الدبلوماسية والسياسية كما يستقبل رؤساء الدول ويقبل أوراق اعتماد السفراء والمبعوثين الاجانب.

ودور جلالة الملك حقيقي ورئيسي في عملية صنع القرار، وذو فعالية كبرى في تنفيذه، ويبقى دور رئيس الوزراء دور مشارك ومنفذ وهذا دور يمنحه له جلالة الملك بمقتضى الدستور، ومهمة وزير الخارجية هي مهمة اشراف وتنفيذ وليس مبادرة وابتكار وانما فقط دور تنفيذي، وقد أبدى جلالة الملك مهارات في اتخاذ القرارات بسبب خبرته السياسية الطويلة ومعاصرته للاحداث السياسية الهامة في تاريخ الاردن. ومن الامثلة على القرارات في السياسة الاردنية التي اتخذها جلالة الملك وكان لها أكبر الاثر على سياسة الاردن الخارجية:

١. قرار جلالة الملك الحسين في عام ١٩٥٦ طرد كلوب باشا رئيس هيئة الاركان العامة وتعريب الجيش الاردني وجعل قيادته عربية، وكان هذا القرار من صنع جلالة الملك وحده وأكسب الملك شهرة ونفوذ في الاردن والعالم العربي، وناقش مجلس الوزراء هذا القرار وأيده خاصة بعد أن أوضح الملك للمجلس أسباب اتخاذه ورغبته في أن ينفذ لاعتقاده ان ذلك في المصلحة العامة للاردن لافساح المجال لانشاء جيش قوي من ابناء الاردن.

٢. شكلت المنظمات الفدائية الفلسطينية في أواخر الستينات قوة ضاغطة على الاردن ونشطت منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل والكفاح من داخل الاراضي الاردنية، واستخدمت المقاومة الفلسطينية الدعاية والتنظيم السياسي والعنف كوسائل ضغط على صانع القرار حيث بدأت بمعارضة الملك واحداث اضطرابات أخلت بالامن الاردني مما جعل جلالة الملك الحسين يتخذ القرار باغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان. ويشرح جلالة الملك الخلفية وراء اتخاذ هذا القرار بقوله:

" منذ عام ١٩٦٦ أمسكت شخصيا ادارة الحكومة الاردنية بيدي وكنت أنا، ولا أحد سواي هو الذي قرر اغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في سائر الاراضي الاردنية وقد أتاح لي هذا الاجراء الذي اتخذته اشرافا أفضل على الوضع الداخلي

في الاردن، لقد بدا رجال المنظمة في ممارسة التخريب على نطاق واسع وهدفهم هو فصل شعبينا في الضفتين الشرقية والغربية بدعم من مصر وسوريا وبهذا النشاط غدا الاردن وقضية الملكية في خطر" (١٩٦:٤٥).

ان قرار منع المقاومة الفلسطينية من القيام بعملياتها العسكرية ضد اسرائيل من داخل الاردن عام ١٩٧٠ هو من القرارات الهامة في تاريخ الاردن. وأعتد الملك في اتخاذ وتنفيذ قراره على بعض المستشارين المقربين منه، منهم وصفي التل وزيد الرفاعي وزيد بن شاكر وبعض كبار الضباط في الجيش الاردني منهم مازن العجلوني وقاسم المعايطه حيث اتفقوا على وجوب اجراء عمل حازم وسريع ضد الفدائيين والاسار الاردن كله في طريق الانهيار. من خلال ذلك يتضح لنا الدور الهام والرئيسي الذي يلعبه جلالة الملك في صنع القرار، فالقرارات التي تصدر عنه هي أهم القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، حيث يتخذها الملك ضمن دائرة صغيرة من معاونيه أهمهم سمو الامير الحسن ومنهم وزير البلاط ورئيس الديوان ورئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بالاضافة الى بعض المستشارين. ومثال آخر ان رئيس الوزراء عبدالمنعم الرفاعي قدم عام ١٩٧٠ تقريرا لجلالة الملك الحسين لارساء قواعد الاتفاق مع المقاومة الفلسطينية اثر اجتماعه مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، الا ان جلالة الملك لم يقبل ما تقدم به الرفاعي، واتخذ قراره بتصفية أسباب عدم الاستقرار في الاردن بعد اجتماعه مع معاونيه ومستشاريه، ويشير جلالة الملك الى عملية اتخاذ هذا القرار بقوله: "كان الجو ثقيل الوطأة، فاتخذت مع مستشاري الرئيسيين هذا القرار البالغ الاهمية الذي كنت رفضت اتخاذه من أشهر لا بل منذ سنوات."

كما انه بعد الانقلاب العراقي عام ١٩٥٨، اجتمع جلالة الملك الحسين في مؤتمر وطني مع مجلسي الاعيان والنواب واعضاء حكومة الاتحاد العربي لمعرفة رأيهم في موضوع طلب القوات العسكرية البريطانية، وطرح جلالة الملك القرار واستمع

لأراء النخبة الذين وافقوا عليه، ويعلق جلالة الملك الحسين على ذلك: " كان هذا القرار هاما ولم يكن في مقدوري اتخاذه وحدي".

ويحتفظ جلالة الملك الحسين بالهدوء والتماسك عند صنع القرارات الهامة. وللخبرة والمهارة التي اكتسبها أثر كبير على اختيار البديل الافضل والاكثر فعالية ولديه القدرة والسلطة على تنفيذ هذه القرارات ووضعها موضع التنفيذ. ويعتبر وزير الخارجية الاسبق الدكتور كامل أبو جابر أن شخصية الملك الحسين تشكل العنصر الرئيسي في ادامة علاقات دولية مميزة مع معظم دول العالم هذا بالاضافة الى شخص وارتباطات بل وصداقات ولي العهد الامير الحسن، فكلا الملك والامير تربطهم علاقات ودية مع أصحاب القرار في دول متعددة في العالم. وفي رأيه أن الارتباط الوثيق بين أسم الملك الحسين بالاردن أصبح مترادفا حتى أنه على الصعيد الدولي يذكر الاردن عند ذكر الملك الحسين. كما أن الفكر السياسي لجلالة الملك وولي العهد الذي يتبنى الوسطية والعقلانية والحوار الذي يتقبل الرأي والرأي الآخر جعل لهذا الفكر مصداقية في السياسة الدولية على كافة الاصعدة.

ب. مجلس الوزراء.

تنص الفقرة الاولى من المادة(٤٥) من الدستور الاردني لسنة ١٩٥٢ الساري المفعول على مايلي:

"يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي تشريع آخر الى أي شخص أو هيئة أخرى".
ويقوم مجلس الوزراء الاردني بدور رئيسي في رسم الاطار العام للسياسة الخارجية.

ج. وزير الخارجية.

يتبوأ وزير الخارجية رئاسة وزارة الخارجية وهي المؤسسة الرسمية المختصة بإدارة العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى وغيرها من الهيئات والأجهزة الدولية، وقد تأسست وزارة الخارجية الأردنية بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٤٥ وكان يتولى منصب وزير الخارجية حتى ذلك الحين رئيس الوزراء، أو أي وزير آخر، دون أن يكون هناك مقر أو ملاك لوزارة الخارجية. وأسندت الوزارة لأول مرة في تاريخ الأردن إلى دولة المرحوم توفيق أبو الهدى في وزارة ترأسها دولة المرحوم إبراهيم باشا. وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥ أجري تعديل على الوزارة وأسند منصب وزير الخارجية إلى وزير المالية محمد الشريقي إضافة إلى منصبه، وتناوب على هذه الوزارة ٨٣ وزيراً.

ووزير الخارجية هو السلطة العليا في وزارة الخارجية والمسؤول الأول عن إدارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته بموجب المادة (٤٧) من الدستور الأردني. وهو كباقي الوزراء مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته بمقتضى أحكام المادة (٥١) من الدستور. ويقوم وزير الخارجية بالإشراف على تنفيذ السياسة الخارجية التي تضعها وزارته ويتولى دوره خلف الدور الذي يلعبه جلالة الملك في مجال العلاقات الخارجية، وهو يلعب بالمقارنة دوراً ثانوياً في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية ويتقيد بالتوجيهات الملكية السامية في هذا الخصوص. وهو بذلك يقوم بدور مشابه لوزير الخارجية في النظام الرئاسي الذي يتقيد بتعليمات رئيس الدولة في تنفيذ السياسة الخارجية.

ولكن نظرا لضرورات تقسيم العمل ولتعميقات السياسة الدولية، يبقى، كما يؤكد د. علي أبو هيف في كتابه القانون الدبلوماسي (١٩٦٧) "منصب وزير الشؤون الخارجية من المناصب الخطيرة والدقيقة ذات المسؤوليات الجسام، لانه حلقة الاتصال بين دولته وجماعة الدول الاخرى ومركز نشاطها في النطاق الدولي. لذا يتعين أن يكون شاغل هذا المنصب شخصا ذا خبرة بمجريات الامور الدولية وباتجاهات السياسة العالمية وأن يكون على قدر كاف من الحنكة والكياسة يؤوله لادارة الشؤون الخارجية لدولته على نحو يصون مصالحها ويعزز مركزها في المحيط الدولي" (٥٢:٥٠).

والمهام الرئيسية التي تقع على عاتق وزير الخارجية في الاردن، هي:

(١) المشاركة في رسم السياسة العامة، باعتباره عضوا في مجلس الوزراء والمساهمة في رسم السياسة الخارجية الاردنية على وجه الخصوص والعمل على تنفيذها من خلال السفراء المعتمدين لدى الاردن والدول الاخرى.

(٢) ادارة الجهاز الاداري لوزارة الخارجية وتوقيع الرسائل والوثائق وتعيين وترقية الموظفين التابعين للوزارة وتنسيق العمل في مختلف ادارات وزارته.

(٣) الاشراف على بعثات الاردن الدبلوماسية والقنصلية وتنسيق نشاط مختلف هذه البعثات في الخارج. واختيار المبعوثين الدبلوماسيين والقنصليين للاردن.

(٤) تبادل المكاتبات والمراسلات التي تتم بين الاردن وغيرها من الدول والهيئات والمنظمات وأن يكون هيئة الاتصال بين الاردن وبينهم.

(٥) اطلاع مجلس الوزراء على التطورات السياسية على الساحة الدولية وتزويد رئيس الوزراء بالمعلومات الضرورية حول المشكلات الدولية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

(٦) تمثيل الاردن في المؤتمرات والاجتماعات والمنظمات الدولية.

(٧) استقبال المبعوثين الدبلوماسيين الاجانب وتقديمهم الى جلالة الملك وتقديم المساعدات التي يحتاجونها للقيام بمهامهم.

(٨) حماية مصالح الاردن والرعايا الاردنيين في الخارج.

(٩) الاشراف على اعداد وتحرير كافة الوثائق الرسمية الخاصة بالاردن.

(١٠) العمل على توطيد وتعزيز الروابط بين الاردن والدول الاخرى.

(١١) العمل على حسن تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الدولية التي ترتبط بها الاردن مع الدول الاخرى.

نظام السلك الدبلوماسي الاردني

صدرت الارادة الملكية السامية بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
بالموافقة على نظامي السلك الدبلوماسي وتنظيم ادارة وزارة الخارجية اللذين جاءا

ترجمة حقيقية لتوجيهات جلالة الملك الحسين للحكومة لتوفير آلية تمثيل الوطن بصورة تؤهله لاستثمار المكانة المتميزة التي يحظى بها الاردن في المحافل الدولية على اختلافها، والتي حاز عليها بفضل الجهود الكبيرة والمباركة التي بذلها وببذلها جلالته والتي وفرت للاردن اجواء طيبة من المصادقية في مختلف الاوساط السياسية في هذا العالم.

وتتاول نظام وتنظيم وزارة الخارجية في مضمونه مختلف الابعاد السياسية والاقتصادية والاعلامية والثقافية ورعاية مصالح الجاليات الاردنية في الخارج على اختلاف مواقعها واهتماماتها وضمن هذا السياق فقد تم استحداث الدائرة الاقتصادية التي من أبرز مهامها تزويد السفارات الاردنية في الخارج بمضمون وأهداف الاتفاقيات التي تعقدها وزارات ومؤسسات الدولة مع أي من الاطراف الاخرى محليا وخارجيا في اطار مسعى شامل يستهدف ترويج الاردن اقتصاديا في مختلف انحاء العالم واطلاع هيئات الاستثمار في العالم على المجالات المتاحة والحوافز والتسهيلات التي تقدمه الحكومة لاستقطاب المستثمرين.

وفي مجال السياسة الاعلامية الجديدة فان نظام الادارة أولى أهمية خاصة لادامة التواصل بين الهيئات الدبلوماسية الاردنية في الخارج والوطن فكان التعاون مع وكالة الانباء الاردنية لتزويد السفارات الاردنية بنشرة انباء يومية تتضمن أبرز النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على السعيد الوطني فيما أتاحت هذا النظام استحداث عدد من الدوائر والاقسام المتخصصة في شتى المجالات لتمكين الوزارة من الاضطلاع بمسؤولياتها بشكل أكثر شمولية وتفعيل دورها في جميع المجالات وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الوطنية المرافق ذلك مع وضع خطة لتطوير العنصر البشري وتفعيل وترشيد النظم المالية بما يتلاءم ومقتضيات التطوير.

واستهدف النظام الاداري رعاية شؤون الجاليات والطلبة الاردنيين في الخارج وتوفير السبل الكفيلة بمتابعة شؤونهم والاطلاع عن كثب على احوالهم وعالجه قضاياهم من خلال توفير أقصى درجات الرعاية والاشراف اللازمين لهم بالتعاون مع وزارة التعليم العالي.

وعقب السيد طلال الحسن وزير الدولة للشؤون الخارجية على هذين النظامين فقال انهما يمثلان نقلة نوعية متميزة تضع أمام الدبلوماسية الاردنية الادوات والوسائل التي ستمكنها من حمل رسالة الاردن وتمثيله والدفاع عن مصالحه على الساحة الدولية.

وأضاف ان حرص جلالة الملك الحسين وتوجيهاته للحكومة على تطوير العلاقات الاردنية بالدول الشقيقة والصديقة على أسس من التعاون البناء والاحترام المتبادل وخدمة القضايا المشتركة اضافة الى الاهتمام بالمسائل الانسانية من منطلق موقع الاردن المتميز على خارطة الدولية كل ذلك أسهم في اصدار نظام السلك الدبلوماسي ونظام وتنظيم ادارة وزارة الخارجية (٥١).

وقرر مجلس الوزراء اعتبارا من ١/١/١٩٩٤ الموافقة على ملحق نظام السلك الدبلوماسي المشتمل على القيمة المالية وعدد نقاط العلاوة الاضافية للبعثات الاردنية في خارج المملكة واعتباره جزءا لا يتجزأ من نظام السلك الدبلوماسي. كما قرر المجلس اعتبار الفقرة (٢) من البند الثالث رقم ٤٢٣٢ تاريخ ١٩٨٦/١١/٢٩ الخاص بتثبيت أسعار العملات الاجنبية لاغيا من تاريخ العمل بنظام السلك الدبلوماسي الجديد.

وقرر المجلس أن تبلغ القيمة النقدية للنقطة الواحدة ٥٠ ديناراً بحيث يحدد عدد النقاط المقررة لكل بعثة دبلوماسية أردنية حسب الترتيب التالي:

طوكيو ٨٥ نقطة وجنيف ٤٩ نقطة وبيرن ٤٦ نقطة وفيينا ٤٤ نقطة وباريس وبون وبروكسل ولندن ونيويورك ٤٣ نقطة وواشنطن وروما ٤٣ نقطة وأثينا واوتواو والمنامه وجدة والدوحة ودبي والرياض والرباط وأبو ظبي وطهران وطقشند والقاهرة ومدريد ومسقط وموسكو وتونس والجزائر وصنعاء وطرابلس وكانبيرا والكويت ٤٠ نقطة وانقرة وبيروت وبغداد وبكين وبرازيليا وبلغراد وبخارست والخرطوم ودمشق وسنتياجو ونيودلهي وجاكارتا واسلام آباد ٣٨ نقطة.

المؤسسة العسكرية

بدأ جلالة الحسين منذ توليه سلطاته الدستورية بالاهتمام ببناء ورعاية القوات المسلحة موليا اياها كبير الاهتمام، حتى أصبحت على مستوى عال من المسؤولية والاداء والتسليح والكوادر المؤهلة والمدربة.

وقد تطورت القوات المسلحة كما ونوعا حيث تم تزويدها بكل ما استجد على العلم من تقنية عسكرية ورافق ذلك انشاء المعاهد والكليات العسكرية لتقوم بتدريب الافراد والضباط على أحدث الاساليب والمعدات العسكرية. فنشأت جامعة مؤتة كصرح علمي عسكري يحتضن ابناء الاردن ويؤهلهم عسكريا وعلميا لتكون رافدا لقواتنا المسلحة. كما تم ادخال التكنولوجيا والكمبيوتر والميكروفيش والميكروفيلم والالترافيش وغيرها من الاجهزة التكنولوجية الحديثة.

وتؤدي القوات المسلحة دورا مهما في تنمية الاردن من خلال المساهمة بفتح وانشاء العديد من المدارس والمرافق الحكومية وتدريب الافراد والكوادر الفنية في مختلف المدن والدفع بها الى السوق المحلي، وكما اراده جلاله الحسين فالجيش العربي الاردني هو جيش لكل العرب.

يبقى ولاء المؤسسة العسكرية للنظام السياسي القائم أمرا حيويا لاستقراره واستمراريته. ويتجسد تأثير القوة المسلحة في سلوك صانع القرار كونه عاملا للترهيب أو التهديد باستخدامه بقصد التأثير في سلوك الدول الاخرى مما يوفر المزيد من البدائل أمام صانع القرار. ولذا كانت العناية بالجيش العربي وبناءه هدفا أساسيا للنظام الاردني. وكانت البداية في انهاء الوصاية البريطانية على الجيش العربي الاردني وجعلها خالصة للقيادة العربية في ١ آذار/مارس ١٩٥٦ وأعطى الدستور الاردني حق قيادة هذا الجيش لجلالة الملك وذلك بمقتضى المادة(٣٢) من الدستور التي جاء فيها:

" ان الملك هو القائد الاعلى للقوات العسكرية، والقوات البحرية، والبرية والجوية." وللملك سلطات واسعة على الجيش وقد لعب دورا هاما في تطوير قدراتها كما وكيفا لاداء مهامها. والملك هو صاحب القرار النهائي فيما يتعلق بالقوات المسلحة وتعيين الضباط ذوي الرتب العليا. وللجيش امتيازات في كافة الميادين التعليمية والصحية والاسكان.

"ويعتبر الجيش أحد القواعد الرئيسية التي يقوم عليها النظام السياسي الاردني ويمنح الجيش ولاء مطلق لجلالة الملك والعائلة الهاشمية. بحيث أصبح عنصرا من عناصر الدعم والاستقرار للنظام الملك. وتلعب النخبة العسكرية المحيطة بجلالة الملك والمؤلفة من قائد الجيش ورئيس الاركمان والمستشارين العسكريين دورا استشاريا وتنفيذيا. وكان الجيش في مراحل صعبة مرت بها الدولة الاردنية أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الاردنية حيث تم استخدامه على عدة مستويات، أحدها ردع الخصوم ومنعهم من تنفيذ السياسات المتعارضة مع المصالح الاردنية، وثانيها مساعدة الحلفاء الطبيعيين في المنطقة"(٢٢:١٨).

السلطة التشريعية

للمجلس التشريعي في الاردن حق الرقابة على السلطة التنفيذية وحق السؤال والاستجواب والتحقيق وابداء الرغبة والمسؤولية الوزارية. وقد نصت المادة(٩٦) من الدستور على أن "لكل عضو من أعضاء مجلسي الاعيان والنواب أن يوجه الى الوزراء أسئلة...." ومن ضمن هؤلاء الوزراء وزير الخارجية. وعليه فانه يحق لعضو البرلمان أن يطلب من وزير الخارجية تفسير أو شرح أو تقديم أية معلومات أو بيانات تتعلق بالسياسة الخارجية الاردنية أو عن أية مسألة معينة خاصة بهذه السياسة. كما وان من حق عضو البرلمان تقديم اقتراحات لوزير الخارجية للقيام برغبات معينة أو اتخاذ خطوات معينة تتعلق بالموقف الاردني من قضايا دولية معينة على ان هذه الرغبات حسب الدستور لا تكون ملزمة للوزير.

وتأثير السلطة التشريعية في السياسة الداخلية الاردنية أكثر منه في السياسة الخارجية، على انه لا يمكن اغفال تائير السياسة الداخلية نفسها على السياسة الخارجية.

بعد غياب دام ٢٣ عاما أستأنف الاردن مسيرته الديمقراطية بعد أن أصدر جلالة الملك الحسين قرارا بتحديد الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٨٩ موعدا لاجراء الانتخابات النيابية وأستقبل الشعب الاردني الانتخابات بحماس شديد وبلغ عدد المرشحين ٦٤٧ مرشحا ومرشحة تنافسوا على ٨٠ مقعدا. جرت الانتخابات في موعدها المحدد في جو من الحرية والنزاهة والديمقراطية وقد تحلى الناخبون والمرشحون بروح وطنية عالية جسدت رغبة الجميع في التفاعل مع هذه التجربة الديمقراطية الفريدة من نوعها في العالم الثالث.

ومرت التجربة بنجاح كما اراد لها الملك الحسين بحكمته وحنكته الذي وجه الى المواطنين الاردنيين خطابا بمناسبة استئناف الحياة الديمقراطية البرلمانية نقطف منه مايلي:

" وان نجاح التجربة في ايديكم، وهي امانة في اعناقكم مرشحين ومنتخبين، ولا اخال أحدا منكم يحرص على فشل التجربة لا سمح الله- من خلال الشطط والتطرف والعبث، ان حرصي على دستورية الحكم لا يعدله الا حرصي على مصلحتكم، ومصلحة الوطن، ومصلحة أمتنا العربية، ومصلحة الاجيال الآتية من بعدها. فلتكونوا مرشحين وناخبين عند مستوى المسؤولية التي تفرضها هذه التحديات التي بينت وشرحت، والتي أدرك بانكم محيطون بها وأعون عليها، فعلى المرشح واجب وطني يتمثل في صدق التوجه والقول، وعلى الناخب واجب وطني يتمثل في الادلاء بصوته اولا وباختيار الذي يعتقد انه خير من يمثل مصالحه ثانيا، ان من يبيع صوته يبيع ضميره، ومن يبيع ضميره يبعوطني وأمته، ولا احسبكم بحمد الله الا من أصحاب الضمان النقية، وسيكون رهاني كما كان دائما على وعيكم وصفائكم وحكمتمكم وصدق توجهكم، وحسن تقديركم، وعميق انتمائكم، كما سيكون رهاني على التزامكم الدستوري وحرصكم على اداء الامانة التي تحملون بكل نزاهة وشرف."

وشارك المواطنون كناخبين ومرشحين في الانتخابات النيابية مرة ثانية عام ١٩٩٣ بوعي وادراك كبير لحجم المسؤولية الملقاة على كواهلهم، وكانت هذه الانتخابات النيابية، واحدة من البراهين الكثيرة على عمق الوحدة الوطنية بين ابناء الاسرة الاردنية الواحدة، وعلى صدق ووعي الناخبين.

ولعل أولى المسؤوليات التي أكد على أهميتها جلاله الحسين للمجلس النيابي، تتمثل في السعي باخلاص لتفعيل الحياة البرلمانية الديمقراطية، واغناء هذه المرحلة المقبلة من حياة بلدنا، من خلال المشاركة الحقة الواعية، والحوار الهادف المسؤول في اطار الاتزان والمسؤولية.

ثانيا : المؤثرات غير الرسمية:

١. الرأي العام.

يعترف الرأي العام على انه الشعور السائد في مجتمع ما ازاء أحداث معينة وهو توجه شعبي موحد يدلي به مجموع أو أغلب الافراد في مجتمع ما ازاء موقف معين. وتلعب عوامل التكوين المشترك والثقافة والتاريخ واللغة وغيرها دورا هاما في تشكيل المفهوم المشترك ازاء مشكلة معينة، ويبرز الرأي العام بشكل أكثر وضوحا في المواقف التي تمس المصالح القومية. وعندما يتطلب اتخاذ قرار سياسي خارجي قد يتصف بالعنف يهيء صانع القرار الفرصة لان يلتف حوله القوى المساندة لقراره، في مواجهة ما يهدد هذه المصالح، ويعمل على اتخاذ قرار تبعا لضرورة الموقف مع الاخذ في عين الاعتبار الاتجاهات السائدة عند الرأي العام، لئلا يثير انتقادات الرأي العام. وتجد الحكومات من الضروري حشد الدعم لسياساتها الخارجية، ويقل اهتمام ومعرفة المواطن العادي بالشؤون الخارجية ومعرفة احداثها، منه في الامور الداخلية، فسيطرة الدولة على وسائل الاعلام، وهي المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة لمعظم الافراد، يجعل من السهل قولبة الرأي العام وتوجيهه نحو تأييد الدولة في سياستها الخارجية(٥٢). وتلعب ممارسة الديمقراطية دورا لا يمكن اغفاله في زيادة دور الرأي العام كعنصر مؤثر في اعداد السياسة الخارجية، بالرغم أن وجود شعور عام يفضل ترك مسائل السياسة الخارجية للمسؤولين. وللرأي العام الاردني ثقل معين في رسم السياسة الخارجية الاردنية ودفعها في اتجاهات معينة ومثال على ذلك تأييد الرأي العام الاردني للقضية الفلسطينية. ولكن من الصعب تقييم مدى تأثير ثقل الرأي العام الاردني في صنع السياسة الخارجية.

٢. جماعات المصالح.

وتعرف بانها مجموعة من الافراد تتجمع للسعي الى الدفاع عن مصالحها وتحقيق اهدافها عن طريق التأثير على صانع القرار. وهي بشكل عام لا تلعب دورا مرني في التأثير على صنع القرار في السياسة الخارجية الاردنية. وليس لها صفة الديمومة وتتدنى في جماعات المصالح الاردنية الكفاءة والخبرة في ممارسة نشاطاتها. ومن أهم أساليبها الاقناع الذي تقوم به مع العناصر ذات النفوذ والتأثير في عملية صنع القرار الخارجي، كما انها تعمل على تعبئة الرأي العام وتستخدم في سبيل ذلك وسائل الاعلام وأهمها الصحف. وتشكل بعض جماعات المصالح في الاردن مثل الاردنيون من أصل فلسطيني أو سوري أو شركسي قيادا على القرار الاردني في السياسة الخارجية. ويعتبر ذلك أحد محاذير السياسة الخارجية الاردنية.

٣. الاحزاب السياسية.

بشكل عام يصعب تقييم دور الاحزاب السياسية في اعداد السياسة الخارجية وتأثيرها في سلوك صانع القرار. فالحزب السياسي يختلف عن جماعة المصالح في انه يسعى للوصول الى السلطة بقصد تحقيق أهدافه وعندما لا يتمكن من ذلك فان تأثيره على صنع السياسة العامة يكون محدودا. وتمارس الاحزاب تأثيرها بشكل عام من خلال تعبئة الرأي العام لتأييد سياساتها وبرامجها واستخدامه كوسيلة ضغط على صانع القرار السياسي الخارجي ولكن يصعب تقدير مدى تأثيرها في ذلك. وتعطي المادة (١٦) من الدستور الاردني لسنة ١٩٥٢ للمواطن الاردني الحق في تأليف الاحزاب السياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف احكام الدستور. وينظم قانون الاحزاب السياسية طريقة تأليف الاحزاب ومراقبة مواردها. وفي اواسط الخمسينات مارست الاحزاب السياسية الاردنية نشاطا

سياسيا محمودا خرجت به عن الاطر الدستورية مما استدعى حلها في نيسان/ ابريل ١٩٥٧. ولم يسمح لها بممارسة نشاطها علنيا الا عندما أقر مجلس الامة الاردني في عام ١٩٩٢ مشروع قانون الاحزاب السياسية، وذلك تعميقا للخيار الديمقراطي الذي اختطه الاردن وتكريسا له. وما زال من السابق لاوانه تقييم الدور الذي تقوم به على صعيد السياسة الخارجية الاردنية.

الفصل الخامس

الوسطية في السياسة الخارجية الاردنية وتطبيقاتها

الوسطية: تعريفها ومفهومها.

"الوسطية السياسية" على حد تعريف سمو الامير الحسن بن طلال ، "مذهب يتصف بالفتح وعدم التعصب". وهي سياسة تسعى لتحقيق الوفاق والانسجام السياسي الاقليمي والدولي دون الافراط في رسم الاهداف او اختيار الوسائل والاساليب في تحقيقها حيث يفسرها سمو الامير الحسن كما يلي:

"ان الوسطية لا تعني التوفيق بين المذاهب المختلفة ولا تعني الضياع بين هذه المذاهب ولا تعني انعدام الشخصية انما هي انظومة كاملة لها شخصيتها المحددة" (٥:٣٦). وقد فسرها ابن قيم الجوزية في كتابه مدارج السالكين:

بانها تجري وراء الحق عند اية طائفة فتأخذه ولا تعاديهما بسبب ما عندها من الباطل، وتضيف الحق الذي تقتبسه من هنا وهناك الى شخصيتها ويكون صاحبها كالحاكم العادل الذي يشهد على الطائفتين ويمتنح الحق بينهما. مصداقا لقوله تعالى: (وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا). وهذا يعني ان الوسطية مذهب يتصف بالفتح وعدم التعصب وهذه هي طبيعة الامة الاسلامية. اننا نباهي - كمسلمين - بنعمة الله علينا ان خلقنا امة وسطا ولعل اعظم ما نستطيع ان نقدمه لامتنا وللعالم ان نجعل الوسطية منهجا واقعيا عمليا في كل ما نعمل. وسطية في التفكير السياسي تضع مصالح الامة فوق كل اعتبار ولا تجنح أقصى اليمين أو أقصى اليسار بل تجهد في ايجاد توازن مقبول في عالم تتجاذبه تيارات جارفة تنهك القوى وقد تقضي على الضعيف. ووسطية في التفكير الاجتماعي تأخذ بما صلح للامة من مظاهر المعاصرة دون أن تثبت عن جذور

الاصالة. ووسطية في التفكير العلمي تنهل من وسائل البحث الحديث وطرائقه ونظرياته دون اغفال التراث العريق، ووسطية في السلوك تنطلق من الاحترام المطلق للانسان الفرد والجماعة وما يمثله الفرد وتمثله الجماعة من تراث حضاري" (٣:٥٣). وتعرف الوسطية السياسية بانها مفهوم فكري سياسي ينحو بعيدا عن التطرف في الاسلوب وفي الوسائل التي يتبعها للوصول الى الاهداف المرسومة. وفي حين يتخذ " نمط التطرف " نهج تصعيدي للازمات والقضايا بهدف تغيير أنظمة الحكم والاستيلاء على السلطة السياسية بالقوة، يتبنى "نمط الوسطية" نهج تفاعل ايجابي مع تطور الاحداث ولاحتواء الازمات عن طريق ايجاد حلول جذرية للمشكلات القائمة مما يدعم قواعد الامن والسلام والديمقراطية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية (٢:٥٤).

تبنّت الامارة الاردنية ومن بعدها المملكة الاردنية الهاشمية " السياسة الوسطية " في نهج سياسة الدولة الخارجية. وكان المغفور له جلالة الملك عبدالله بن الحسين (١٨٨٦ - ١٩٥١) أول من أرسى دعائم هذه السياسة، وسار عليها من بعده جلالة الملك الحسين بن طلال. وتبنى سمو الامير الحسن بن طلال تقاليد القيادة الهاشمية ومبادئها وعمل على تطويرها فأضاف اليها مقاييس وأبعاد جديدة. ونرى ذلك بوضوح في قول سموه:

" لقد أرتبط وجود الاردن المعاصر برسالة النهضة العربية، التي حملها قائد الثورة العربية الكبرى وجنوجها في مطلع هذا القرن، ومن فان هذا البلد قيادة وشعبا هو الوريث الشرعي لمبادئ تلك الثورة، والمسؤول الاول عن تطويرها، وحملها الى افاق متجددة ابداء، لتظل رسالة حية ابد الدهر. لقد كانت هذه الثورة اول حدث بارز في تاريخنا الحديث. وهو حدث شارك فيه عرب المشرق من مختلف اقطارهم على اساس وحدة هويتهم القومية، وان هذه الهوية اشمل واسبق في التصور والوجود من واقعه القطري او المذهبي. ومن هنا عنيت الثورة العربية الكبرى بالمحافظة على هذا الوعي القومي بعيدا عن اي

تشنج حزبي او طائفي او اقليمي. شعارها قوله تعالى: ان اكرمكم عند الله اتقاكم... واضح ان الموقف الاجتماعي الاخلاقي للثورة العربية الكبرى هو الانعكاس --- للحكمة الخالدة التي بثتها الديانات السماوية في هذه المنطقة. -- ثم فان الوسطية الاجتماعية في الثورة العربية الكبرى لم تكن مرضاة لاحد، ولا تسكينا لصراع قوى اجتماعية او سياسية بل كانت التصاقا بالوقائع الثابتة والحقائق الصلبة، وتعبيرا عن الالتزام الاخلاقي للانسان" (٥:٥٣).

كما أكد الامير الحسن على الموضوع بقوله في مناسبة أخرى: "ويجدر بنا عند الحديث عن هذا الالتزام والموقف السياسي الاردني ان نذكر بانه ينبع من الثوابت الاساسية للنهضة العربية الكبرى. فقد تمسك الاردن برسالة الاجداد ليقود العمل على ترجمة المحتوى الفكري لرسالة الثورة العربية الكبرى بطريقة واقعية على الساحة الاردنية. فاصبح الاردن بفضل استمراره في التمسك بروح النهضة العربية وطنا عربيا وسطا بين الجميع. حيث نفرد في النواحي الدينية مكانة كبيرة للبنية القيمية والروحية دون تعصب او انغلاق. ونؤكد على التوازن والاعتدال سياسيا سواء اكان في المجال الداخلي ام على الصعيد الخارجي. وفي التفكير الاجتماعي والعلمي نأخذ ما يصلح من مظاهر المعاصرة مع المحافظة على الاصالة. وفي السلوك ننطلق من الاحترام للانسان الفرد والجماعة وما يمثلها الفرد وتمثله الجماعة من تراث حضاري. كما اننا ضمن ثوابت النهضة العربية ونجاح الثورة العربية الكبرى كمثال للتعامل مع جميع اعضاء الامة العربية تفاعلنا مع التعددية من منطلق مفهوم الوسطية مؤكدين ان التعددية من دينية وعرقية وثقافية تمثل قوة كامنة ايجابية اذا احسن استعمالها" (٥:٥٤).

كما يتضح ذلك من الاشارة التالية لسمو الامير الحسن:

"وعلى مستوى علاقاتنا مع الكتلتين الشرقية والغربية بصورة عامة ومع الدولتين العظيمين بصورة خاصة، فقد حرص الاردن على انتهاج سياسة متوازنة واقامة

علاقات مبنية على الاحترام المتبادل تتسجم مع سياسة عدم الانحياز التي تحفظ له حرية اختياراته. ومع ان علاقاتنا مع العالم الغربي قوية الا اننا فتحنا عددا من القنوات مع الاتحاد السوفياتي، كما اخذنا زمام المبادرة باقامة علاقات مع الصين الشعبية. وبالنسبة للولايات المتحدة، فبرغم قوة العلاقة معها، الا ان الاردن رفض الحلول الجزئية التي اقترحتها الولايات المتحدة على غرار كامب ديفيد وشجب هذه الحلول صراحة وبين اثرها على مصداقية الولايات المتحدة كعنصر اساسي في ايجاد تسوية سلمية شاملة. كما ان الجهود الاردنية المتواصلة قد خفت من معارضة الولايات المتحدة لعقد المؤتمر الدولي لاحلال السلام برعاية الامم المتحدة، بحيث تشارك في هذا المؤتمر جميع اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على ان يتم البحث عن حل سلمي على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨. وتقوم علاقات الاردن مع دول المجموعة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي على اساس من الاحترام المتبادل" (١٩:٥٥).

ويقول سمو الامير الحسن حول سعيه الى تحقيق السلام:

" فان تركنا الماضي جانبا، فان اعتناقنا لمبدأ السلام العادل والدائم بين العرب واسرائيل الذي بر عن قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ الصادر في عام ١٩٦٧ والذي رددته مقترحات قمة فاس في عام ١٩٨٢ لتسوية القضية الفلسطينية هو امر لا سبيل الى التشكك فيه. وقد بسط هذا الموقف بوضوح مرارا وتكرارا من جانب أخي الملك حسين ومن جانبي في مناسبات شتى. ففي البيان الذي القاه أخي في البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ في ١٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣ أجمل موقفنا بقوله: ان الاردن ملكا وحكومة وشعبا حاول بكل الجهد أن يسهم في نجاح عدد من مبادرات السلام واستطرد - لقد سلطنا كل سبيل، واستنفذنا كل فرصة، وعملنا أكثر من وسعنا ازاء الصديق والعدو على السواء، وذلك لكي نرى السلام العادل والدائم وقد ساد منطقتنا المضطربة - ولقد كان الاردن حازما في تأييده لجميع المبادرات الدولية الرامية الى حل مشكلتي فلسطين والشرق الاوسط... ومع ذلك فان الاردن

حريص، برغم هذه النكسات، على السعي نحو السلام، وهو قد اضطلع بدور بناء في مجتمع الدول العربية للوصول الى موقف اجماعي بشأن مفاوضات السلام. وقد بلغت هذه الجهود منهاها في خطة فاس للسلام في عام ١٩٨٢" (٥٦:١٢٨).

ويؤكد سمو الامير الحسن في تعليقه على انتفاضة الاهل في الضفة الغربية وقطاع غزة:

"وعلىنا جميعا اردنيين و اردنيين فلسطينيين و اردنيين عربا ان نعي كيف نتعامل مع الاحداث الحالية - على مرارتها وقسوتها - بالتحليل وبمفاهيم اليوم، ومتطلبات الظرف ومعطيات الاحداث نفسها. وكما رفضنا ان نترك الساحة للمتشنجين او اللاعقلانيين، فان علينا ان لا نترك هذه الساحة فارغة، بل لا بد لنا من ان نملأها بما يستوعبه الجيل المناضل من غذاء فكري ومعنوي، هذا الجيل الذي يقتحم الموت اقتحاماً، لا يوقفه الرصاص، والغاز الخانق ووسائل الارهاب والتعذيب الفردية والجماعية، بل وجود بروحه رخيصة في سبيل بلده وشعبه وارضه. ومن واجبا ان نذكر باننا كنا نحن في الاردن اول من نادى بحق تقرير المصير ورفض الاستيطان ونبه الى خطره واتبع الاساليب العملية الهادئة لدعم الاهل في داخل وطنهم المحتل، في وقت كان اكثر الرأي العام العربي يتبنى شعارات عامة عن دعم الصمود والتصدي للاحتلال وتحرير الارض دون معرفة صحيحة بدقائق الامور ومضامينها" (٥٧:٣).

ويذكر سمو الامير الحسن:

"ان نظرة معاينة للواقع العربي تشير الى ان مجمل الجهود القطرية العربية في التطور وبناء القوى الذاتية تمثل خطوطا طويلة متوازية تنطلق من كل قطر على حدة وبتجاه اهداف متناثرة متباينة بعيدة بذلك كل البعد عن امكانات التقاطع التي تشكل البداية الصحيحة لبلورة رؤية عربية واحدة في خدمة القضايا العربية الواحدة ومن ابرزها الامن العربي الجماعي ... فالخطوط المتوازية بطبيعتها

تترك بينها فجوات تسمح للرياح الخارجية ان تتغلغل فتعمل فيها عبثا وتقويضا.
وهذا ما نحس به جميعا هذه الايام" (٧:٥٨).

ولنهج " الوسطية السياسية " أهمية بالغة على سلام واستقرار وأمن المنطقة:
" تعلمون ان الاردن يقع في مكان الوسط من بقعة لها أهميتها الاستراتيجية
العالية من حيث الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي، ولذا فهي من أكثر بقاع
العالم حساسية وأكثرها قابلية للتأثر بالتطورات السريعة والخطيرة على المستوى
الاقليمي والدولي بسبب النزاعات متعددة الاطراف وحالة عدم الاستقرار التي
تهيمن على المنطقة" (٢:٥٥).

ولانتهاج هذه السياسة بإبعادها وانعكاساتها على ادارة دفة البلاد يقول سموه:
"وانتفعنا باجتنا بنا العواقب الاقتصادية للسياسات الراديكالية والمتطرفة التي كان لها
أثرها في اجزاء أخرى من الشرق العربي. واستطعنا بفضل موقف الاعتدال
والوسطية السياسية أن ننتهج سياسة اقتصادية فعالة باستغلال مواردنا الطبيعية
والبشرية الى الحد الذي ما كان ليتأتى لنا بناء على أي من النموذجين البديلين لما
نشاهد في أماكن أخرى. فلم نسلك طريق التطرف والراديكالية. ولا احتوانا اطار
سلطة يتقبلها الناس بسبب ضغطها الاقتصادي مع اعتمادها على خطة تنمية طموحة
فائقة واستثمار مفرط، وهو ما ظهر في أماكن أخرى. وهذا يتضح ان الاعتدال -
وان يكن الاعتصام به صعبا واحيانا شبه مستحيل - هو الذي يكتب له النجاح في
المدى الطويل" (١١٣:٥٦).

ويتضح مما سبق دراسته لمفهوم الوسطية أن الاردن هو خير مثال للدور
السياسي الذي تلعبه الوسطية في منطقة الشرق الاوسط بسبب الخصائص التي يتميز
بها، وأهمها:

أ. التصاقه الجغرافي المباشر بموقع الصراع العربي - الاسرائيلي.
ب. الميزات الديمغرافية التي تفرض عليه أن يتبنى سياسة حكيمة متوازنة
حيث ان عامل السكان له أكبر الاثر على توجهات الاردن الداخلية والخارجية.
ج. السياسة الخارجية الاردنية والالتزامات الواقعة على الاردن عربيا واسلاميا
وعلاقات الاردن المتميزة مع الدول الكبرى(٥٩).

ويوجز الدكتور عبدالحميد ابراهيم في كتابه الوسطية العربية: مذهب وتطبيق
الملاحم الرئيسة للوسطية كما يلي:
" حين عرج النبي صلى الله عليه وسلم الى السماء السادسة، التقى فيما يقال بملك
نصفه من ثلج ونصفه من نار، لا الثلج يطفىء النار، ولا النار تذيب الثلج، وكان
يدعو الله الذي ألف بين الثلج والنار، أن يؤلف بين قلوب عباده المسلمين." ويعلق
الدكتور ابراهيم على ذلك بقوله: " قد يحق لنا أن نتخذ من هذا المثل رمزا للوسطية
العربية، التي تقوم على تجاوز الاشياء وتمايزها، وأيضا تعايشها تحت عناية الله.
على أن نضيف الى تلك العبارة المعدلة عنصرا هاما، وهو عنصر الحركة الذي
اكتشفه القرآن الكريم في ظواهر الطبيعة، ثم نقله الى قلب المسلم، وجعله يختلف عن
اربة فارغة، أو قطعة من خشب مسندة، واعترف بواقعية الصراع بين الخير والشر،
وصعوبة الاهتداء الى الصراط المستقيم، أي الى الشعرة الرفيعة، التي تقع في قلب
الصراع المتناقض والمركب"(٣:٦٢).

ويصف الدكتور الهاشمي التيجاني الوسطية في الاسلام بانها " اعتدال المسلم في
روحه وعقله وبدنه وفعله حتى اصبح معتدلا " بين الافراط والتفريط وابتعادا عن
الغلو في كل شيء" (٦:٦٣).

كما يشرح المفكر الاسلامي سيد قطب آية (وجعلناكم أمة وسطا " في كتابه في
ظلال القرآن، انها الامة الوسط بكل معاني الوسط سواء في الوساطه بمعنى الحسن

والفضل او من الوسط بمعنى الاعتدال والقصد او من الوسط بمعناه المادي الحسي .
اي انها امة وسط في التصور والاعتقاد ووسط في التنظيم والتنسيق ووسط في
الارتباطات والعلاقات ووسط في الزمان والمكان (٦٤).

ويذكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين أن الوسطية السياسية هي الاستقلال التام
في القرارات والخيارات السياسية وجعل المعيار مصلحة الامة في كل قرار
وخيار (٣:٦٥).

وفي الخلاصة فإن الوسطية ليست انعزالا عن العالم وانما انفتاح وحوار وتعامل
وتعاون مع الاخرين ولكن دائما من موقع الاستقلال ودون الازعان للاخرين من
موقع التبعية لهم .

تطبيقات الوسطية في السياسة الخارجية الاردنية

يبرز عدد من الاهداف وراء تحليل السياسة الخارجية اذ يساعد تحليل الوقائع
للوصول الى بعض النتائج حول الاحداث التي وقعت وأسباب وقوعها وأثرها مما
يؤدي في العديد من الاحيان الى تنبؤ السياسة المستقبلية للدولة والسلوك السياسي
الذي سوف تنتهجه على الساحة الدولية.

فلو أخذنا بعين الاعتبار السياسة الاردنية تجاه القضية الفلسطينية وتجاه أزمة
الخليج، فاننا نسعى في هذه الحالة ايجاد اجوبة على الاسئلة الرئيسية التالية:

١. ما السياسة التي اتبعتها الحكومة الاردنية في التعامل مع القضية الفلسطينية أو
أزمة الخليج؟ (وصف السياسة).
٢. لماذا تبنت الحكومة الاردنية هذه السياسة؟ (شرح السياسة).
٣. ما مستقبل العلاقات الاردنية - الفلسطينية أو الاردنية - الخليجية في المدى
القريب؟ (التنبؤ)

٤. هل سيكون لهذه العلاقات فوائد عملية على الاردن ؟ (تقييم السياسة)
٥. ما السياسة الخارجية التي يقتضي على الاردن تبنيها في المستقبل في حال نشوب أوضاع سياسية عربية أو دولية ذات طابع مشابه؟ (تحديد ورسم السياسة المستقبلية)

القضية الفلسطينية

أولت جهود الملك الحسين أهمية بالغة لنصرة القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وتركز اهتمام تكريس وجهود جلالاته على الحوار الموضوعي الهادف البناء في سبيل خدمة الأمة العربية لكسب الرأي العام الدولي من خلال العمل المتواصل على الاسس السليمة ويؤكد الحسين في خطابه الذي أعلن فيه فك العلاقة الادارية والقانونية بين الضفتين " وتبيدا لأي ظنون يمكن أن تنشأ عن اجراءاتنا ونود أن نؤكد لكم ان هذه الاجراءات لا تعني تخلينا عن واجبنا القومي سواء تجاه النزاع العربي الاسرائيلي أو تجاه القضية الفلسطينية كما انها لا تعني تخلينا عن ايماننا بالوحدة العربية. فالاجراءات اتخذناها بالاصل تجاوبا مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعن القناعة العربية السائدة بأن مثل هذه الاجراءات ستسهم في دعم نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة وسيواصل الاردن دعمه لصمود الشعب الفلسطيني ولانتفاضته الباسلة في الارض الفلسطينية المحتلة بما تسمح به طاقاته..."

ويؤكد الملك الحسين في مناسبة أخرى: " الاردن لم ولن يتخلى عن دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني الى أن يبلغ غاياته الوطنية باذن الله فما من أحد خارج فلسطين يمكن أن يكون له ارتباط بفلسطين أو بقضيتها أو وثق من ارتباط الاردن أو ارتباط أسرتي بها هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الاردن دولة مواجهة وحدوده مع اسرائيل هي أطول من حدود أي دولة عربية معها، ولن يتخلى الاردن عن التزامه بالمشاركة في عملية السلام التي اسهمنا في اوصولها الى مرحلة تحقيق

الاجماع الدولي على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط للتوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة للنزاع العربي الاسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها(٦٦).

يلعب الاردن دورا خاصا على صعيد القضية الفلسطينية. ويقوم هذا الدور على عدة اعتبارات رئيسية:

أولاً: هنالك تكامل تاريخي وسياسي بين الارض والشعب على ضفتي نهر الاردن. فالاردن يشكل العمق الداخلي لارض فلسطين، كما تشكل الاراضي الفلسطينية الامتداد الجغرافي للاردن، ومنفذه المباشر الوحيد على شاطئ البحر المتوسط. (عندما تسلمت بريطانيا مسؤولية حكم فلسطين في بداية عهد الانتداب، اعتبرت الاراضي الواقعة شرق وغرب نهر الاردن وحدة ادارية واحدة). ويخلق هذا التكامل تجانسا أردنيا - فلسطينيا " طبيعيا " تدعمه شبكة واسعة من العلاقات والروابط الشخصية والعائلية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن القول ان الفرز السياسي بين الهوية الاردنية والهوية الفلسطينية هو أمر جديد نسبيا، كما وان هذا الفرز لا يزال هشاً وقيد التبلور حتى الآن.

ثانياً: تتبع من تاريخ العلاقات الاردنية - الفلسطينية، ومن فترة الحكم الاردني للضفة الغربية على وجه التحديد مسؤولية أردنية خاصة حيال مستقبل هذه الاراضي. ولذا يجد ان له مسؤولية خاصة في استرجاعها. ويمكن تفسير جزءا حيويا من الدوافع الكامنة وراء التحركات السياسية والدبلوماسية الاردنية خلال العقدين الماضيين، بما في ذلك السعي وراء حل سياسي للصراع مع اسرائيل على ضوء هذا العامل بالذات.

ثالثاً: تحتل القدس مكانة متميزة في المنظور الاردني وفي مفهوم العرش الهاشمي لدوره ومسؤولياته التاريخية. ويعتبر هذا العرش نفسه وصيا على الاماكن المقدسة في فلسطين والطرف العربي - الاسلامي الاول المناط بمهمة حماية القدس ورفع الاحتلال الاسرائيلي عنها. واذا كانت دوافع الاردن نحو ضمان استرجاع الاراضي المحتلة يعززها بشكل خاص اهتمام المملكة بمسألة القدس، فان الدور الاردني على هذا الصعيد يتأثر كذلك من جراء حساسية المملكة حيال موقعها اسلامي، والتنافس التقليدي بين العرش الهاشمي والتيارات الاسلامية الاخرى في المنطقة. وتشكل هذه الحساسية عامل ضغط على الاردن حيث تسعى المملكة الى عدم الظهور في موقع المتهاون حيال الحقوق الاسلامية أو العاجز عن صيانة هذه الحقوق.

رابعاً: ان مجرد الكثافة السكانية الفلسطينية في شرق الاردن والتفاعل الفلسطيني الاردني المستمر داخل المملكة وبين الاردن والضفة الغربية من شأنه أن يخلق للاردن دوراً على صعيد القضية الفلسطينية. واذا كان التصادم الاردني - الفلسطيني لاينفي وجود توترات فعلية أو كامنة بين الطرفين فان واقع الامر يجعله من الصعب فصل مصير الاوضاع الفلسطينية شرق وغرب النهر، عن مصير الاوضاع الاردنية نفسها. ومن هذه الرؤية يتحرك الاردن في مجال القضية الفلسطينية ليس سعياً وراء انهاء القضية فحسب بل بغية حماية المملكة من الاثار السلبية المحتملة لسياساتها والحيلولة دون وقوعها في عزلة بين القوى المحيطة بها. ويختلف الاردن في هذا المضمار عن مصر مثلاً، التي لاتواجه ضغوطات اقليمية مشابهة، والقادرة على العمل بشكل مستقل نسبياً، وحتى المجازفة بالقطعة العربية، كما حدث في اعقاب التوقيع على اتفاقية كامب ديفي مع اسرائيل. ولاسباب سياسية ونفسية لايسطيع الاردن اتباع النهج المصري أو العمل خارج اطار الدعم العربي، على الاقل من بعض القوى العربية الرئيسية الفاعلة بمحيط المملكة المباشر. من هنا تراعي المملكة أهمية الدور السوري والمصالح السورية المباشرة على صعيد الصراع مع اسرائيل، والحقائق الناجمة عن كون سوريا قوة عسكرية مركزية في المشرق العربي، ويرى

الأردن في العراق طرفاً موازياً لسوريا وحليفاً يمد المملكة بعمق سياسي وجغرافي رغم انشغاله الراهن في الحرب مع إيران، أما السعودية فتلعب دوراً حيويًا في دعم الأردن اقتصادياً وتقديم المعونة اللازمة لادامة النمو الاقتصادي الأردني وتمويل الحصول على السلاح للقوات المسلحة الأردنية من الخارج.

وتستتبع سياسة الموازنة بين القوى العربية الأساسية، محاولة تحاشي الوقوع في المحاور الإقليمية المتضاربة. ورغم كون الأردن قد اتبع سياسة تبدو أقرب إلى بعض الدول العربية من غيرها، يبقى أن مصلحة الأردن تقتضي الحيلولة دون "ابتلاعها" من قبل محور ما، قد يكون فيه الأردن الطرف الأضعف. ولعل السياسة الأردنية الراهنة التي تربط ما بين الانفتاح على سوريا من جهة والحفاظ على الخطوط القائمة مع العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر من جهة أخرى، تمثل النهج الأمثل من وجهة النظر الأردنية، وأن كان من الصعب التكهن بقدرة المملكة على الاستمرار في مثل هذه السياسة، أو احتمال تعثرها أمام التطورات اللاحقة في المنطقة.

أما على الصعيد الفلسطيني فهناك هدفاً أردنياً ثابتاً يتمثل في ضرورة الاحتفاظ بدور أساسي في التأثير على مجريات القضية الفلسطينية، وعلى العملية الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد تسوية سياسية للصراع مع إسرائيل. ومن هذا المنطلق يسعى الأردن إلى الشراكة مع الفلسطينيين، ومع منظمة التحرير الفلسطينية. وبالذات، وإنما من مفهوم كون الأردن هو الشريك الأكبر في هذه العلاقة. وفي حين أن المملكة تريد أن تحصل على دعم مباشر أو ضمني من منظمة التحرير الفلسطينية، فإنها لا تريد للمنظمة أن تكون القوة المتحكمة بهوامش حرية العمل الأردنية، أو أن تكون عقبة أمام قدرة الأردن على تحقيق الأهداف التي يصبو إليها فيما يتعلق بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وهناك عملية شد وجذب مستمرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن والعديد من التوترات الفعلية والكامنة بين الطرفين. غير أن الأردن لن يتخلى على الأرجح عن صيغة المشاركة

مع المنظمة التي تتماشى مع مجمل التصورات الاردنية بشأن ضرورة العمل العربي المشترك في مواجهة اسرائيل.

ويعمل الاردن بقدر الامكان على تفادي استثارة اسرائيل أو مدها بالحجج التي قد تستخدمها في تهديد المصالح الاردنية الحيوية. وباستثناء حرب ١٩٦٧ يمكن القول ان المملكة شديدة الحذر في التعامل مع اسرائيل على الصعيد العسكري - الامني، وهي لن تخرج عن هذه السياسة على الأرجح في المستقبل المنظور. وتدعم سياسة الحذر الاردنية، محاولات مستمرة لاقامة نظام دفاعي/ رادع فعال. وضمن هذا السياق تجدر ملاحظة كون نسبة الانفاق الدفاعي الاردني قد وصلت الى نحو ١٤٪ من مجموع الدخل القومي خلال السنوات الاخيرة، بالمقارنة مع ١٥ - ١٨٪ في السعودية، و ١٤ - ١٦٪ في سوريا، و ٧ - ٩٪ في مصر، و ٣٠٪ في اسرائيل. وتعمل المملكة على الحصول على الانظمة السلاحية المتطورة، كما انها تسعى لتتويع مصادر سلاحها عند اللزوم .

ويحاول الاردن ايجاد دور له في المنطقة خارج ساحة الصراع العربي الاسرائيلي واذا كانت المملكة تجد ان موقفها ضعيفا نسبيا بالمقارنة مع القوى الاقليمية الاخرى المعنية بهذا الصراع، يبدو انها تسعى من اجل التعويض عن هذا الضعف قدر المستطاع عبر توسيع دائرة عملها ومد نفوذها الى الساحات التي لاتتطوي على تهديدات أو مخاطر أمنية مباشرة عليها، وتشتمل الاهداف الاردنية في هذا المجال على دعم الانظمة الصديقة في المنطقة وكسب ودها، والحيلولة دون ظهور التيارات الاقليمية المهددة للاوضاع السياسية القائمة.

وأعلن رئيس الوزراء الاردني في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ١٩٨٨/٤/٨ بأن الملك الحسين سلم وزير الخارجية الامريكي جورج شولتز اثناء المحادثات التي جرت خلال الفترة من ٥ - ١٩٨٩/٤/٨ ورقة تتضمن المبادئ الستة الثابتة التي

يلتزم بها الاردن في أي تحرك سياسي للتوصل الى تسوية النزاع العربي الاسرائيلي وحل القضية الفلسطينية وهذه المبادئ هي:

١. عدم جواز احتلال اراضي الغير بالحرب، وأن انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة هو أساس التسوية للنزاع العربي الاسرائيلي وأقامة السلام العادل والدائم.

٢. ان تسوية النزاع العربي الاسرائيلي تتطلب تسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

٣. ان تسوية النزاع العربي الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية يجب أن تكون شاملة والمفاوضات للتوصل الى التسوية الشاملة تتم الا في المؤتمر الدولي.

٤. المؤتمر الدولي لا يكون مجرد تجمع دولي احتفالي هدفه الوحيد بدء المفاوضات المباشرة يجب على المؤتمر أن يعكس الثقل المعنوي والدائم للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن في مساعدتها لاطراف النزاع للتوصل الى سلام شامل وعادل ودائم.

٥. ان مبادئ قرار مجلس الامن ٢٤٢ تنطبق على جميع الاراضي العربية المحتلة وهي أساس المفاوضات في اللجان الثنائية، وهي كمبادئ غير قابلة للتفاوض في هذه اللجان.

٦. ان الاردن كدولة مستقلة ذات سيادة، على استعداد لحضور المؤتمر الدولي مع بقية الاطراف المعنية، والاردن لن يمثل الشعب الفلسطيني في المؤتمر ولن يتفاوض حول تسوية القضية الفلسطينية نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية كما ان الاردن على استعداد لحضور المؤتمر في وفد أردني - فلسطيني مشترك اذا وافقت الاطراف المعنية على هذا الترتيب.

وأشار رئيس الوزراء الاردني بأن الموقف الاردني من المبادرة الامريكية يحكمه مدى تجاوب هذه المبادرة مع المبادئ الستة السالفة الذكر، والاردن يلتزم بتلك المبادئ المقبولة عالميا، للسير في عملية المفاوضات وهي مبادئ غير قابلة للتفاوض. وأوضح أن الاردن أستعد الاردن منذ البداية باستئناف الحوار مع الولايات المتحدة للوصول الى صيغة مقبولة، بعد أن تجاوبت واشنطن مع الطرح الاردني وتقدمت باتجاه فهم الملك الحسين لمبدأ الارض مقابل السلام وأسس عقد المؤتمر الدولي، بالرغم من حدوث خلافات مع الجانب الامريكي حول مسائل تتعلق بانسحاب اسرائيل وعقد المؤتمر الدولي والتمثيل الفلسطيني.

والاردن يرى ان أسس استئناف المفاوضات، وعقد المؤتمر الدولي يجب أن تستند الى ما يلي:

١. الرغبة بالتفاوض حول تطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢) وليس التفاوض حول القرار نفسه.

٢. ان قرار ٢٤٢ ينطبق على جميع الاراضي العربية المحتلة وهو اساس التفاوض في المؤتمر الدولي المقترح.

٣. رفض المؤتمر الاحتفالي أو حصر دوره على التفاوض المباشر.

٤. ان اصرار الاردن على عقد المؤتمر دولي فاعل، انبثق من الحاجة لعقد مفاوضات تعتمد على الشرعية الدولية، وانه يريد مؤتمرا ذا فاعلية في آليته وكافة مضامينه.

٥. يجب أن يعكس المؤتمر النقل المعنوي والاخلاقي للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن لمساعدة الاطراف المعنية.

-١٠٦-

٦. يجب أن يتم التفاوض في المؤتمر حول تطبيق القانون الدولي. وليس التفاوض حول المبدأ بحد ذاته.

٧. ان أي حل يجب أن يستند الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة، وخلاف ذلك سيشكل الانسحاب الجزئي استسلاما وليس سلاما عادلا.

٨. حل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها بما فيها حق العودة.

٩. يجب أن يجمع الحل كافة الاطراف المعنية الاردن، سوريا، لبنان، مصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية مع الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والذي يعتبره الاردن حقا مقدسا.

ويرفض الاردن التوقيع على اتفاق سلام مع اسرائيل قبل بحث تفاصيل جميع القضايا، ويتمسك الاردن بالسلام العادل والشامل والدائم. وتعتبر هذه النظرة عن " رؤية ناضجة لمخاطر الانزلاق في حلبة التسوية وفقا للمنظور الاسرائيلي،" الذي يريد محاصرة العرب بالاتفاقات الجزئية مع المماطلة في اتخاذ خطوات تنفيذية.

ويرى وزير الخارجية الاردنية الاسبق الدكتور كامل أبو جابر أن الاردن لا يعمل في فراغ ولا يعمل لوحده فهو من ضمن الاسره العربية والدولية ويحدد العوامل الدولية والاقليمية والمحلية التالية التي أثرت على مشاركة الاردن في عملية السلام(٦٧).

العوامل الدولية

أ. انهيار الاتحاد السوفياتي والذي كان سندا عسكريا وسياسيا للوطن العربي وما تلى ذلك من تداعيات سياسية على الصعيد الدولي و بروز نظام عالمي جديد.

ب. الوفاق الامريكي الروسي حيث لم يعد هناك خلاف بين كلا الدولتين حول عقد مؤتمر للسلام .

ج. أزمة الخليج ومترتباتها.

والتي أظهرت قوة هائلة جديدة لها القدرة على جمع معظم العالم حول نقطه أو هدف واحد حتى بلغ عددها ٣١ دولة لتقاتل دولة واحدة وهي العراق .

د. التبعية. أن تبعية اوروبا الغربية للسياسة الامريكية اخرجها من عامل مؤثر في السياسة العالمية .

هـ. الحلف الاستراتيجي الاسرائيلي الامريكي . فهو عامل محلي داخلي ودولي مترجم في الدعم السياسي والاقتصادي والدولي والعسكري وعلى مختلف الاصعدة.

العوامل الإقليمية.

١. فقد العرب نصير عسكري وسياسي وهو الاتحاد السوفياتي وما تلا ذلك من تداعيات ومن ثم تحجيم العراق من خلال أزمة الخليج حتى وصل الى ما هو عليه الان .

٢. انقسام العرب على النحو الحالي نتيجة أزمة الخليج والذي لا يزال يعاني العرب منه بعد أن كان حلم العرب الوحده نزل حلمهم الى التضامن ثم نزل الى وحده الكلمه والان نسعى للوصول الى الحديث .

٣. اختلال ميزان القوى العسكري خاصة بعد خروج العراق كونه يميل ضد مصلحة العرب .

٤. الضغط على المستوى الاقليمي والدولي الذي مورس على الاردن للدخول في العملية السلمية، علما أن الاردن منذ عام ١٩٦٧ وبعد تبنيه لقرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢) وبعده (٣٣٨) وهو يدعو الى تسوية عادله وشاملة دائمة للصراع العربي الاسرائيلي بناء على قرارات الامم المتحدة.

العوامل المحلية.

١. أن معاناة الامل تحت الاحتلال والضغط على المستوى الدولي والاقليمي لا بد أن يترجم نفسه ويضغط على الاردن للدخول في عملية السلام والذي لم يرفضها وانما كان ينادي بالحل السلمي العادل والمشرف والشامل وكذلك الانسحاب من كافة الاراضي المحتلة ومن القدس وجنوب لبنان حسب نص قرار مجلس الامن الدولي رقم (٤٢٥).

٢. بروز منظمة التحرير كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني الامر الذي جاء كنتيجة لقرارات مؤتمر الرباط ١٩٧٤ وقرار فك الارتباط الاداري والقانوني عام ١٩٨٨ ومن هذا المنطلق بوسطيته المعهودة لتوفير المظله ليتمكنهم من المشاركة السياسييه في مؤتمر مدريد .

٣. رسائل التطمينات التي اعطيت لجميع الاطراف والتي تركزت على قواعد واسس عملية السلام والشامله للانسحاب وشمولية الحل وعدالته(٦٨).

أزمة الخليج

بذلت القيادة الهاشمية الاردنية عند اندلاع أزمة الخليج في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ جهودا تهدف الى احتواء الازمة العراقية - الكويتية ومعالجة جميع الاسباب التي أدت الى هذه الازمة بالطرق السلمية، ومن خلال الوساطة العربية، ويعبر عن هذا الموقف الكتاب الابيض الذي اصدرته حكومة المملكة الاردنية الهاشمية "وعندما فشلت هذه الجهود واصل الاردن طرح المبادرات لاقتناع أعضاء الامم المتحدة مواصلة التركيز على اعتماد الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة، وتحاشي القرارات التي قد تؤدي الى المواجهة العسكرية" (١:٦٩).

وتميز الموقف الاردني منذ البداية بحرصه البالغ على اتاحة الفرصة للحل العربي، متخذا موقفا واضحا برفض النتائج المترتبة على الاحتلال العراقي للكويت ومؤكدا منذ بدء اندلاع الازمة استمرار اعترافه بالنظام الاميري والحكومة الكويتية التي كانت قائمة قبل الاحتلال .

كما أمتنع الاردن عن تأييد قرار الاجتماع الوزاري العربي المنعقد في القاهرة يوم ٣ آب/ أغسطس ١٩٩٠. الذي أدان العراق على اعتبار ان ذلك القرار يساهم في تعقيد الموقف ويؤثر سلبا على امكانية عقد الاجتماع الذي كان يجري الاعداد له في جده يوم ٥ آب/ اغسطس ١٩٩٠ بين الاطراف العربية المتنازعة (٣:٦٩).

وصرح الملك حسين بن طلال في أكثر من مناسبة انه لم يؤيد الاجتياح العراقي للكويت، ولم يكن على علم مسبق به، وأن همه الاساسي كان حل الازمة سلميا.

وتأكيدا على اهتمام جلالته بذلك، أعلن عن خمسة مبادئ أساسية يقتضي تبنيها لتسوية الازمة سلميا هي:

١. ضرورة منح الوسيط العربي فرصة للقيام بدوره ليجري الحوار مع الطرفين المتنازعين ويمهد لهما السبيل للجلوس معا والتفاوض حول المشكلات التي تكمن وراء النزاع سعيا لحلها.

٢. ضرورة القبول بالحل الوسط في النزاع العراقي - الكويتي اذ أن من شأن الحل الوسط أن يكون نهائيا ومتوازيا لأن كل طرف في النزاع يأخذ ويعطي ويتم الاتفاق بينهما بالتراضي.

٣. ضرورة بحث أزمة الخليج في اطار نظرة شمولية لمشكلات المنطقة التي تهدد الامن والسلام فيها مثلما تهدد السلام العالمي والاقتصاد الدولي.

٤. ضرورة الالتزام بتطبيق الشرعية الدولية على الازمات التي صدرت بحقها قرارات من نفس المرجع وهو مجلس الامن الدولي.

٥. ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط لتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي (٧٠).

أما الامير الحسن فقد أكد خلال نشوب الازمة أن الاردن يؤمن بمبدأ رفض احتلال اراضي الغير بالحرب وضمها بالقوة وأن الجهود الدبلوماسية الاردنية في هذه المرحلة يجب أن تتركز على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاهداف التالية:

أولاً: تحقيق حل سلمي لامن الخليج ضمن الاطار العربي ويتمشى مع الشرعية الدولية ويقوم على أساس:

أ. الحيلولة دون حصول مجابهة عسكرية والعمل على ايجاد حل عربي ضمن الشرعية الدولية يقوم على مبدأ الانسحاب العراقي ومعالجة القضايا المتعلقة بين البلدين واعطاء دور للجامعة العربية حسب منطوق قرار مجلس الامن ٦٦٠.

ب. العمل على تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على امتثال الاردن لقرار مجلس الامن رقم ٦٦١ الخاص بفرض عقوبات ضد العراق.

ج. استعادة علاقات الاردن الحميمة مع دول الخليج العربي وبقية الدول العربية التي أيدت التدخل العسكري الاجنبي وكذلك مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ومواجهة الحملة الاعلامية التي تشن عالميا ضد الاردن.

د. الموازنة بين التزامات الاردن الدولية حسب ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وبين مواقفه ومبادئه القومية، والعمل على أن يكون الحل عربيا يحظى بتأييد دولي .

ثانيا: محاولة وضع أسس جديدة لنظام عربي مستقبلي في مرحلة ما بعد الازمة على أساس :

أ. وضع هيكل لنظام أمن عربي جماعي ضد التهديد الخارجي ويحرم استخدام القوة بين اطرافه العربية.

ب. تقوية حالة الاعتماد المتبادل الاقتصادية بين الاقطار العربية بحيث يصبح من المستحيل استخدام القوة بين هذه الاقطار وادارة التنافس على أساس اقتصادي/ تجاري/ سياسي سلميا.

ج. معالجة الفجوة الهائلة في مستوى الدخل بين الدول العربية القليلة السكان، كثيرة الموارد، والدول القليلة الموارد كثيفة السكان، والشروع في تنمية اقليمية عربية حقيقية وتوزيع شبه عادل للثروة وكنت قد اقترحت في عام ١٩٧٧ في منظمة العمل الدولية انشاء صندوق تعويض للعمال العرب الذين يعملون في الخليج وفي النهاية يعودون الى وطنهم الاصلي.

ثالثا : العمل على وقف النزيف العربي ووقف الحرب العربية الباردة محاولة منع حدوث شرخ دائم في النظام العربي بما في ذلك معارضة فكرة الهيكل الاقليمي الامني العربي الموجه عربيا وامريكيا.

رابعا : بدء عملية نزع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والجرثومية من المنطقة بشكل فعال وكامل تحت مظلة دولية.

خامسا : تعزيز الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي وترسيخ التعددية السياسية والفكرية واحترام حقوق الانسان في الوطن العربي" (٨:٧١).

العلاقات الاردنية العربية بعد أزمة الخليج.

لقد أثرت أزمة الخليج التي نشبت في ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠ أثر اجتياح القوات العراقية للكويت واحتلالها تأثيرا كبيرا على علاقات الاردن مع الدول العربية خاصة دول الخليج ومصر وسوريا التي أنضمت الى التحالف الغربي ضد العراق بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، وذلك لرفض الاردن الى الانضمام الى ذلك التحالف.

وسعى الاردن بعد انتهاء الازمة الى اعادة الامور لطبيعتها واصلاح العلاقات السياسية مع سوريا ومصر وبعض دول الخليج.

ومهما يكن الأمر فإن العلاقات الاردنية العربية شهدت خلال عام ١٩٩٣ تحسنا كبيرا وهاما عما كانت عليه بعد انتهاء حرب الخليج وخطت خطوات ايجابية نحو تحقيق المصالحة العربية وتعزيز التضامن العربي وردم الهوة التي نشأت بسبب اختلاف المواقف وتباين وجهات النظر العربية خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

وجاء هذا التغير في العلاقات الاردنية العربية وسط تغيرات وتطورات جذرية وقعت في منطقة الشرق الاوسط وأهمها التصالح التاريخي بين الخصمين التقليديين في المنطقة الفلسطيني والاسرائيلي. فقد تم فتح صفحة جديدة في مسار عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط باعلان منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ١٩ آب/ اغسطس ١٩٩٣ توصلهما خلال اجتماعات سرية جرت في العاصمة النرويجية اوسلو الى اتفاق يتناول الخطوط العريضة لاقامة نظام حكم ذاتي في الاراضي المحتلة يبدأ تطبيقه في غزة واريجا. وتم في ٩ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وتبع ذلك توقيع اتفاق السلام الفلسطيني الاسرائيلي المعروف باعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣. ونتيجة ذلك جرى توقيع جدول أعمال المفاوضات الاردنية الاسرائيلية في واشنطن في ١٤ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣، الهادفة الى تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل" على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨.

وقد اثار الاتفاق ردود فعل متباينة في ارجاء العالم وبالاخص على الساحة العربية وفي صفوف الفلسطينيين والاسرائيليين ما بين مؤيد ومعارض. فعلى الصعيد العربي رحبت أغلبية الدول العربية بالاتفاق ووجدت فيه خطة ايجابية في المسيرة التفاوضية الهادفة لاقامة السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة وتأكيد الحقوق الفلسطينية والعربية. واعتبرت هذه الدول الاتفاق خطوة أولية لتثبيت حقوق الشعب الفلسطيني .

واعتبر تطبيق الحكم الذاتي في غزة واريحا أولا خطوة أولية على طريق السلام الشامل وان الخطوة التالية ستكون انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية واقامة دولة فلسطينية وهو الطموح الاستراتيجي الذي يسعى الشعب الفلسطيني الى تحقيقه. ووجه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رسالة شكر الى الرؤساء والملوك العرب على مواقفهم المؤيدة للاتفاق. وكان الاردن في مقدمة الدول العربية التي أعربت عن تأييدها ودعمها للاتفاق حين صرح الملك الحسين في مؤتمر صحفي الموقف الاردني المؤيد لهذا الاتفاق وقوفا مع رغبة الشعب الفلسطيني ودعمه لمطالبه، وقال: " ان الاتفاق اخترق الجليد الطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات الثنائية" (٦٦).

وحظي الاتفاق بترحيب جامعة الدول العربية التي وصفته بانه خطوة هامة وايجابية. وقال الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة: " ان هذه الخطوة سوف تساعد على احياء اتصالات شرعية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لتحقيق الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية حتى يعم السلام والاستقرار في المنطقة لتتفرغ لمشروعات التنمية وتحقيق رفاهية شعوبها" (٧٢). كما أيدت هذا الاتفاق دول مجلس التعاون الخليجي. حيث صدر بيان عن اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون في دورته الثامنة والاربعين المنعقدة في العاصمة السعودية الرياض ان الاتفاق يمثل " خطوة أولى في سبيل التوصل الى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة."

العلاقات الاردنية السورية

ولتحسين العلاقات الاردنية - السورية قام الملك الحسين في عام ١٩٩٣ بزيارتين لسوريا. وقد اتفق الرئيسان الاردني والسوري في اجتماعهما على التنسيق في مواقف البلدين تجاه عملية السلام، كما اتفق الجانبان على تحقيق شمولية الحل للنزاع العربي الاسرائيلي، وأكدوا ان ايا منهما لن يوقع اتفاقية سلام منفردة مع اسرائيل دون الحصول على موافقة الطرف الآخر.

كما زار عمان في ٢٧ كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٣ وزير الخارجية السوري فاروق الشرع التقى خلالها بالملك الحسين ورئيس الوزراء وتم التأكيد خلال هذه المباحثات على ضرورة التنسيق المستمر وتوحيد الرؤية والموقف لما يضمن عودة الحقوق العربية وتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في المنطقة. وبحث سبل تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين لضمان الوصول الى أعلى درجات التعاون والتنسيق خدمة لمصالح الشعبين الشقيقين وقضايا الامة العربية الواحدة.

العلاقات الاردنية - المصرية

وكخطوة أولى على طريق اعادة العلاقات الثنائية بين الاردن ومصر الى طبيعتها كما كانت قبل أزمة الخليج، قام جلالة الملك الحسين في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ بأول زيارة عمل رسمية يقوم بها لمصر منذ انتهاء حرب الخليج حيث اجتمع مع الرئيس المصري حسني مبارك وكبار المسؤولين المصريين وجرى تبادل وجهات النظر حول القضايا العربية والاقليمية والدولية، وفي مقدمتها عملية السلام إضافة الى العلاقات الثنائية بين البلدين. وأكد الجانبان الاردني والمصري خلال المحادثات ضرورة التنسيق المشترك وتوحيد الجهود لتعزيز مسيرة السلام ودفعها الى الامام حتى يتحقق السلام الشامل والعدل الدائم للمنطقة التي عانت طويلا من الصراع والتوتر ولقد تم احياء اللجنة العليا المصرية الاردنية حيث قام رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي بزيارة ٤ أيار ١٩٩٤ على رأس وفد رسمي وقد تم مناقشة سبل التعاون بين مصر والاردن وتم توقيع اتفاقيات اقتصادية وامنية مشتركة تهتم كلا البلدين.

العلاقات الاردنية - الخليجية

وكخطوة على طريق اعادة العلاقات بين الاردن ودول الخليج الى طبيعتها قام الامير الحسن ولي العهد في اوائل شهر آب/ أغسطس ١٩٩٣ بأول زيارة على مستوى عال لدولة قطر الشقيقة تلبية لدعوة من سمو ولي العهد القطري، حيث أكد الجانبان حرصهما على دعم وتقوية علاقات التعاون بين البلدين في كافة المجالات من خلال التنسيق والاتصالات المثمرة، ووصف سمو الامير الحسن زيارته لقطر بانها " ناجحة " وتشكل بداية خير للشعبين الشقيقين الاردني والقطري مشيراً الى انه يتطلع بتفاؤل الى بدء مرحلة جديدة في العلاقات الاردنية القطرية الاخوية.

ووصل الى العاصمة الاردنية، عمان، في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر في زيارة للاردن بحث خلالها مع كبار المسؤولين الاردنيين العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها لما فيه خدمة الشعبين والبلدين، وموضوع التضامن العربي وتقوية الاجواء العربية والمسيرة السلمية، وتكمن أهمية هذه الزيارة انها الاولى من نوعها لمسؤول حكومي خليجي بهذا المستوى يزور الاردن بعد حرب الخليج. ولتحسن العلاقات الاردنية القطرية له مغزى بعيد المدى في زيادة تحسين علاقات الاردن مع الدول العربية الخليجية.

كما زار كل من الامير عبدالله بن الحسين ووزير الشباب الاردني دولة الامارات العربية المتحدة كل على حده في حين زار وفد الطيران المدني الاردني المملكة العربية السعودية لاجراء محادثات ثنائية في مجال النقل الجوي مع الطيران المدني السعودي.

وبعد أكثر من شهرين من زيارة الامير الحسن لقطر قام شقيق أمير دولة قطر بزيارة رسمية للاردن بناء على دعوة من الدكتور عبدالسلام المجالي رئيس الوزراء،

وهي أول زيارة تقوم بها شخصية قطرية رفيعة المستوى للاردن منذ انتهاء حرب الخليج، وأعرب عن رضائه التام لزيارته الناجحة للاردن قائلاً انه لمس من خلال لقاءاته مع الملك الحسين وكبار المسؤولين الاردنيين الآخرين حرصهم الثابت على تقوية اواصر الاخوة والمحبة بين الشعبين الشقيقين.

المصالحة اليمنية

وتكريسا لمبدأ الوسطية شهدت العاصمة الاردنية عمان بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ لقاء المصالحة الكبير بين الاشقاء في اليمن تتوجاً للجهود المخلصة لرأب الصدع وحل المشكلات العربية في اطار الاسرة الواحدة. وجرى توقيع وثيقة العهد والاتفاق بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض أيداناً بانتهاء الازمة التي كادت تعصف بالوحدة اليمنية وجاء اختيار عمان مكاناً لعقد ذلك اللقاء التاريخي تقديراً من الاخوة اليمنيين للدور الكبير الذي بذله الاردن بقيادة الملك الحسين لاحتواء الازمة وحل الخلاف وعقد المصالحة بين الاشقاء وصون وحدة اليمن. وتطلع ابناء الامة العربية بأمل كبير الى أن يكون اتفاق المصالحة اليمني فاتحة خير لعهد جديد ليس على صعيد صيانة وحدة اليمن الشقيق فقط، وانما على صعيد ترسيخ نهج حل المشكلات العربية في اطار الاسرة العربية الواحدة احتراماً لمقدرات وواقع وحاضر وماضي هذه الامة ومستقبل اجيالها (٧٣).

وتعدت أبعاد هذا الحدث النطاق اليمني لتخاطب الوجدان الوحدوي العربي. واختلف المنحى الذي اتخذته الازمة اليمنية عن الازمات العربية السابقة بانها التزمت الحل عبر الحوار والمصارحة والمكاشفة والدبلوماسية مما شكل سابقة لتكريس نهجاً عصرياً نموذجياً في ادارة حل الخلافات بين الدول العربية، ومؤذناً بانطلاقة عربية جديدة وانبلاج عهد جديد من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعكس لقاء المصالحة اليمنية والتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق الثقة والمصداقية العربية التي يحظى بها الحسين والمكانة الخاصة والمميزة له وأكد السياسة الوسطية الخارجية الاردنية.

الخاتمة

تشمل السياسة الخارجية الاردنية الاهداف التي يسعى المسؤولون الاردنيون لتحقيقها في الخارج، والقيم التي تقوم هذه الاهداف على أساسها، والوسائل والادوات التي يستخدمها هؤلاء المسؤولين لتحقيق الاهداف المرسومة. وقد حافظت السياسة الخارجية الاردنية بشكل عام على منهجية ثابتة نسبيا مقارنة بالاهداف السياسية الخارجية للعديد من دول العالم النامي. وعملت الظروف المتغيرة والاحداث الطارئة على اجراء تعديلات تكتيكية على ممارسة السياسة الخارجية واضيفت الي الاهداف التي يسعى الاردن لتحقيقها عددا من الغايات التي أدت التطورات السياسية على الساحة الاردنية والعربية والدولية الى بروزها .

ان التغييرات على الساحة الدولية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى يجعل من الضروري رسم سياسة خارجية جديدة للاردن تتأقلم مع مجتمع دولي يتبلور في نظام عالمي جديد، حيث ان لهذا العالم روح جديدة ومعطيات مختلفة عن العالم الدولي السابق وعلى الرغم من ان مراكز القوى ضمن المتغيرات المستقبلية تتحو نحو عالم احادي القطبية بدلا من عالم ثنائي القطبية او متعدد القطبية، الا انه لا يوجد مبررات ليخاف الاردن من هذا الواقع الجديد، وعلى العكس فانه قد يستطيع أن يتحرك ويرسم سياسته الخارجية على أساس أن يصبح لاعبا على الساحة الدولية ذو فعالية أكثر من دوره السابق في النظام العالمي القديم، ولذا فان هذا العالم الجديد يستدعي أن يقوم الاردن برسم سياسة خارجية جديدة تتجاوب مع الهيكلية والانظمة والاضاع الجديدة التي نجمت. ومن الواضح ان الوسائل والادوات التي كانت تخدم السياسة الخارجية الاردنية في المرحلة السابقة لم تعد كافية تماما لتصلح وسائل وأدوات فعالة في خدمة السياسة الخارجية الاردنية المستقبلية. فلقد كان الحل العسكري يأتي في المقام الاول أما الآن فالبحث بالطرق السلمية أصبح من أكثر الوسائل قبولا .

ومن القضايا الجديدة في الشؤون الخارجية التي برزت على الساحة الدولية وأصبحت محاورها رئيسية وكان لابد من اهتمام دول العالم بها قضية الديمقراطية وحقوق الانسان وممارستها ومثال على ذلك أوضاع الفلسطينيين المتردية في الاراضي العربية المحتلة ومأساة السود في جنوب افريقيا. وكذلك التعاون الاقليمي والدولي فيما يتعلق بموضوع البيئة والذي لم يعد يهم دولة دون الاخرى بل على العكس يكاد يكون من أكثر المواضيع اهتماما على المستوى العالمي لكونه يؤثر على مختلف دول العالم وما عقد مؤتمر في مدينة ريو في البرازيل في حزيران من عام ١٩٩٢ وحضور عدد كبير من رؤساء دول العالم هذا المؤتمر لاكبر دليل على ذلك، ولا يخفى ان موضوع التحالفات الاقتصادية سواء الاقليمية منها أو الدولية أصبحت من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الدولية ولذا نجد أن السوق الاوروبية المشتركة كأكبر تجمع اقتصادي وسياسي أيضا ظهرت كقوة فاعلة في توجيه السياسة الاوروبية بشكل خاص والعالمية بشكل عام كما أن توحيد حلف الاطلسي كتجمع عسكري وحيد في العالم يكاد أن يكون من أكبر الوسائل فاعلية في السياسة العالمية كون أن الدول المسيطرة عليه تسيره بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

استطاع الاردن أن يتأقلم ويواكب ما ذكر من تطورات على الساحة الدولية وذلك من خلال اعادة النظر بين فترة وأخرى واعادة التقييم لسياسته الخارجية وحتى الداخلية وبما يتناسب مع المتغيرات ولكن مع المحافظة على أهدافه السياسية الاساسية كاستراتيجية ثابتة تقوم على الاعتدال والوسطية وعدم التطرف والتعاون مع الجميع بما يخدم مصلحته المحلية والقومية. كما ان صناعة القرار السياسي في الاردن حافظت على استمراريتها وديمومة هيكليتها كما أن ميكانيكية رسم السياسة الخارجية أصبحت أكثر وضوحا حيث تقوم الجهات الرسمية ممثلة بالحكومة واجهزتها المختلفة المختصة باعداد الدراسات المتعلقة بالقضايا والمواضيع الهامة في السياسة الخارجية والتي تعني صانع القرار السياسي حيث تقوم بعمل تقدير موقف مبني على المعطيات المتوفرة وتقدم أمام جلالة الملك الاقتراحات والبدائل والتوصيات

التي تراها من وجهة نظرها الحكومية أي أن الحكومة تقوم بدور هيئة الركن الاستشارية الناصحة وتترك لجلالة الملك اتخاذ القرار المناسب وهذا يتماشى مع ما نص عليه الدستور الاردني.

لقد تناولت الدراسة موضوع الوساطة كنهج سياسي وعملي يمتاز به الاردن وفحواه انه فكر وممارسة تتحرر بعيدا عن التطرف في الاسلوب والوسائل للوصول للاهداف كما انه نهج يتفاعل ايجابيا مع تطورات الاحداث ويحتوي الازمات عن طريق ايجاد حلول جذرية للمشكلات القائمة بما يدعم قواعد الامن والسلام الديمقراطية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

تتصف السياسة الخارجية الاردنية بالدينامكية المرنة البعيدة كل البعد عن الجمود والقائمة على مرتكزات ثابتة تتلخص بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للغير وتؤمن بسياسة الحوار لحل المشكلات وتدعو للتعاون بين الدول العربية والاسلامية وتحترم القوانين والاعراف الدولية وتقاوم التدخل الاجنبي والاستيلاء على أرض الغير بالقوة.

ولقد جرى دراسة ثلاثة مواضيع هامة معاصرة هي قضية فلسطين وأزمة الخليج والمصالحة اليمنية حيث تم تبيان العبء الاكبر الذي فرض على الاردن نتيجة نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ثم نتيجة حرب عام ١٩٦٧ وكيف تعامل الاردن مع هذه القضية والتي اعتبرها قضيته الاولى وتم تبيان كيف ان الاردن كان يسعى للسلام وقبل قرارات الامم المتحدة وخاصة قرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ والداعي لعدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة كما بينت الدراسة كيف أن الاردن قبل قرار الجامعة العربية في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وكيف عاود وقام بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ تكريسا للهوية الفلسطينية وابرازها ثم استمر يدعو للسلام

ولعقد مؤتمر دولي الى أن تحقق ذلك في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ووفر الاردن المظلة للوفد الفلسطيني للاشتراك في هذا المؤتمر.

أما موضوع موقف الاردن من أزمة الخليج فقد كان الاردن ورغم علاقته الوثيقة بالعراق لم يتردد في التمسك بعدم جواز مبدأ احتلال الارض بالقوة، فجوهر العدالة والوسطية التي يتبناها الاردني تأتي من وجوب الحكم سواء على الصديق أو العدو عندما يخالف أيهما القانون ولقد كان موقف الاردن نفس الموقف سواء من احتلال افغانستان أو جزر الفوكلاند ومختلف النزاعات على الساحة الدولية.

كما يجدر الاشارة ان الموقف الاردني المعروف باتزانه استمر في اعترافه بشرعية الحكومة الكويتية اثناء الازمة وحتى قبل صدور قرار مجلس الامن رقم (٦٦١) في السادس من آب ١٩٩٠. وظلت القيادة الاردنية ترى ولا زالت ان الازمة ليست صراعا بين صديق وعدو بل صراع مؤسف بين دولتين عربيتين شقيقتين كانت تربط الاردن بهما دائما علاقات حميمة على كل المستويات.

ومن هذا المنطلق لم ينضم الاردن للمنادين بالحرب أو الاذعان باتخاذ اجراءات انتقامية ضد المعتدي بل دعى ولا يزال الى احتواء الازمة وايجاد حل سلمي متوازن يقوم على سيادة القانون وحق الجوار واحترام حقوق الانسان والديمقراطية للجميع وعدم السماح للمعتدي بجني ثمار عدوانه.

ولا يزال يرى الاردن ان الخلاف بين كل من العراق والكويت يمكن حله ضمن العائلة العربية اذا خلصت النوايا.

أما بالنسبة لقضية المصالحة اليمنية فقد بذل الاردن كل ما بوسعه وبمساعدة سلطنة عمان حيث قام بالوساطة بين أطراف الازمة من كلا طرفي اليمن الشمالي

والجنوبي واستطاع أن يجمع الطرفين في عمان وتوقيع وثيقة العهد والاتفاق اليمنية.

وهكذا فإن السياسة الاردنية كانت دائما تنهج الوسطية التي تتسم بالعقلانية وكسب ود أكبر عدد ممكن من الدول وتفاذي أن يكون للاردن أعداء بقدر الامكان وهذه السياسة الوسطية العقلانية هي التي اكسبت الاردن تلك السمعة المميزة والتي جهلته يلعب دورا مميزا في العلاقات الدولية خاصة دورا يفوق كثيرا حجمه من حيث امكانيته المادية والبشرية.

ان الميزان الحقيقي لفاعلية أي نهج سياسي يظهر من خلال أسلوبه وممارساته وردة فعله على المستجدات اثناء الممارسة كما ان النتائج المترتبة على ذلك الاسلوب وعن هذه الممارسة وفي مختلف الظروف تكون الحكم في مدى نجاح هذا النهج والى أي مدى يمكن أن يتطور ويتابع استراتيجية في التأصل والتجذير على المدى المنظور والبعيد.

المراجع

- (١) د. محمد سليمان الدجاني، ود. منذر سليمان الدجاني، السياسية: نظريات ومفاهيم (عمان: بالمينوبرس، ١٩٨٦) ص: ٧٧-٧٨.
- د. بطرس غالي ود. محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، الطبعة الثامنة ١٩٨٧)، ص: ١٧٣-١٧٦.
- (٢) محمد الدقاق، القانون الدولي (بيروت: الدار الجامعية، الطبعة الثانية ١٩٨٣)، ص: ٣٩٧.
- (٣) K.J. Holsti, International Politics, A Framework For Analysis, Second Edition (٣) Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc. ١٩٧٢), P. ٦٤
- (٤) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، ١٩٩١)، ص ٢٦٣ - ٢٩٠.
- (٥) بيير رينوفان وجان دورو زيل، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية (بيروت: منشورات بحر المتوسط، الطبعة الثالثة ١٩٨٩)، ص: ٢٤٠ - ٢٥٧.
- (٦) روبرت مكنمارا، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يونس (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص :
- (٥) Karl Von Clausewitz, War, Politics, and Power. Edited and "Translated by Edward M. Collins (Chicago: Henry Regnery Company, ١٩٦٢), P. ٦٣, Quoted by K.J. Holsti, International Politics, P. ٦٥.
- (٨) د. رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور الاحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٤٥ (بيروت: المؤسسة الجامعية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦).
- (٩) د. شفيق المصري، النظام العالمي الجديد: ملامح وخواطر، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢).
- (١٠) د. محمد السيد السعيد، " اطروحة النظام العالمي الجديد بين الاستبـداد

والمشاركة، "مجلة العربي، الكويت، العدد ٤٠٣، السنة ٣٥، حزيران ١٩٩٢)، ص: ٢٣ - ٢٧.

(١١) جيمس ادامز، "النظام العالمي الجديد"، صحيفة الواشنطن بوست، ترجمته ونشرته صحيفة الرأي في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٠

(١٢) جان كلاين، "تنظيم الدفاع في أوروبا ومنع نشوب النزاعات"، لوموند ديبلوماتيك، ترجمته ونشرته صحيفة الرأي في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩ صفحة ٤٣.

(١٣) مؤتمر صحفي عقده جلالة الملك الحسين في الديوان الملكي الهاشمي وتناول فيه آخر التطورات التي تمر بها المنطقة في ضوء حرب الخليج وموقف الاردن فيها، جريدة الرأي، عمان، رقم العدد ٤٤٢٠، بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨، ص: ١٦.

(١٤) د. الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية (المغرب: دار توبقال للنشر، ١٩٨٥)، ص: ٦٢.

(١٥) د. محمد ابراهيم فضه، سياسة الصين الخارجية، (عمان: مطابع الاوقاف، ١٩٨٠)، ص: ١٨.

(١٦) نقلا عن د. محمود خلف، مدخل الى علم العلاقات الدولية، (الرباط: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧)، ص: ٦١.

(١٧) د. كاظم هاشم نعمه، العلاقات الدولية، (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٩)، ص: ١٧.

(١٨) عدنان أبو عوده "السياسة الخارجية الاردنية ببعديها الاقليمي والدولي"، محاضرة القايت في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية تاريخ ١٩٨٦/١/٢٩.

(١٩) د. محمد نصر مهنا، ود. عبدالرحمن الصلحي، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥) ص: ١٥٠ - ١٥٧. د. كاظم هاشم نعمه، العلاقات الدولية (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٩)، ص: ٦٩ - ٧٩.

(٢٠) جيمس دورثي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات

-١٢٦-

الدولية، ترجمة وليد عبدالحى (الكويت: كاظمة للنشر، ١٩٨٥) ص: ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٢١) د. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥)، ص: ١٣٩.

(٢٢) سير تشارلز جونستون، الاردن على الحافة، ترجمة فهمي شما، (عمان: وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٧٤)، ص: ٢٣.

(٢٣) الاردن في خمسون عاما ١٩٢١-١٩٧١، (عمان: وزارة الثقافة والاعلام، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٢)، ص: ١٢.

(٢٤) مذكرات الملك عبدالله، الآثار الكاملة، (بيروت: الدار المتحدة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٩٨٥)، ص: ٢٥١.

(٢٥) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩ (عمان: مكتبة المحتسب، الطبعة الثانية ١٩٨٨)، ص: ٥٧٨.

(٢٦) Naser H. Aruri, Jordan: A Study in Political Development ١٩٦٥-١٩٢١ (Martinus Nijhoff, The Hague: ١٩٧٢), P. ١٢٥

(٢٧) الاردن ١٩٦٢، معلومات رسمية عن المملكة الاردنية الهاشمية، (عمان: المديرية العامة للمطبوعات والنشر، نيسان ١٩٦٣)، ص: ٣٣.

(٢٨) Peter Snow. Hussein A Biograghy (London: Barric And Jenkins, ١٩٧٢), P. ٣١

(٢٩) د. سعد أبو ديه، عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية (عمان: المؤلف، ١٩٨٣)، ص: ٦٢.

(٣٠) د. محمد فضة، الاردن ومؤتمرات القمة. عمان: لجنة تاريخ الاردن، (١٩٩١).

(٣١) د. مديحه المدفعي، الاردن وحرب السلام (عمان: مكتبة برهومة، ١٩٩٣)

(٣٢) أنظر: نص الخطاب في كتاب د. محمد سليمان الدجاني و د. منذر سليمان

الدجاني، المدخل الى النظام السياسي الاردني، (عمان: بالمينوبرس، ١٩٩٣)،

الملحق الرابع، ص: ٥٠٩ - ٥٢٠.

(٣٣) Funk The World Almanac And Book of Facts ١٩٩٤ (New Jersey, ١٩٩٤)

- (٣٤) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص: ١٧٤.
- (٣٥) هاني الياس الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)، ص: ٢٠ - ٢١.
- (٣٦) د. ابراهيم بدران، الاردن والوسطية، (عمان: وزارة الشباب، ١٩٨٨)، ص: ٥٠.
- (٣٧) جلالة الملك الحسين المعظم، كلمة الحسين بمناسبة افتتاح مؤتمر التنمية الاردني، عمان، ١١/١١/١٩٧٢.
- (٣٨) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥، (عمان: مجلس التخطيط الوطني، د.ت)، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، (عمان: وزارة التخطيط، د.ت).
- (٣٩) وديع شرابي، التنمية الاقتصادية في الاردن، (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٦٨).
- (٤٠) د. فهد الفانك، برنامج التصحيح الاقتصادي، (عمان: المؤلف، ١٩٩٢).
- (٤١) سعيد زغلول، تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاردني، (عمان: البنك المركزي الاردني، ١٩٨٤).
- (٤٢) خالد عبيدات، محاضرات عن المرتكزات الاساسية للسياسة الخارجية الاردنية، (عمان: معهد الثقافة العمالية، ١٩٨٦)، ص: ١.
- (٤٣) دانيال كولار، العلاقات الدولية، (بيروت: دار الطليعة ١٩٨٥)، ص: ٤٣.
- (٤٤) د. محمد فضه، "أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية العدد ٧٤، أكتوبر ١٩٨٣.
- (٤٥) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ترجمة غالب طوقان، (عمان: الشركة العربية للطباعة، ١٩٧٥).
- (٤٦) عشرون عاما من الجهاد والبناء ١٩٥٢ - ١٩٧٢، (عمان: المجلة العسكرية، ١٩٧٢)، ص: ٧٦ - ٧٧.

- (٤٧) جلالة الملك الحسين في مقابلة مع صحيفة الحارديان البريطانية نشرتها صحيفة الرأي الاردنية في عددها رقم ٨٤٩٣ تاريخ ١٧/١١/١٩٩٣.
- (٤٨) عادل الحيارى، القانون الدستوري والنظام الدستوري الاردني، (عمان: المؤلف ١٩٧٢).
- (٤٩) تعرض المجلس العالي لتفسير الدستور للمعاهدات التي يجب أخذ موافقة مجلس الامة عليها وفسر المادة (٣٣) من الدستور الخاصة بذلك بأن حدد معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة لتكون نافذة المفعول الا اذا وافق عليها مجلس الامة، أما المعاهدات الاخرى فان نفاذها لا يحتاج لموافقة مجلس الامة.
- أنظر: نص قرار المجلس العالي في كتاب محمد عبدالسلام الزييات، وهاني خير، احكام الدستور، (عمان، ١٩٧١).
- (٥٠) علي أبو هيف، القانون الدبلوماسي، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٦).
- (٥١) جريدة الرأي، عمان، العدد ٨٤٩٤، تاريخ ١٧/١١/١٩٩٣.
- (٥٢) روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، (عمان: مركز الكتب الاردني، ١٩٨٩)، ص: ٣٩٧ - ٤٠٠.
- (٥٣) سمو الامير الحسن، الوسطية كمنهج حياة وعمل، " مجلة الافق العربي، عمان، المركز الاردني للدراسات والمعلومات، العدد ٦ (أيار ١٩٨٥)، ص: ٣-٤.
- (٥٤) سمو الامير الحسن، " كلمة في افتتاح المؤتمر السنوي الثالث للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان، (أيار ١٩٨٦)، ص: ٢-٤.
- (٥٥) سمو الامير الحسن، " الاردن والوسطية"، محاضرة في كلية القيادة والاركان الملكية الاردنين، عمان، ٢٠/١٠/١٩٨٧، ص: ٥-٧.
- (٥٦) سمو الامير الحسن، خطاب بمناسبة احتفالات وزارة الشباب بعيد الثورة العربية الكبرى، ٢٤/٦/١٩٨٨، ص: ٥.
- (٥٧) سمو الامير الحسن، " الاردن في المحيط الدولي"، محاضرة في جمعية الشؤون الدولية، ١٣/١/١٩٨٧، ص: ١٩-٢١.
- (٥٨) سمو الامير الحسن، السعي نحو السلام (عمان: ١٩٨٥)، ص: ١٢٨-١٢٩.

- (٥٩) سمو الامير الحسن، كلمة سموه في اجتماع الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، عمان ١٩٨٨/٢/٥.
- (٦٠) سمو الامير الحسن، كلمة سموه في افتتاح المؤتمر الاستراتيجي العربي الاول، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٧/٩/١٥.
- (٦١) محاضرة لصبحي العتيبي بعنوان: " سياسة الوسطية: النموذج الاردني"، جامعة اليرموك، ١٩٨٤/١١/٦.
- (٦٢) عبدالحميد ابراهيم، الوسطية العربية: مذهب وتطبيق، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦)، ص: ٣.
- (٦٣) " الامة الاسلامية، وحدتها ووسطيتها"، كلمة للدكتور الهاشمي التيجاني، القيت في الملتقى الاسلامي الثاني والعشرين المنعقد في الجزائر.
- (٦٤) سيد قطب، في ظلال القرآن. (٨ اجزاء)، بيروت: دار احياء التراث العربي، الطبعة السابعة (ج١) ١٩٧١.
- (٦٥) الشيخ محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان في ورقة عمل قدمها في ملتقى الفكر الاسلامي الثاني والعشرين في الجزائر بعنوان: " وسطية الاسلام والعلاقة بين العقيدة ووحدانية الامة".
- (٦٦) جريدة الدستور، عمان، بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٤.
- (٦٧) مقابلة اجراها الباحث مع معالي وزير الخارجية السابق الدكتور كامل أبو جابر في مقر جمعية الشؤون الدولية، بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢١.
- (٦٨) رشيد حسن ولميس البرغوثي، أزمة الخليج في الفكر السياسي الاردني (عمان: المؤلفان، ١٩٩١).
- (٦٩) الكتاب الابيض: (عمان: الحكومة الاردنية، ١٩٩١)، ص: ١.
- (٧٠) خطاب جلالة الملك الحسين القاه يوم ٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠ في حفل تخريج الدورة الحادية والثلاثين لكلية القيادة والاركان.
- (٧١) محاضرة لسمو الامير الحسن بن طلال بعنوان: " الاهمية الاستراتيجية للبحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والخليج العربي"، القاها في كلية الحرب الملكية

الاردنية، بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٩٠.

(٧٢) تقرير لوكالة شينجوا الصينية، بعنوان: "العلاقات الاردنية العربية.. الحاضر

والمستقبل". الرأي، تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٣.

(٧٣) تصريح لرئيس الجبهة الوطنية الاردنية مجحم الخريشه، منشور في صحيفة

الرأي الاردنية، عمان، بتاريخ ١٦/٢/١٩٩٤، ص:٢

ملحق (١)

" السياسة الخارجية الاردنية ببعديها الاقليمي والدولي "

محاضرة للاستاذ عدنان أبو عوده

القيت في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٩

من المتفق عليه أن هدف السياسة الخارجية هو تنمية ورعاية المصالح الوطنية للدولة. ومثل هذا الهدف يقتضي كي يتحقق توظيف امكانات وموارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

وغني عن القول ان الاستخدام الافضل يعني ضمنا الوصول الى أفضل النتائج بأقل التكاليف.

ولان تحديد المصلحة الوطنية للدولة ازاء مشكلة ما، هو تقدير ذاتي فان الامر يغدو دقيقا وهاما ويتطلب لذلك قدرا من الحرص والحذر. فمن هو على سبيل المثال الذي يقرر المصلحة الوطنية للدولة؟ هل هو فرد؟ أو مجموعة أفراد؟ أو حزب؟ أو الامة بأكملها؟

وكيف تقرر المصلحة الوطنية للدولة؟ بالتشاور؟ أو المشاركة؟ أو بالحس العام؟ أو بالاستفتاء؟ أو بها جميعا؟ على أي حال يوجد في هذا العالم نماذج عديدة بعدد الانظمة السياسية المعروفة فيما يتعلق بمن يقدر المصلحة الوطنية وكيف يقدرها؟

وبغض النظر عن نوع النموذج المتبع في دولة ما لتقدير مصلحته الوطنية فإن جميع النماذج ينتظمها عامل مشترك أعظم، هو الحرص على الامن الوطني للدولة. أي أن تقرير المصلحة الوطنية ازاء أزمة ما أو مشكلة ما لا يمكن أن يتم على حساب الامن الوطني الذي يعتبر المعيار الاول في التوصل الى القرار.

والاردن الذي يعتمد بالدرجة الاولى نموذج التشاور الممزوج بالمشاركة ورصد الحس العام ليس استثناء لهذه القاعدة.

وفي كل الاحوال فان الحكومة، أي حكومة، لا تغفل أهمية تعبئة الشعب حول مفهوم المصلحة الوطنية بقصد بلورته وتأكيدده، وفي حالة بروز اجتهادات متناقضة حول الامر تنزع الحكومة والفعاليات السياسية المختلفة للحوار سواء على صعيد المجموعات المرجع أو على الصعيد الوطني من خلال البرلمان أو أجهزة الاعلام المختلفة. واذا تعقدت الامور ربما لجأت الحكومة الى الاستفتاء الشعبي لتحديد التوجه العام لمفهوم الامن عن مصلحتها الوطنية ازاء المشكلة المطروحة، فتمكن على ضوء ذلك من صياغة سياستها الخارجية المناسبة.

فتحديد المصلحة الوطنية هو بمثابة تحديد الاتجاه، ولذلك فهو المرحلة التي تسبق اتخاذ القرار الذي يليه التنفيذ.

وإذا كان تحديد مفهوم المصلحة الوطنية يتطلب اجماعاً أو تأمين دعم الاكثية له، فان صياغة السياسة الخارجية لا بد أن تكون من عمل مجموعة صغيرة من المسؤولين.

يصف شارل ديغول صناعة السياسة الخارجية بعبارة (DomainReserve) أي " صياغة السياسة الخارجية هي الصلاحية الخالصة لنخبة صغيرة مطلعة".

وهذه النخبة الصغيرة قد تكون المكتب السياسي للحزب كما لدى السوفيات أو الرئيس ووزير الخارجية والدفاع ومستشار الامن القومي كما في الولايات المتحدة أو قيادة الحزب الحاكم كما في كثير من الديمقراطيات أو رئيس الدولة ومعه عدد من معاونين كما في الاردن وغيره.

فالذي يصوغ السياسة الخارجية الاردنية هو: جلالة الملك الحسين بالتشاور مع مجموعة من المسؤولين المطلعين. هذه النخبة المطلعة في أي بلد كان لا تبدأ الامور عندها بطبيعة الحال بل انها تستمد المعلومات والثقافة من جهات أخرى، أما أجهزة أو تقارير أو دراسات أو مقالات وغير ذلك.

ولابد من الملاحظة هنا ان الانتهاء من تحديد مفهوم المصلحة الوطنية باعتباره المرحلة التي تسبق القرار لا يعني اعفاء الحكومة من تذكره أو مواصلة التذكير به، حيث ان هذا المفهوم ينبغي أن يبقى حيا في ذهن صانع السياسة ومنفذها باعتباره الشاخص الذي يرشده في تحركه، كما ينبغي ان يبقى حيا في ضمير الشعب لتأمين دعمه للحكومة من جهة ومراقبة خط سيرها وتصويبه عند الضرورة من جهة أخرى. ومن هنا يأتي مبدأ اطلاق الشعب بين الفينة والاخرى على تطورات تنفيذ السياسة المقررة سواء فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها أو بالانجازات التي تحقها.

أردت بهذه المقدمة القصيرة العامة مجرد التذكير بعدد من المبادئ الاساسية المعروفة لديكم كي أسهل لنفسي تناول السياسة الخارجية الاردنية في الوسطين الاقليمي والدولي دون الرجوع اليها أثناء عرضي للموضوع باعتبارها مبادئ معمول بها وملتزم بها. وقبل الخوض في الموضوع سألخص السياسة الخارجية الاردنية بخطوطها العريضة بما يلي:

١. اقليمياً تقوم السياسة الخارجية الاردنية على التمسك بالتضامن العربي والعمل بموجبه انطلاقاً من ميثاق الجامعة العربية وما ينبثق عنه ومن مقررات القمة العربية.

٢. دولياً تقوم السياسة الخارجية الاردنية على مبادئ عدم الانحياز والالتزام بميثاق الامم المتحدة، وانضاج مفاهيم التضامن والتعاون الاسلاميين.

وكي أشرح ذلك سأقسم حديثي الى خمسة مواضيع تحت العناوين التالية:

١. العوامل التي تحكم السياسة الخارجية الاردنية.
 ٢. محددات صياغة وادارة السياسة الخارجية الاردنية.
 ٣. أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.
 ٤. المشكلات الموجودة على جدول أعمال السياسة الخارجية الاردنية في الوقت الحاضر.
 ٥. مدى نجاح الاردن في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الاردنية.
- أ. العوامل التي تحكم السياسة الخارجية الاردنية:

١. العامل الجغرافي: اذا كانت مصر في المنطقة العربية هي أوضح نموذج لتجسيد ترابط السياسة الخارجية بالاقتصاد في الوقت الحاضر فإن الاردن هو أوضح نموذج لتجسيد ترابط السياسة الخارجية بالموقع الجغرافي. وهذا لاينفي بطبيعة الحال في النموذجين وجود عوامل أخرى تؤثر في توجه السياسة الخارجية لكليهما غير ان الاقتصاد في حالة مصر والجغرافيا في حالة الاردن هما العاملان الاكثر تأثيراً في صناعة السياسة الخارجية لكل منهما. فالاردن بحكم موقعه محاط بخمس دول تتمتع كل منها بمصدر واحد للقوة أو أكثر لايتوفر أي منها للاردن.

- ففي الغرب هناك اسرائيل التي تتميز على الاردن بقوتها العسكرية وبتحالفها مع دولة عظمى هي الولايات المتحدة.

- وفي الشمال هناك سزريا التي تتميز بقوتها العسكرية والسكانية والسيكولوجية وبارتباطها بمعاهدة صداقة مع دولة عظمى هي الاتحاد السوفياتي.

- وفي الشرق العراق المتميز بقوته العسكرية والسكانية والاقتصادية.

- وفي الجنوب الغربي هنالك مصر المتميزة بقوتها السكانية والثقافية.

- وفي الجنوب هنالك المملكة العربية السعودية المتميزة بقوتها المالية.

وفوق هذا وذاك فان الاردن هو الاكثر التصاقا بفلسطين والاطول حدودا معها وبالتالي الاكثر تأثرا بقضية شعبها.

هذا الموقع وخلال العقود الثلاث الماضية أي منذ أواسط الخمسينات فرض على الاردن توجهها ثابتا في السياسة الاقليمية قوامه تبوء مركز التوازن في وسط القوى التي تحيط به وفي الحالات التي شهدت فيها المنطقة تمحورات بين دولها كان الاردن يعطي الاولوية أولا للبقاء خارجها في امان، وبخاصة اذا لم يكف الدخول فيها من أجل غرض قومي أسمى (كما في سنة ١٩٦٧ حينما دخلنا في حلف مع مصر). واذا لم يستطع كان يضطر للوصول الى حالة التوازن بالتحالف مع دولة أخرى، أو أكثر. فمثلا حينما قامت الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨ قام الاردن خلال نفس العام بالتحالف مع العراق في ظل الاتحاد الهاشمي. وحينما وقع انقلاب ١٤ تموز في العراق وتمزق الاتحاد لجا الاردن الى قوة خارجية هي بريطانيا لامتناس نتائج الخلل تمهيدا للعودة لحالة التوازن.

ولاسباب أخرى سأتي على ذكرها فيما بعد رفض الاردن حتى الآن فكرة الارتباط بأي دولة عظمى بالرغم من الاغراءات الكثيرة. وهذه الحقيقة تعطي الاردن باستمرار الحيز السياسي الذي تحتاجه لاعادة حالة التوازن في المنطقة بعيدا عن التمحورات الاقليمية، فسياسة الاردن الاساسية تتبثق عن قناعة راسخة بأن أردنا مستقرا وناميا لايمكن أن يستمر دون توفر محيط عربي صحي يستطيع أن يسبح ويعيش فيه.

١. أهمية المنطقة من النواحي الاستراتيجية وطرق التجارة الدولية والنفطية.

٢. تنافس الدول الصناعية فيما بينها على السوق الاستهلاكية العربية ابتداء من بيعها الادوات الكهربائية الى الاسلحة المتطورة.

٣. تنافس الدولتين العظميين على تدعيم مواقعهما أو ايجاد مواقع جديدة لهما في المنطقة.

٤. تنافس الدولتين العظميين على المواقع قترن بحرصهما على عدم الانزلاق الى المجابهة.

وبالنظرة السطحية السريعة قد يبدو أن ليس للاردن أهمية بارزة على ضوء هذه الحقائق. فالاردن ليس سوقا استهلاكية ضخمة مثل مصر والسعودية والعراق، ولا هو دولة نفطية، ولا يؤثر موقعه على طرق التجارة الدولية، وفوق هذا وذاك لا يرتبط الاردن مع أي دولة بمعاهدة صداقة أو دفاع وليس فيه بالتالي أي قواعد عسكرية.

ومع ذلك فان الاردن بحكم موقعه يمكن أن يؤثر سلبا أو ايجابا على مصالح الدولتين العظميين أو على مصالح دول السوق الاوروبية المشتركة في منطقتنا من خلال قيامه بدوره الاقليمي. فما هو هذا الدور الاقليمي؟

دور الاردن الاقليمي كما اختاره لنفسه يتمثل في قيامه:

أولاً: بدور المقرب بين وجهات النظر بين الدول العربية في الشرق الاوسط للمحافظة على حالة التوازن فيما بينها ولحماية النظام العربي وتطويره.
ثانياً: بدور العامل المهدىء في المنطقة والناطق الرسمي غير المعين باسم الاعتدال فيها.

ثالثاً: بدور المساعد للدول العربية المحافظة مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالنسبة للبعد الاول في دوره الاقليمي، فقد قدمت مثلاً على ذلك قبل قليل.

أما بالنسبة للبعد الثاني فيقوم الاردن بدور المعتدل في موقفه العقلاني في معالجاته للمشكلات منعا لتفاقمها وبالتالي انزلاق المنطقة الى مجابهات عسكرية قد تجر دولا من خارج المنطقة الى أتونها ويشمل هذا الدور موقفه من اسرائيل، ولم يخرج الاردن بشكل كامل عن نطاق هذه السياسة الا في حرب حزيران عام ١٩٦٧، فالاردن بطبيعة الحال لا يمكن أن يقف محايداً حينما يتصل الامر بمجابهة عربية اسرائيلية شاملة.

أما بالنسبة للبعد الثالث فمن المعروف أن الاردن قام وما زال يقوم بإيفاد بعثات عسكرية لعدد من دولة الخليج لمساعدتها في تدريب قواتها المسلحة وتنظيمها، كما قام وما يزال يقوم عند البعض بإيفاد بعثات مدنية تساعد هذه الدول على بناء جهازها الاداري والتعليمي. وفي نفس الوقت ما زال الاردن يستقبل في معاهده العسكرية المختلفة بعثات عربية خليجية لتلقي الدراسة والتدريب نظراً لثقة هذه الدول بالمستوى العسكري الاردني وبالتزام في سياسته العسكرية بقواعد الاحتراف.

ان نجاح الدور الاقليمي للاردن لايعتمد فقط على نظرة الاردن البناءة القائمة على التقريب والاعتدال والتهدئة بل الاهم من ذلك على تجاوب دول المنطقة لهذا الدور وعلى نظرة الدول العظمى له.

فبالنسبة لدول الخليج على سبيل المثال فانها حينما تستقبل البعثات الاردنية عسكرية كانت أو مدنية لاتشعر بأي نوع من القلق من وجود هذه البعثات لانها ليست موجهة ايدولوجيا، اذ ليس للاردن حزب دولة كما انها ترى في الاردن دولة شقيقة قريبة الى تفكيرها وتوجهها من حيث اعتدال الاردن في النظرة ومن حيث نظامه الاجتماعي - الاقتصادي المماثل لانظمة هذه الدول.

أما بالنسبة للدول العظمى فبالرغم من تناقضها فانها راضية بدور الاردن الاقليمي بشكل عام طالما أن الاردن عنصر مهديء يساعد مع عناصر أخرى على منع وقوع المجابهة بين الدولتين العظميين المنفقتين على ابقاء النزاع محصورا في الشرق الاوسط في حالة وقوعه ومن ثم السيطرة عليه واحتوائه.

مثال ذلك لو فرضنا أن الاردن أنضم الى سوريا اليوم في تهيج المشاعر عن حرب محتملة أو حتمية وعن استعدادات المجابهة، فمن المحتمل الا يتمكن الاردن من السيطرة على الوضع بحكم عوامل أخرى. ان عدم السيطرة هذه قد تسبب في زيادة التوتر وتدهور الوضع الذي قد يؤدي الى مجابهة عسكرية مع اسرائيل ستفضي بدورها الى مجابهة بين الدولتين العظميين. فمن وجهة نظر هاتين الدولتين يعتبر موقف الاردن الحالي مرغوبا فيه. لقد حدث مثل هذا الوضع عام ١٩٦٧ نتيجة تهيج المشاعر، ولا تريد الدولتان العظميان أن تجدا نفسيهما في موضع مشابه قد يفلت من سيطرتهم وبخاصة ان احد اطراف النزاع في المنطقة وهو اسرائيل يترقب نشؤ مثل هذا الوضع لتوظيفه لصالح مخططه وأغراضه.

ولعل أفضل مثال على رغبة الدولتين في تجنب المجابهة بينهما هو عام ١٩٧٠، فحينما بادر الاردن لاعادة القانون والنظام الى ربوعه، أدى ذلك الى اشتباك القوات المسلحة الاردنية مع مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، الامر الذي جعل سوريا المحتالفة مع المنظمة حينذاك أن تغزو الاراضي الاردنية وتشتبك مع القوات المسلحة

الأردنية. وحينما تمكنت هذه القوات من حسم الموقف ورد القوات السورية باستخدامها سلاح الجو الأردني الى جانب القوات البرية ضغط الاتحاد السوفياتي على سوريا بالا تصعد من عملياتها ولا تدفع بقوات جديدة وبخاصة سلاح الجو السوري. جاء الموقف السوفياتي نتيجة خشيته من احتمال وقوع مجابهة بينه وبين الولايات المتحدة التي استنفرت اسطولها السادس في البحر المتوسط. ولم تعد هذه القضية سرا، فهي معروفة للجميع.

× أما ماذا عن نظرة الاتحاد السوفياتي بمفرده تجاه الدور الاقليمي الاردني؟.

ان الاتحاد السوفياتي الذي أقام مع الاردن علاقات دبلوماسية قبل أكثر من عشرين عاما يرى في علاقته مع الاردن عينة يرغب في عرضها باستمرار على المملكة السعودية. بعبارة أخرى فان الاتحاد السوفياتي الذي يرغب بتطوير علاقته مع المملكة السعودية يرى في علاقته مع الاردن خير نموذج يعرضه على السعودية من حيث ان الاردن دولة ملكية محافظة لم تخسر ابدا من اقامة علاقات دبلوماسية مع السوفيات بل ربما انها حققت مكاسب من ذلك - هذه الحقيقة تجعل السوفيات قائلين بالدور الاقليمي الاردني مثلما يجعلهم يحرصون على وضع التعاون مع الاردن في اطار دولة مع دولة وليس دولة مع حزب شيوعي محلي.

كما ان السوفيات مثل الولايات المتحدة يتفقان في قبولهما بالموقف السوري والموقف الاردني القائمين على عدم اشعال فتيل المجابهة بينهما وبين اسرائيل بمنعهما نشاط العمل الفدائي الفلسطيني عبر خطوط وقف اطلاق النار، ويعتبر السوفيات والامريكان سوية هذا الموقف بأنه صورة من صور التهذنة المطلوبة اقليميا ودوليا.

أما الولايات المتحدة فهي راضية كالاتحاد السوفياتي كما ذكرت عن موقف الاردن من لحم التوتّر العربي الاسرائيلي، كما انها راضية من دور الاردن في مساعدة الدول العربية الخليجيو والتنسيق معها في أمور التدريب والدفاع. فالاردن لا

يشكل تهديدا لهذه الدول وان كان يشكل سندا لها. وهذه الدول بالنسبة للولايات المتحدة تقع في صميم مصالحها النفطية في المنطقة. ونفس المنطق ينطبق على نظرة دول اوربا الغربية لدور الاردن الاقليمي.

ان دور الاردن بالاسهام باستقرار المنطقة هو اسهام غير مباشر في ازدهار التجارة الدولية فيها وفي تأمين طرق المواصلات.

ان هذا الدور ليس من السهل ادارته، فهو دقيق وهام في آن معا. والذي يساعد الاردن على النجاح في هذا الدور هو قبول الدولتين به كما ذكرت مع التزام الاردن بالبقاء خارج معسكري الدولتين، كما يساعده ابتعاد الاردن عن تبني ايديولوجيات الهيمنة والتوسع. ان دورا اقليميا هذه أبعاده يتطلب ادارة كفوءة يوفرها عامل النجاح الاهم وهو جلالة الملك الحسين المتميز بالاعتدال والحكمة والاستمرارية التي وفّت له الخبرة والمصداقية اللازمتين لمواصلة هذا الدور.

أما على صعيد الموقع الجغرافي للاردن في اطار الاقليم، فقد كان الاردن منذ فجر التاريخ وما يزال طريقا لتجارة الترانزيت المتجهة من الجنوب الى الشمال وبالعكس. في هذا السياق للاردن أهمية خاصة لكل الدول التي تجاوره.

فبالنسبة للعراق فقد اثبتت الحرب العراقية الايرانية وما أفرزته من تحالفات أهمية الاردن كمر للمستوردات والصادرات العراقية.

وبالنسبة لسوريا أهمية الاردن لها مثل أهمية سوريا للاردن. ولكن اثناء الحرب العراقية الايرانية ونتيجة اغلاق الحدود بين العراق وسوريا أصبح الاردن أكثر أهمية بالنسبة لسوريا لان الاردن أضحي ممرها البري الوحيد للجزيرة العربية بكاملها ولافريقيا.

وبالنسبة للسعودية أهمية الاردن واضحة لمستورداتها من تركيا ودول اوربا الشرقية الاتية عبر البر.

وبالنسبة لمصر فقد زادت أهمية الاردن لها بعد فتح خط العقبة- نويبع، الامر الذي أعطى تجارتها مع العالم العربي فرصا أفضل. وتركيا زادت صادراتها الزراعية للعالم العربي في السنوات الاخيرة زادت هي الاخرى من اهتمامها في تطوير علاقاتها مع الاردن وربما زادت حجم هذه الصادرات في السنوات المقبلة مع بداية الاستفادة من بناء سد اتاتورك العملاق في توسيع المساحات الزراعية المروية في تركيا.

وهناك أيضا بعض دول اوروبا الشرقية مثل بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا التي زادت من حجم صادراتها لدول آسيا العربية ف يالعقد الماضي والتي ينقل جزء مرموق منها عن طريق البر عبر الاردن.

بل ان المستقبل يحمل أيضا آمالا جيدة فيما يتعلق بأهمية الاردن في تجارة الترانزيت اذا ما تطورت العلاقات التجارية بين منطقتنا والدول الافريقية المطلة على البحر الاحمر مثل السودان والصومال.

هذا على صعيد التجارة الاقليمية والدولية. فماذا عن صعيد اسرائيل؟.

ان الاردن الذي يقف على أطول خطوط مواجهة مع اسرائيل هو أيضا أطول حاجز بين دول الجزيرة العربية وطموحات اسرائيل في الهيمنة الاقتصادية والمالية في المستقبل.

٢. الموارد .

ان أحد مكونات السياسة الاردنية هو الخلل القائم بين الموارد الطبيعية الشحيحة للاردن وحجم السكان ومتطلباتهم.

ان موقع الاردن الجغرافي هو الذي فرض على الاردن النصيب الاكبر من عبء المأساة الفلسطينية حينما وجد نفسه عام ١٩٤٨ وقد ارتفع حجمه السكاني الى ما يقرب من ثلاثة أضعاف. ان هذا الخلل بين الموارد والسكان فرض على الاردن حالة مازال يجهد في سبيل التخلص منها وهذه الحالة هي الاعتماد على الاخرين.

وقصة اعتماد الاردن على الاخرين لردم الفجوة بين موارده ومتطلباته مرت بعدة مراحل. فحتى عام ١٩٥٦ كان اعتماد الاردن على بريطانيا. وفي عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ انتقل هذا الاعتماد الى الدول العربية التي لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، الامر الذي جعل الاردن يتحول في اعتماده على الولايات المتحدة عام ١٩٥٧-١٩٥٨. ومنذ عام ١٩٦٧ تحول اعتماد الاردن الى الدول العربية الاخرى سواء بتلقي المساعدات من دول النفط أو بتصدير القوى البشرية الاردنية لها التي ما زالت تحويلاتها المالية تشكل اهم مصادر العملة الصعبة للاردن.

ومن الطبيعي والحالة هذه أن يعمق الاردن من سياسته الاقليمية القائمة على القيام بدور صانع التوازن بين جول المنطقة والحفاظ على علاقات طيبة معها.

ان الاعتمادية والموقع الجغرافي والبعد التاريخي الذي سآتي على ذكره فيما بعد اشتركت جميعها في بلورة السياسة الاردنية الاقليمية والتي نصفها في الاردن بالموقف القومي وهي بمفهوم علم السياسة عدم التصرف مع القضايا الاقليمية (القومية) من منطلق دولة الامة Nation - State بل من منطلق الموقف العربي المشترك، وهذا يفسر ما سبق وأشرت اليه اعلاه حول حاجة الاردن للتحرك في محيط عربي صحي يتعامل معه ببسر وتعاون .

ومن هنا تمسك الاردن المخلص بمبدأ التضامن العربي وعدم التورط باحلاف مع أي من الدولتين العظميين. ومن هنا أيضا دقة السياسة ومتطلباتها الصعبة كي تتجح وتستمر.

٣. التاريخ.

حينما تكون الدولة ملكية يكون للتاريخ أهمية خاصة ونكهة خاصة وتأثير خاص على اتخاذ القرار. فالبعد التاريخي كعامل من عوامل التحكم في القرار السياسي واضح بين في صنع السياسة الخارجية الاردنية. ولا أقصد بالتاريخ ما يحتويه الاردن بين جنباته من معالم أثرية، فذلك من شأن وزارة السياحة والآثار وربما أيضا وزارة الصناعة والتجارة. والمقصود بالبعد التاريخي في هذا الصدد هو الصورة عن الذات Self - Image التي حملها الاردن قيادة وشعبا في ضميره، وملخص هذه الصورة ان الاردن لا يمكن الا أن يكون عربي الوجه عربي التوجه وترسخ جذور هذه الصورة في عدد من الحقائق هي:

أ. الاسرة الحاكمة في الاردن هي امتداد للاسرة الهاشمية في مكة والتي بايعها العرب في مطلع هذا القرن لقيادة الثورة العربية الكبرى ووضع قواعد النظام العربي الذي يعيش العرب في ظله منذ انطلاقة الثورة العربية الكبرى حتى هذه اللحظة.

ب. ان الاسرة الهاشمية تجسد بعدين رئيسيين من أبعاد الشخصية القومية وهما البعد الديني والبعد التاريخي.

ج. ان الاردن هو الارض العربية الوحيدة المتبقية ما زالت تحتضن الحكم الهاشمي وهي بذلك الدولة الوحيدة التي ما زالت ترمز لشرعية الشخصية القومية ببعديها الديني والتاريخي بعد انحسار الحكم الهاشمي من سوريا والحجاز والعراق على التوالي.

د. ان الشعب الاردني الذي التف حول الامير عبدالله مؤسس المملكة كان يشارك أميره طموحه وتطلعه في أن يكون الاردن مرتكزا لتحرير سوريا الكبرى من المستعمرين بقصد توحيدها وتحقيق أحد أهداف الثورة العربية الكبرى.

هـ. ان هذه المفاهيم ترسخت وانتشرت عبر السنين في سائر البرامج التعليمية والتثقيفية في الاردن وغدت مع الوقت المكونات الاساسية للضمير الاردني العربي.

وهكذا فان البعد التاريخي اشترك كما ذكرت اعلاه مع الاعتمادية والموقع الجغرافي ليؤكد على التوجه القومي للاردن في سياسته الاقليمية، أي أن هذا التوجه لم يكن في أساسه من نتاج النظرة النفعية بل من نتاج ايمان عميق وسياسة متعمدة واعية. والدليل على ذلك ان موجة الوطنية الاردنية التي استيقظت بعد قرار الرباط بين الاردنيين في الضفة الشرقية تحت شعار " ما لنا ولل قضية الفلسطينية" أو "علاقتنا بالقضية مثل علاقة البحرين بها". هذه الموجة لم تتمكن من الصمود أو بالاحرى لم تتمكن من فرض نفسها على النظام وظلت تتراجع الى ان انحسرت في دائرة محلية لتتخذ اسم " الاردنة" وهو ما يهمس به احيانا بدل " الاردنية" وهو ما أريد لها أصلا أن تكون وكما ظهرت على شكل الحصول على منصب ما أو منح وظيفة ما على خلفية التكوين الديموغرافي للدولة، وواضح ان هذه الموجة لم تكن وليدة تحول أصيل للشعب والدولة من موقع التعامل القومي مع القضايا الاقليمية الى موقع التعامل معها على اساس دولة الامة، بل كانت بمثابة ردة فعل نفسي لحرب ١٩٦٧، ولتحكم منظمة التحرير الفلسطينية في الشؤون اليومية للشعب على مدى ثلاث سنوات من (١٩٦٨ - ١٩٧٠) وقرار الرباط ١٩٧٤. والدرس المستفاد من هذه الظاهرة ان الاردن لا يمكن ان يتعامل مع القضايا القومية من منطلق دولة الامة كما يفعل بعلاقاته الخارجية وذلك نتيجة عوامل موضوعية راسخة يقف فيها العاملان التاريخي والجغرافي في المقدمة. فالاردن الذي يعيش في الوسط العربي النازع حاليا نحو الانكفاءات القطرية ما زال متشددا في قضية التضامن العربي والعمل العربي المشترك، بل انه يبدو الاكثر حرصا (وهو كذلك) على استعادة حيوية التضامن العربي وتدعيم قواعده التي بدأت تنقوض في النصف الثاني من السبعينات حينما سمحت عدد من الدول العربية لنفسها بالتعامل مع القضايا الاقليمية (القومية) من

قاعدة دولة الامة بدلا من قاعدة العمل العربي المشترك، ولقد أخذ هذا الاتجاه يعمق مجراه من خلال عدد من الاحداث :

١. معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التي كانت من نتاج جنوح مصر السادات للتصرف في القضية القومية على أساس مفهوم دولة الامة أي مصلحة مصر دون الاخذ بعين الاعتبار المصلحة القومية كما لو كانت قضية السلام مع اسرائيل هي قضية مصرية محضة.

٢. الارتفاع الكبير المفاجيء في دخول الدول النفطية العربية وما انطوى عليه ذلك من شعور بالقوة المالية من جانب هذه الدول، ومن آمال عريضة فتحت للدول الصناعية لزيادة حجم صادراتها لهذه الدول، وما ترتب على ذلك من تكثيف الاتصالات الثنائية بين كل دولة عربية نفطية من جهة، والدول الصناعية من جهة أخرى، الامر الذي شجع على تعميق ملامح دولة الامة في كل دولة عربية نفطية وأسهم بالتالي في عملية الخلط الخطيرة التي تعرضت لها هذه الدول بحيث انها ظنت أن باستطاعتها التصرف كدولة أمة في القضايا القومية كما تتصرف في علاقاتها الثنائية مع الدول الأخرى، أي وفق مصالحها الذاتية التي تمثلت لدى البعض بالتحلل من التزاماتها المالية تجاه دول المجابهة مكثفية برفع شعارات مريحة مثل شعار " نقبل ما تقبله منظمة التحرير " فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

٣. بعد مقاطعة مصر واخراجها من الجامعة العربية وتزوع الدول العربية النفطية الغنية نحو الانكفاء الاقليمي مثلا ذلك في مجلس التعاون الخليجي وانشغال العراق بمواجهة العدوان الايراني، سوريا هي الاخرى ارتأت أن تتصرف اقليميا وفق مصالح دولة الامة وموقفها من الحرب العراقية الايرانية هو مظهر واضح لهذا التوجه، وقد شجعها على هذا التصرف أيضا تطلعها للهيمنة الاقليمية.

هذه الظروف وهذه النزاعات المتوالية نحو ما نسميه بالتمزق العربي والذي أسميه النزوع نحو التصرف وفق مبداء وقواعد لعبة دولة الامة ازاء القضايا القومية لم تتل من شخصية الاردن وتجهه السياسي الاصيل بل على العكس من ذلك ان الاردن الذي وصفت مرتكزات صياغة سياسته الاقليمية المختلفة زاد من جهده في محاولة ترميم الوضع والاسهام مع غيره ممن لازالت لهم يقة بالعمل العربي المشترك في فتح حوار عربي موسع من أجل لملمة الصفوف على أساس التمييز بين حق كل دولة في أن تتصرف وفق قواعد دولة الامة في علاقاتها الخارجية وواجبها في التصرف وفق المسلحة العربية في ما يتعلق بالقضايا القومية. وهذا يفسر ظاهرة نعرفها جميعا وهي ظاهرة اللقاءات المكثفة التي يجريها جلالة الملك الحسين مع عدد من زعماء الدول العربية بالمبادرة بالسفر الى عواصمهم منعا لمزيد من الانفلات عن المحور العربي، ومحاولة للتجميع.

ب. محاذير أو محددات السياسة الخارجية الاردنية.

بعد أن أوضحت العوامل التي تتحكم في صياغة السياسة الخارجية الاردنية سأتي في هذا الجزء على ذكر العوامل التي يأخذها الاردن بعين الاعتبار ويحسب حسابها عند صياغته لسياسته أو تنفيذها. وهذه المحاذير هي :

١. الخلل بين الموارد ومتطلبات الدولة. ويظهر هذا العامل بشكل واضح في تعاملنا اقليميا مع الدول العربية النفطية التي نتلقى منها مساعدات وتستضيف القوى العاملة الاردنية. ان في ادارتنا لسياستنا الاقليمية نحرص كل الحرص على ابقاء علاقاتنا مع هذه الدول قائمة على التفاهم والتعاون والثقة والانسجام، وهذا يقتضي منا وعلى أعلى المستويات ابقاء التواصل معها أما من خلال عقد اتفاقيات للتعاون في كل الحقول الممكنة.

وفضلا عن دول الخليج والحاجة لها على الشكل الذي بينت هناك الحاجة المتنامية الاردنية للمياه. هذا أمر يزداد حدة وتزداد معه التحسبات في السياسة الاردنية لكل من سوريا واسرائيل .

٢. التركيب الجيموغرافي:

وأقصد به الوجود الاردني الفلسطيني على الارض الاردنية أو التعددية الثنائية. ان هذا العامل يتطلب حسابات خاصة ودقيقة لان أي خطأ في التعامل معه قد يجعل منه عامل انقسام وضعف بدل أن يكون عامل قوة.

دخل هذا العامل في السياسة الخارجية الاردنية بشكل فعال منذ عام ١٩٤٨. وتراوحت قوة تأثيره سلبا أو أيجابا وفق الظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية. وقد برز كعامل مؤثر عند محطات رئيسية في مجرى تطور هذه الظروف. لقد برز حينما انشئت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ثم استقر. وبرز ثانية في حزيران ١٩٦٧ وأثر بين عوامل أخرى على قرار الاردن بدخول الحرب الى جانب مصر. ثم برز بشكل واضح في آذار ١٩٧٢ مجسدا في مشروع المملكة العربية المتحدة. ثم برز عام ١٩٧٤ في قمة الرباط. ومنذ ذلك الحين وهذا العامل قائم يفرض نفسه في صياغة السياسة الخارجية الاردنية على صعيديها الاقليمي والدولي. ولعل أبرز أثر له اليوم هو تبني الحكومة لخطة التنمية الشاملة للضفة الغربية المحتلة. والاردن يأخذ هذا العامل على محمل الجد ويتعامل معه في اطار أحد أبرز مقومات الثورة العربية الكبرى وهو التنوع في المجتمع العربي، التنوع الطائفي والعرقى والاقليمي، والذي يرى فيه الهاشميون كما رأوا منذ بداية الثورة العربية الكبرى عامل اغناء للحياة العربية وليس عامل اضعاف لها. هذه النظرة الحكيمة المتبصرة هي التي تقف وراء العبارة التي نسمعها يوميا من الاردني العادي بغض النظر عن شريحة الاصل التي تميزه سواء كانت طائفية أو اقليمية أو عرقية، وهي العبارة التي تقول " ان الحكم الهاشمي أو جلالة الهاشميين هو ضمانتي للعيش بأمان".

وهذه النظرة أيضا هي التي تقف وراء التطور الكبير الذي حدث في الاردن بالرغم من شح موارده لانها لم تبق مجرد نظرة بل أصبحت سياسة راسخة ومستقرة منذ تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية. ولا بد من الملاحظة هنا ان التعددية تنتقل من الدائرة الايجابية الى السلبية حينما تصبح مشكلة سياسية فقط.

٣. سوريا .

منذ اواسط الخمسينات تبدلت المعادلة الاردنية السورية من واقع ان الاردن كان مصدر التحسب Constraint لسوريا لتصبح سوريا هي مصدر التحسب للاردن.

وقد جاء هذا التبدل بسبب:

أ. نمو القوة العسكرية السورية.

ب. نمو التأثير السوري على الدول النفطية الحليف الطبيعي للاردن.

ج. اعطاء سوريا تسهيلات للمنظمات الفلسطينية الراقضة واستخدام هذه التسهيلات كعنصر سيطرة على هذه المنظمات لاستخدامها كواحدة من الادوات السياسية السورية ضد الاردن وغير الاردن وبسبب الجوار الجغرافي بين الاردن وسوريا يصبح هذا العامل هاما يحسب حسابه في السياسة الاردنية الاقليمية.

د. اعتماد جزء ملحوظ من التجارة الخارجية الاردنية على الممر السوري.

هـ. الضعف الاردني النفسي تجاه سوريا في اطار الدعوة لتوحيد بلاد الشام أو الوحدة العربية أو وحدة سوريا الكبرى على خلفية ضعف الانتماء الوطني الاردني مقابل شدة انتمائه القومي. وتتعدد الامثلة على ذلك وهي معروفة وان كانت غير معترف بها.

٤. اسرائيل.

وتشكل أحد المحاذير المهمة عند رسم السياسة الاقليمية أو حتى الدولية. فاسرائيل القوة العسكرية الضخمة المتفوقة تواجه الاردن على أطول خط تماس بينها وبين أي دولة عربية أخرى. والاردن في حالة حرب معها من الناحية الفنية، وعلى الاردن أن يحسب حساب اسرائيل بسبب تفوقها العسكري وحالة الحرب السائدة بينهما في الامور التالية:

أ. عدم استتارة اسرائيل من خلال السماح للمنظمات الفلسطينية أن تستخدم الارض الاردنية في حرب عصابات ضد اسرائيل أو أي أعمال عسكرية أخرى في غياب خطة عسكرية عربية شاملة وذلك للاعتبارات التالية:

(١) حتى لا تقوم اسرائيل بأعمال عسكرية ضد الاردن وبخاصة في مناطق التماس التي تضم أهم الموارد الاقتصادية الاردنية. فهناك منطقة الاغوار الزراعية وهناك مصنع البوتاس وميناء العقبة.

(٢) حتى لا تدمر اسرائيل مصادر المياه للاراضي الزراعية الخصبة في الاغوار .

(٣) حتى لا تتخذ من أي توتر عسكري حجة في تنفيذ مخطتها الواسع بتهجير قسم من الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة.

(٤) وحتى لا تتورط الاردن في عملية استنزاف لمواردها المالية المحدودة.

أن أي توتر عسكري بين الاردن واسرائيل هو أمر في دائرة المحظورات طالما ان هذا التوتر على الاقل ليس ناشئاً عن موقف دفاعي عربي موحد وصلب والالتكررت مأساة حرب ١٩٦٧.

ب. عدم الاسهام في الاخلال بتوازن القوى بين اسرائيل والدول العربية لصالح الدول العربية دون أخذ الاحتياطات والاستعدادات اللازمة، وفي تقدير اسرائيل ان حالة الخلل قد تنشأ عن صيغة وحدوية بين الاردن وأحدى الدول العربية المجاورة، أو عن انتشار قوات عربية ذات وزن في الاراضي الاردنية، أو ربما

بنشر نوع من الاسلحة التي تهدد المراكز السكانية الاسرائيلية وبدخول الاردن بحلف ترى فيه اسرائيل تهديدا لامنهما.

ج. عدم المس بحصص اسرائيل المائية التي تثبت بحكم الامر الواقع وفي غياب الاتفاق على حصص المياه بين اسرائيل وكل من الاردن وسوريا .

٥. أدوات تنفيذ السياسة الخارجية:

ان جلالة الملك الذي يرسم السياسة الخارجية الاردنية هو الذي يشرف على تنفيذها ويعتبر هو شخصيا أهم فريق في تنفيذ السياسة الاردنية، وذلك بتوظيف علاقاته الشخصية مع زعماء العالم لهذا الغرض. فشخص جلالته المتمسم بالعقلانية والاعتدال على خلفية خبرته الطويلة في الحكم وفي الشؤون الدولية تمنح جلالته المصادقية التي تشهل له تأسيس روابط شخصية متينة مع زعماء العالم وعلاقات ثنائية راسخة بين الاردن والدول الاخرى. فهذه الروابط وتلك العلاقات هي أهم موارد الدولة التي يلجأ اليها الاردن في ادارة سياسته الخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي وهي التي تفسر زيارات جلالته المتوالية لمختلف العواصم ذات العلاقة والتي نطلق عليها بحق تعبير زيارات العمل. وفي السنوات العشر الاخيرة طور الاردن ومن خلال العلاقات الشخصية أيضا علاقة من نوع جديد تقوم على مد الجسور بين الاردن والمؤسسات الفكرية والعلمية والاقتصادية والانسانية. ويتفرغ لهذه المهمة سمو الامير الحسن ولي العهد، وينبغي أن لا نقلل من أهمية هذه العلاقات، لان متخذي القرار يتأثرون ولا شك بمواقف وكتابات ودراسات وآراء الاشخاص المراجع الموثوقين في مجالات الفكر المختلفة.

ويستخدم جلالة الملك عددا من الادوات لتنفيذ السياسة الخارجية، وهي:

١. مؤسسات الدولة وفي مقدمتها وزارة الخارجية ووزارة الاعلام اللتين تعملان في اطار التأكيد على التضامن العربي ووحدة العمل العربي المشترك على الصعيد

الاقليمي وفي اطار عدم الانحياز والتعاون الوثيق مع الدول الصديقة على الصعيد الدولي.

٢. الجيش .

والجيش في المرحلة الحالية يشكل إحدى أدوات السياسة الاقليمية الاردنية على مستويين :

اولهما: ردع الخصوم ومنعهم من تنفيذ السياسات المحرجة والمؤذية لالاردن والعمل الدائب ليكون جزءا من القوة العسكرية العربية دفاعا عن الوطن العربي واستعدادا لتحرير الارض الفلسطينية المحتلة.

وثانيهما: الاستعداد للعب دوره الاقليمي على صعيد مساعدة حلفاء الاردن الطبيعيين في المنطقة وعلى وجه التحديد دول الخليج.

ومن الجدير بالذكر ان القوات الاردنية المسلحة كانت حتى أواسط الخمسينات تشكل إحدى أدوات السياسة الخارجية الاردنية بمفهومها التعرضي. ولكن منذ ذلك الوقت تحولت الى اداة لتنفيذ السياسة الخارجية من منظور دفاعي وبالإضافة الى ذلك فان القوات الاردنية تشكل رصيذا موثوقا يخدم غرض تطابق المسلحة الاقليمية والدولية.

٣. الملامح التي تميز الاردن : استقرار وطني وسط اضطراب اقليمي اعتدال في مواجهة التطرف، عقلانية مقابل الغوغائية.

٤. المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية.

٥. المشاركة الاردنية الفلسطينية في السلطتين التنفيذية والتشريعية على أساس

المناصفة والمشاركة في بقية المؤسسات (ولم تهتز هذه المعادلة الا بغياب مجلس النواب نتيجة عامل دستوري وحلول المجلس الاستشاري مكانه واقتران ذلك بالخروج عن مبدأ المناصفة في مجلس الوزراء عام ١٩٧٦ وما أعقبه من سلوك فردي في التوظيف على أساس انطباع خاطيء. وعدلت هذه الصورة في كانون الثاني ١٩٨٤ حينما عادت الحياة البرلمانية على أساس المناصفة في المقاعد واقرنت بالمناصفة في مجلس الوزراء).

د. المشكلات القائمة على جدول أعمال السياسة الخارجية الاردنية:

- (١) القضية الفلسطينية بكل ملامستها وأبعادها.
- (٢) الدفاع عن النظام العربي والعمل لاستعادة التضامن العربي، ومن هنا بدأت محاولات الاردن لاجراء مصالحة عراقية سورية.
- (٣) الحرب العراقية الايرانية.
- (٤) البحث المستمر عن دعم لبرامج التنمية الاردنية.
- (٥) العمل على دفع الجهود نحو التكامل الاقتصادي العربي والحد من التفاوت فيما بين الدول العربية.
- (٦) السيطرة على مصادر المياه ومحاولة تطويرها.
- (٧) التأكد من اتاحة الفرصة أمام القوى العاملة الاردنية في الدول العربية النفطية وفتح أسواق جديدة للصادرات الاردنية.
- (٨) أعباء الدين الخارجي. وقد بدأت تحتل هذه المشكلة مكانها على جدول الاعمال مؤخرًا.
- (٩) تنوع وتطوير مصادر الطاقة.

هـ. مدى نجاح السياسة الخارجية الاردنية:

ان نظرة متفحصة للمشكلات القائمة على جدول أعمال السياسة الخارجية الاردنية تبين بوضوح ان بعض هذه المشكلات يحمل طابع الديمومة لانه متطلب

دائم مثل التعاون من أجل التنمية. بينما يحمل بعضها الآخر طابع المؤقتة على الأقل من الناحية النظرية مثل القضية الفلسطينية، القضية القديمة الجديدة. وب نظرة متفحصة أيضا يمكن أن نتبين نجاح السياسة الخارجية الاردنية حتى الآن وبخاصة اذا ما نظرنا اليها على خلفية الظروف والمتطلبات والموارد التي يعيش الاردن في ظلها، ومن هذه الشواهد:

(١) الاستقرار الذي تتمتع به المملكة في وسط اقليمي محتدم بالصراع والمنافسات والنزاعات.

(٢) الاردن هو البلد العربي الوحيد المفتوحة نوافذه على الدول العربية التي تظهر في علاقاتها سمات النزاعات العربية القائمة حاليا.

(٣) الاردن هو الطرف العربي الذي استطاع أن يمنع باعتداله وحركته النزاع العربي الاسرائيلي من الاستقرار في وهددة الامر الواقع، وتمكن جلالة الملك الحسين شخصيا من بعث موضوع المؤتمر الدولي من جديد والذي تدور حول جوانبه المختلفة الان مباحثات دولية جادة بعد رقاد دام نحو تسع سنوات .

(٤) لقد حقق الاردن عبر خطته التنموية الشاملة معدلات نمو فاقت في بعضها مثيلاتها في العالم الثالث وفي بعضها الآخر بقيت في حدود المعقول والمقبول وفق المعايير الدولية، وقد ارتفع معدل دخل الفرد في الاردن ليصل الى ما يقرب من ألفي دولار.

(٥) ما زال الاردن يتمتع بمصداقية دولية عالية فيما يتعلق بأهليته للاقتراض.

فلو ألقينا نظرة سريعة حولنا لرأينا أن الدول المجاورة للاردن ما عدا السعودية تمر في ضائقة مالية واقتصادية كبيرة أثرت سلبا على مصداقيتها المالية في سوق الاقتراض الدولي، بينما نرى الاردن هو الأقل مواردًا هو الدولة الوحيدة بينها التي حافظت على مصداقيتها المالية في السوقين العربية والدولية ولم تصل مرحلة الضائقة الحقيقية.

وحتى ندرك بشكل أفضل مدى نجاح السياسة الخارجية الاردنية علينا أن نتذكر باننا بلد صغير ذو موارد صغيرة محاط بدول بعضها ذات تطلعات للهيمنة أو التوسع، ويقع في قلب منطقة تمثل ميدان تنافس دولي أوسع وينتمي لامة تسودها الفرقة والنزاعات، ويعيش على أرضه وينتسب اليه ثلث الشعب الفلسطيني الذي تشكل قضيته مشكلة اقليمية ودولية معقدة ومتفجرة وقادرة على جر المنطقة الى حروب وربما جر الدول الكبرى الى مجابهات. ان تذكرنا لهذه الحقائق هو المنظار الذي يبين مدى دقة معادلة السياسة الخارجية الاردنية، وهو الشرفة المناسبة التي تمكننا من مشاهدة المسالك المعقدة التي تفرض على السياسة الاردنية ضرورة اجتيازها مثلما تزودنا برؤية أوضح عن نجاح السياسة الخارجية الاردنية.

وأخيرا اذا كانت السياسة الخارجية لمعظم الدول النامية هي إحدى ادوات التنمية، ولمعظم الدول الصناعية إحدى ادوات توطيد نفوذها، وحماية مصالحها، وتوسيع أسواقها، فهي بالنسبة لاردن أهم أداة لوجوده وأمنه وأزدهاره. ولعل في ذلك ما فيه الكفاية لتوضيح أهمية قيام جلالة الملك الحسين شخصيا في رسم هذه السياسة وادارتها والاشراف على تنفيذها معتمدا على حنكته وحكمته، وعلى علاقاته وسمعته، في الوسطين الاقليمي والدولي.

ملحق ٢

رسالة الرئيس ميخائيل غورباتشوف الى جلالة الملك الحسين

صاحب الجلالة

يسعدني أن أنتهز هذه المناسبة لمواصلة الحوار الجدي والصريح الذي بدأ خلال زيارتكم لموسكو. وقد جرى آنذاك حديث شامل أظهر تتاعم مواقف بلدنا من أهم القضايا المعاصرة والنزاعات الاقليمية الحادة والسعي المشترك الى ايجاد طرق حلها. أنه رصيد سياسي قيم يقوم عليه التفاعل بيننا.

أمام انظارنا يتغير وجه العالم المعاصر وتحدث تحولات عميقة في العلاقات الدولية. لقد غدا ضمان تفوق القيم البشرية العامة على الاختلافات السياسية والاقتصادية والايديولوجية مطلباً مطلقاً لوقتنا هذا. وبدون هذه المراجعة الفكرية فإنه من المستحيل التحرك الى العالم الآمن والخالي من العنف. وكانت هذه الفكرة جوهرها لخطابي الاخير كله في الامم المتحدة. وهذه هي فلسفة التفكير السياسي الجديد وانها تشكل أساساً لجميع اعمالنا في مجال السياسة الخارجية.

هذا وأعتقد بانكم تشاركونا الحرص على أن لايبقى الشرق الاوسط خارج عملية تشييد مبنى السلام العالمي. وأن تحقيق التسوية السياسية للنزاعات القائمة في المنطقة من شأنه أن يقدم قسطاً هاماً تساهم به دول الشرق الاوسط في هذه العملية. وثمة بعض البوادر الايجابية لذلك. لقد تحقق وقف اطلاق النار بين ايران والعراق رغم ان الكثير من العمل ما زال يجب انجازه كي تسفر المفاوضات بينهما عن السلام العادل. وقد انخفض التوتر بشكل ملحوظ في الخليج وتقلص وجود الاساطيل الاجنبية هناك.

كما أثارت الانتفاضة الفلسطينية السلمية مشاعر التعاطف في كل مكان مع نضال الفلسطينيين الشجاع من أجل حقوقهم الوطنية. أصبح البرنامج السياسي الذي اقترته منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر مؤشرا لتوجهات جديدة في المنطقة. وتنشأ مقومات تمكن من الانتقال الى الاعداد العملي للمؤتمر الدولي وعقده. في حقيقة الامر فان اسرائيل وحدها تفلت من الحركة العامة لكنها تجد الصعوبة المتنامية في مواجهة ضغط المجتمع الدولي.

اننا نقدر حق التقدير ذلك الدور الذي تلعبونه وبلدكم في الجهود من أجل اطلاق العملية السلمية في الشرق الاوسط وتنقية العلاقات العربية.

أما الاتحاد السوفياتي فانه من جانبه مصمم بحزم على العمل من اجل عقد المؤتمر الدولي وتحقيق التسوية الشاملة للنزاع وايجاد حل لقضيته المركزية الا وهي القضية الفلسطينية على أساس ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ومن الطبيعي اننا نتطلع الى مواصلة التنسيق الوثيق والعمل المنسجم مع الاردن.

ولدي التفكير في هموم وهواجس يومنا هذا نسعى أيضا الى أن نرى خطوط المستقبل وملامح اعادة الترتيب السلمي القادم للشرق الاوسط. من المسلم به أنه موضوع هام ومتعدد الجوانب ويتطلب الاستيعاب العميق والشامل. ولكن هياكل رئيسية يعتمد عليها السلام الدائم في المنطقة تتضح للرؤية حسب اعتقادي منذ الآن وهي تخفيض مستوى المواجهة العسكرية وتطوير سباق التسلح واحياء الاقتصاد لدول الشرق الاوسط وحل القضايا الانسانية ومسائل حقوق الانسان وحرية الاعلام والديانة والأمن البيئي والتعاون في مكافحة الارهاب. انها سلام مبني على سيادة الشرعية الدولية واحترام حق كل شعب في حرية الخيار والأمن والتنمية.

صاحب الجلالة

أسجل بارتياح وأمتنان الجهود البالغة التي بذلتوها من أجل تأييد التسوية
الافغانية وأود لفت اهتمامكم الى أن المهمة أكثر الحاحا اليوم هي ضمان الحوار
الافغاني الافغاني الفعال وانجاز الوفاق الوطني. ولا تؤدي المماثلة الا الى استمرار
الحرب والافتتال الاخوي واراقة الدماء وتفاقم مأساة الشعب الافغاني وبقاء بؤرة
التوتر الخطيرة في المنطقة.

أمل بأن يعمل الاردن كما كان في السابق من أجل المصالحة العاجلة في
افغانستان.

ختاما أود التأكيد على استعدادنا لتطوير العلاقات مع الاردن في كافة المجالات .

وتفضلوا بقبول أطيب التمنيات لكم وللشعب الاردني الصديق.

مع فائق الاحترام ،،،

ميخائيل غوربانشفوف

في ١٦ شباط ١٩٨٩

Abstract

Centrism in Jordanian Foreign Policy

Prepared by : Anad Nawaseh
Supervisor : Dr. Munther S. Dajani

This study deals with political approach of Centrism in Jordanian foreign policy.

The first chapter discusses the development of the World Order since the Treaty of Westphalia in 1648 to the emergence of the New World in 1991.

The second chapter defines the concept of foreign policy, its aims, and instruments. It utilizes the Decision-Making Theory as a general framework for this research.

The third chapter deals with the main elements of the Jordanian foreign policy and the factors affecting the making of this policy.

The fourth chapter outlines the methods of foreign policy making and the major powers involved.

٤٣٩٤٩٧

The fifth chapter explains the philosophy of centrism and its methods of application as it was applied to three specific cases - the Palestinian cause, the Gulf crisis, and the Yemeni mediation.

The final chapter presents a number of conclusions and the main lessons derived from this study.